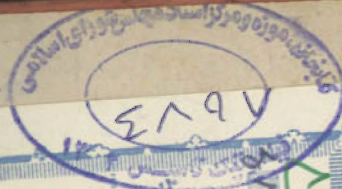


۳۰



۷۵۷۳
۹۲۲

بهاره ثبت کتاب

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: **معالم الشریعہ فی فقہ الامامیہ**
مؤلف: **سید اول**
موضوع:

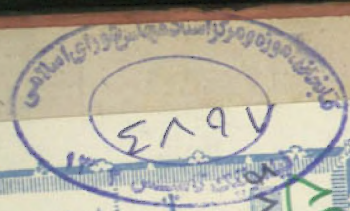
بازدید شد
۱۳۰۳

۵۶۰۲

تکلیف فرستاده
۴۵۴۰

۳۸

۱۳۸۲



کتابخانه ملی ایران	تهرآن
شماره ثبت کتاب	۵۸۹۷
موضوع	
میزان	
کتاب	

۱۳۸۲

رای ملی
۵۶۰۲

تکلیف فرستاده شد

۴۵۴۰

ع
پیش‌نویس

۱

بازرسی شد
۳۶ - ۱۲

عاجا

۱۲۷۱
۱۲۷۲
۱۲۷۳
۱۲۷۴
۱۲۷۵
۱۲۷۶
۱۲۷۷
۱۲۷۸
۱۲۷۹
۱۲۸۰



بسم الله الرحمن الرحيم

الله اعلم استغاثا لنعته واحمد فضله واياله اشكر استلذا
لغزبه والكره لوله حملا وشكرا كما هو اهله واسله قهيل
ما يلزم حمله وتعليمه لا يلزم جهله واستغينه على القيام بما
يجب اجره ويحسن في الملاء الا على ذكره وبزجاضوته وخر
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
بنى رسله وعلى العالمين اصطفاه وفضله صلى الله عليه
وعلى اله وهم الذين حفظوا ما حمله وعقلوا عنه ما عندهم
عقله حتى خزن بينهم وبين حكم الكتاب وجعلهم قدوة
لاولى الابواب صلح دامت بسلام الاحقاد **تا بعد**
فهذه الكلمة الدمشقية وفقه الاجامية اجابها لا تناس

بمن

بعض الدنانيين وحسبنا الله ونعم المعين وهي مبنية على
كتب **كتاب الطهارة** وهي لغة النفاذ وشرفا استعمال ظهور
مشروط بالنية والظهور هو الماء والتراب قال الله نعم وانزلنا
من السماء ماء طهورا وقال النبي جئت الى الارض مسجدا وطهورا
فالماء مطهر من الحدث والنجس والماء مطهر من النجس بالتراب
ويطهر بذا له ان كان الماء جاريا او لا في كرا وهو الف
ومائتا رطل بالعراق فينجس القليل والبرء بالملاقاة ويظهر
الطيل بما ذكر ويظهر البرء بنج جميعه للبرء وكذا النور والخمر
والسكر ودم الحدث والفقاع وكذا الدابة والحمار والبقر والبعير
ولو امتعاده للانسان وحسبنا للدم الكثير والعدو الرطوب
اربعاين الثعلب والارنب والثاقة والخنزير والكلب والقطر وبول
الرجل وتلاين الماء الطر الحار واللبن والعذرة وحرر الكلاب
وعفرا بامر لعدوه وتلبس الدم وسبع الطير والفار مع الشفا
وبول النقي وغسل الخبز وحرر الكلب جأ وحسبنا في الدنيا
ولك الفار والحيوة والوزغة ودلو الغضفور ويجب

فكم الماء البير

والغضب

الزجاج اربعة يوما عند الغزارة وجوب نزع الخبيث لا خلا لا
المقدّم مولى تترجم من المقدّم ونزال للغير **ما** المشي
ما لا يصادف عليه اسم الماء بالجلالة وهو عظمه على الأصح
وجبر بالاشغال وطهره انصاره ماء مطهر على الأصح والشور تابع
للحيوان ويكره سور الجلال وكل الجيف مع الخلو من الخبثاته
والخافض ينتقمه والبقل والخمار والقارة والحجة وولدا الزنا
الثانية تحالبا على من البرء والبالوعة بجرل ذرع في الملبه
او غيته البالوعة ولا تفتح ولا يخسر بها وان تقاربتا الا مع
العلم لا قتال **الثالثة** الخبثاته عشرة البول والمعاظ من غير
من غير المأكول لحمه ذى النفس والدم والمخ من ذى النفس وان
كان اكل واليه منه والكلب والخنزير والكافر والمكر والسقاء
عما اذا التها من القوب والبدن وعق من دم الجمع والفرج مع
السيلان ومن دون الذئب من الثلاثة ويعزل الثوب مرتين
بهما حمرا في اكثر الجاوي ويصتب على البدن مرتين في
غيرهما وكذا الماء فان وقع كلب قدام عليهما صحه بالتراب

ولج

ويجب السبع فيه ذى الفار والخنزير والثلاثة والشفالة كالحمل
قبلها **الرابعة** المطقة عشرة ايام مطر ولا أرض باطن النمل والبق
القدم والتراب في الولوع والجسم الطاهر في غير المتلف من القاذورات
والش ما جففته من الخمر والبواقي وما لا ينقل والنازعات
وتقص البرء وذهب ثلثي العيصر والاستحالة والتقلاب الخنزير
خللا ولا سلام وتطهر العين والاكف والغف باطنها وكل المرقم
الطهارة اسم الوضوء والمثل والنجس فهنا فضول ثلثة **الاول**
في الوضوء وموجبه البول والغائط والريح من موضع المبتدأ
والثوم الناب على السبع والبصر ومن لم ينقل والاستحاضة ذوقا
الثقة مقارنة لثقل الوجه مشتملة على الوجوب والتفريق والاشارة
وجري الماء عليها واربعه الا بهام والوسطى عن جنا وما بين
القصاص الى الذنن طولا وتخليل نصف الشعر ثم غسل اليمنى
من المرفق الى المرافق الا اصابع ثم اليسرى كلب ثم مع مقدم الا
بمناه من مع الرجل اليمنى ثم اليسرى بمناه يتيه البلال فيهما
مرتين مواليا بحث لا يجف السابق وسنه السوال والتمويه

فعل البدين منين قبل ادخالها الاناء والمضغ ولا يشد
 وثلاثهما ومنه العنات والذراع عند كل فعل وبداة الرجل
 بالظهر في الثانية بالبن عكس المرة ونحو الخنثى والثالث
 فيه في ثالثة يتناف وتعد في البعض باق به على حاله
 الامع الخفاف فبعد بعد انقاله لا يلفث والثالث في اللها
 محذوف والثالث في الحريف متطهر وفيها محذوف سائل يجب
 على الخنثى ستر العونية وترا استقبال الفلج وتبرها وعمل
 البول بالماء والفاطم العلقى ولا تذاقة احجارا وكبارا
 كلها رتوا فاعلا او غيبها وتجب لبا على فاعل بين الخنثى
 وترا استقبال المتبرين والربع وتغيبه الراس والدخول بالبي
 واخرج بالبي والماء والاعتماد والاستبراء والنسخ فلفظوا
 باليسار يكره باليمن وقاما وطحا به في الماء وفي الكاف
 والمنسج والفتا والملمع وعنت النحر المنزلة في التزاول والكلام
 والاكل والشرب ونحو حكاية الاذان وقراءة اية الكرسي والفرقة
 الفصل الثاني في الفسل وموجبه الجنابة والحض والاستحاضه

من

مع غش الخطئه والنفاس من الميت النجس ومثا والموت وموت
 الجنابة الاثرل وغبوبه المحضه اقل الماء او لا فحرم عليه
 قراءة القرآن واللبث في المساجد والجوارق المحلدين ووضع
 شئ فيها ومن خط المحضه باسم الله اسم او اسم النبي والائمة
 ويكره له الاكل والشرب حتى يتوضأ فيستشق والتوضأ بعد
 الوضوء والختاب وقراءة ما زاد على سبع ايات والجوان
 في المساجد ودواجه النية مقارنه وعمل الراس القريبة ثم
 الامن ثم الايسر وتخليل امان وصول الماء وتجب الاستبراء
 بالبول والمضغنه ولا يشد في بعد غسل البدن ثلثا والموتلا
 ونقص المرأة الظاهر بسلس الغسل وفعله يصح ولو وجد بالكل
 بعد الاستبراء لم يفت بدونه يغسل بالصلوة السابقة صححه
 ويسقط الترتيب بالارتقاء وبعداد بالحديث في ثلثه على
 الاقوى **واما** الحوض فهو ما تراه المرة بعدلغ وقيل بين
 ان كانت قريته او سبلية والا فاحتمون واقله ثلثه متوا
 واكثره عشرة وهو اسود او احمر حار له دفع غالبا وتحي لمن

كونه حيفا حكمه ولو غاب العشرة ثلاث العادة الحاصلة من
 تأخيرها وذات التيمم أخذ بشرط عدم غاؤه وحله في البداية
 والمضطرير ومع فقهه تأخذ المبدأ عادة أهلها فان اختلفت
 فافترافها فان فقهه اختلفت فكانا مضطرا في آخره من شهر
 وثلاثة من آخره وسبعة وسبعة وعزم عليها الصلوة والصوم وقضيه
 والطواف ومن القرآن وكبره حله لمساها كالحجب ويحرم البت
 في المساجد وقراءة القرآن وطوافها قبلها بحسب الكفاية
 احاطا ببيان في الثلث الاول ثم نصفه في الثلث الثاني ثم رعيه
 في الثلث الاخير وكبره لها فراه باق القرآن والاستماع غير القبل
 وتجب الجلوس في مصلاتها بعد الوضوء والكرامة بقدر الصلوة
 وكبره لها المحضاب وقوله ذات العادة العبادة بدو بقلدهم وضربها
 بعد الثالثة وكبره وطوافها بعد الانقطاع قبل الفل على الاظهر ونص
 كل صلوة مكنت من قبلها قبله او قبل ركعة مع اللهارة بعد **واما الشك**
 فهي ما لا بد على العشرة او العادة وصبر او صبر لاسر او بعد التماس
 ودعها اصغر او رد بيق فانها فان لم يفسد الفضة شوضاء لكل
 صلاة

صلوة مع تغيرها وما يفسد غير سهل من الفل للبع وما يسيل ايضا
 للظفر من ثم الشاين وتغير العشرة فيها **واما الشك** فاهم الوكلاء معها او
 بعدا واذا عساه واكثره قبل العادة في الحوض فان لم تكن عادة فالعشرة
 وحكمها كالحاين ويجب الوضوء مع غسلين وتجب قبله **واما غسل المني**
 فعلا يرد وقبل الظهر ويجب فيه الوضوء **القول في احكام الاموات**
 وهي حصة الاحتضار وعب توجهه الى القبلة عند لو حاسر استقبال
 لتجب قبله الى مصلاته وتلقينه الشهادة من الاقدام الائمة ٢ وكلمات
 الفرج وقراءة القرآن عنده والمصباح ان ما دل على ان تقضى عيانه بغير
 فوه وتقدم له الى محله ويغسل غوب ويجعل يمينه الاعم الاستباه
 فبصره ثلث ايام وكبره حصوا الحب والحاض عنده وطرح حديد
 على بطنه **القول في احكام النفل** وحسب قبل كل مسلم او عكر ولو سقا اذا كان
 له اربعة اشهر بالسرم الكافور في القراح كالجنازة بالنية والاوى
 بمراته اوى باحكامه والزوج اوى علم وجب المسادة في الرجولية
 والاخرى في غير الزوجين ومع الشك فالحرم من وراء الباب فانه
 خذره فالحاضر والكافور بتعليم المسلم ويجوز قبل الرضلى لانه لم يمس

بحرية وكذا المرأة والشهيد لا يسل ولا يكمن. يصلي عليه ويحمله
 الخاضع من بدنه اولا ويحضر في قصده ونزعه من غنمه وتقبله على
 ساجدة مصلي القبله وتشتغل الغنمات وتسل عليه مع كل صلاة. ومع
 بطنه في الاولين وثنيته بنوب دارسا الماء في غير الكفت وثلة
 ركوبه واقفاده وعلم ظهره وتدخل شعره **الثالث** الكفن والواجب
 مرد وقص وانار مع الثمانية وشح الخيرة والحامه والخامسة والحرة
 الصاع بل لا من العامر والمنط وعمل ما سراجاه البنية بالماخوذ
 ولحجب كونه ثلثة عشر دحما وثلثا ووضع الفاضل على صدره وكتابه
 اسمه وانه شهيد لها وتبين واسماء الامه ٣ على العانة والقبض والاراء
 والحجرة والحديدتين من الخلل ومن شجر يطب فابني عند الزقوة ومن
 القيص والاراض جانبها الا بر ولحجب عيوبه ولا يبل بالريق وتكره
 الاكام المتباعدة وطعم الكفن بالخل ويجعل الكافور في صدره ويصره
 على الاشره ويحجب غسلا الى الفاسل قبل كفننه والوضوء **الرابع** الصلوة
 عليه وعقب كل من بلغ وواحيها الغمام واستقبال القبلة وجعل راس البيت
 الى من الصلي والنية وكسرات خمس بينهما النفا تدين عقب لاولى :

ويصل

ويصلي على النبي واله عقب لثانيه ويدهو للمومنين والمجانبات
 عقب لثالثه ويدهو لليت عقب الرابعه وفي المصطفى يدعاه
 وعلى الطفل لا يديه والمنافق يقتصر على اربع كسرات ويطهه ولا
 يشرط الطهارة ولا التليم ويحجب علام المومنين ومشي المتبع خلفه
 اولا الى حجاب نبيه والنزع والدعاء والطهارة ولونهما مع خويلد القوت
 والوقوف عند وسط الجبل وصول المرأة على الاشره والصلوة في الغنا
 وربع الدين بالتكبر كل على الاخرى ومن فاه بعض التكبير في الباقي
 ولا. ولو على القبر ويصلي على من له يصل عليه يومنا واليلة وما نأاد
 لو حضرت جنازة في الاشياء انها ثم استأنت عليها والحد يشهد
 على احتساب ما يقرب من التكبير لها ثم باقي الباقي للثانية وقد
 حققناه في الذكر **الخامس** دفنه والواجب موادله في الارض غسل
 القبلة على يديه الامين ويحجب ثقبه عوفاته ووضع الجنان اوكه
 ونقل الرجل في ثلث دفقات والسبق براسه والمرأة عرشا وتزول
 الاجنبي معه الا فيها وحل عقدا الا كتمان ووضع حذاه على التراب وجعل
 من ربه الحين ٣ معه وثانيه والدعاء له والخرج من الرجلين :

والأهالة يظهر الأكف مترجون ودفع القربان اصابع وتلجيه
وصب الماء عليه من قبل راسه والناسل على قوسه ووضع اليد عليه
مترجا وتلصق الوتر قبل الأضراس ويجترق الاستئصال والاستعداد
وتسحب القربة من اللذن ويعد وكل أحكامه من مرض الكفاية انزلها
الفصل الثاني في التيم وتشرطه عدم اوجاع الوصل اليه او الخوف من تعالاه
ويجب عليه من الحجاب الاربعه غلوة منهم من الحزبه وسهوان في الهله
وعبأ لمربط الطاهر والجراب للمادن والقوة والجيش وكبر السجده
والزمل وتجنب من العواقي والواجب التيم والضرب على الارض بيداه
معاضيه بها جهته من مضاعف المشغل في كلف الأنت الأعلى ثم ظهر
بها المني بطن البني من الزند الى احراب الاصابع ثم البني كذلك
ومر بين القليل منهم من الحزبه من وجع في السه البدنية والاستيلاء
والوجه والقربة ومعها الحواالة وتجنب من البدن ولكن عند آخر
الوقت وجبا مع الطبع في الماء والاسحابا ولو تمكن انقضى ولو
وجله في الأثناء التلوة انها على الاصح **كتاب المستلوه**
ومضوله احد عشر **الاذل** في اعدادها والواجب مع التيم

التي

والجمعة والميلان والامات والطوات والاموات والمثلث **شاهد**
والخلاف كاحمله واخذل الزايب فالتلوة ثمان ركعات قبلها العصر
ثمان قبلها والعرب اربع بدها والثناء ركعتان جالسا ومجثا ثمانا
بدها وثمان الليل وكذا التلوة وركعة الوتر وكذا البيع قبلها
وفي التيم ثمانية الركعة ونقط راية المصودة وكل ركعتين
من التالفة تشهد وتسلم والوتر باقراده وسلسلة الارباب ترتيب
الظهر من بعد الثانية **الفصل الثاني** في شوطها وهي سبعة **الاذل** الوقت
تظهر زوال الشغل المعلوم زيد التلوة بعد تقصير العصر الغرائ منها
ولوتقديرا واخرها الى مصر الظل مثلا افضل والعرب دهايا الحرة
المشترية والثناء الغرائ منها واخرها الى دهايا الحرة المخرجة **الاذل**
والبيع طلوع الفجر الصادق ويمتد وقت الظهور الى المغرب اختيارا
والعشائين الاضغف الليل والبيع حتى تغلق الشمس ناطة الظهور من
الزوال الى ان يصير الحق فله من والبيع اربعة اقسام والعرب الى دهايا
الحرة المخرجة والثناء كونها والليل بعد نصف الظلوع الفجر الثاني
والبيع حتى تغلق الحرة وتكون الناطة المبتدأة بعد صلوة العصر والصبر

ويرى البلاء على السبيل وتكلم الجاهل والبيان وأخا والأحكام وتكرار
 القول وأخا، انظر الكلام فيها بأحاديث الدنيا وتكرار الصلوة والقيام
 وسوت القاط والبار والنجس والمطهر وعجز الماء والنجس وقوي
 النمل والعلج اختيارا وبين النماز والإجماع ولو عثرة أو بعد عثرة أربع
 وفي الطريق وثبت فيه عجوسى والى نار مخرمه أو فسادا ويصنف
 أو باب منقوشه أو وجهه انتان أيضا بطريقين بالوجه وفي مراتب
 القرباب إلا الغم ولا بأس بالجمعة والكتبة مع عدم الجماعة ويكره
 تقديم المرأة على الرجل بمخاضاتها على الأصح وينقل بالجماع أو بعد
 عشرة أذرع ولو جاذى جودها فأكبر فلا يمنع ويلاعى في جميع الحجة
 الإضرابا بها من المأكول والملبوس عادة وعلى العادة ويجوز
 على القماش مخد من النبات ويكره على المكتوب **الحامس** طهارة
 البدن من الحدث والخبث وتدرج **الثامن** قوله الكلام والفعل
 أكثر عادة والكتبة الطويل عادة والكلام اللزب والتهمة والنطق
 والكتف الإقية والانتفات إلى ما وياه والإكل والشرب إلى الوتر
 لم يلصوم بنسب **الثاني** الإسلام فلا يصح العبادة من الكافر بل من حيث

٥

عليه والتميز فلا يصح من الحيوة والمقابلة غير الميز لا فاعلا ويميز التميز
 لت ويصير لت **الفصل الثالث** في كيفية الصلوة ويجب الإذان
 والإقامة ما ن يوصيها ويكررها في أول الأذان ثم التمهيدان ثم
 التحمات الثلثة ثم التكبير ثم التمهيد ثم الإقامة ثم ويبدأ بعد
 حمد على غير العمل فقامت الصلوة مرتين ويصل في آخرها مرة ولا يجوز
 اعتقاد غيره غير هذه في الإذان والإقامة كما تشهد بالولاية وأن
 عمدا ولا غير التميز وأن كان الواجب كذلك واستجابها في المنزلة أو
 وقضاء للفقير والجامع ومن جمان في الجماعة وبما كان في الحيوة
 وخصوصا الصلاة والمغرب والجمعة للقاء سر ولو فيها تاركها
 ما لم يركع ويتنقل من الجماعة الثانية ما لم يتنقل الأولى وليقط
 الإذان في صري عزمه والجمعة وعشا المنزلة ويتنقل مع الصوت
 بها للرجل بالزبل منه والحد منها والموزن ينقل على ريقه قال
 القليل والفعل بينهما ركنين أو سجدة أو سجدة أو سجدة أو سجدة
 ويختص بالخيرين ويكره الكلام في خلالها ويجب الطهارة لها
 والحكاية لتبر للموزن ثم يجب القيام عشية مع الكهفان غير حق

البعث فان غراعتان فان غراعتان فان غراعتان فان غراعتان
 لم يكن في الجود راسه فان غراعتان فان غراعتان فان غراعتان
 معية القرض والاداء والقضاء والوجوب والادب والقرينة
كثيرا **الحرم** بالقرينة وفي سائر الاذكار والواجب وحسب المقاربة
 لا يتغير واستلزامه حكمها الى الفراغ **فقرينة** **للمسكون** كاحالة الامع الموزنة
 في الاولتين ويجوز في غيرها الجهد وحدها او التبع اربعة اوتعا
 او عشر او اثنى عشر والمجداد في وجوب الجهد والجمع والوفاء
 الثاني في الاخافات في البواقي للرجل **فلا** **يظهر** على المرة ويجوز
 التحق في المنزل والوفات ويعد الارباب وسواها الرتبة والتميز
 من التمهيد صحيح وكذا انظروا السورة في الجمع وقسمها في الظاهر
 والثناء وقهرها في العزم والمزج مع حوزة الحق واختار هل
 اتي وهل مال في اصح الاثنين والخميس والجمعة والمنافقين في
 ظهرها وجمعتها والجمعة والتوحيد في جميعها والجمعة والمنافقين
 في ظهرها وجمعتها والجمعة والتوحيد في جميعها والجمعة والمنافقين
 وعزم القرينة في القرينة وتجب الجهد في نوافل الليل والشر في النهار
 رجاء

في حال الجهد عليه التعلم فان ضاق الوقت فراء ما يحسن منها فان
 لم يحسن شيئا فزمن غيرها بقلاها فان تعلم ذلك ذكر الله ثم يقدرها
 والتحق في المخرج سورة واحدة والفضل في يرافقت سورة ويجب
 البلية بينهما **ثم** يجب التكميل حتى الى ان يصل كفاء ركبة مطننا
 بقدر الذكر وهو سيجان في العلم ويجعل او سيجان الله تعالى او يطلق
 الذكر للقطر وضع الراس منه مطننا وتجب التلخيص في الذكر
 ضاعدا ورا والاداء امامه وتسوية الظهر ومدا العنق والنجح
 ووضع اليدين على الركبتين والاداء باليمين مفرجة واليسار
 واذا يراه الشيخ اذنية وقول سبح الله من حله والحمد لله رب
 العالمين في رفته وكبره ان يركع وبها تحت ثيابه **فقرينة** **حجب**
 السجدان على الاعضاء السبعة قائلان فيها سيجان في الاعلى ويجعل
 او ما ترمطها بقدره ثم رفع راسه مطننا وتجب الطلابة عقيب
 الثانية والزيادة على الواجب والاداء والتكليات الاربع والحق
 للرجل والنور بين السجدتين **ثم** حصل التمهيد عقيب الثانية وانه
 الصلوة وهو اخذها من لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد

ان يحرمه بدسولة اللهم صل على محمد وآل محمد الطاهرين
 وصحبا النور والازياء في الدنيا والآخرة **عشر** غسل الشيم واليه
 عيان ان العلم علما وعلى عباد الله الصالحين والسلام عليكم ورحمة
 وبركاته وايضا لما حصل الخشوع ونسج في التوراة وايضا المقرة
 الخاضعة ثم يؤخر عنه عن عبيد الامام صغير وجهه عينا والما
 كذاب وان كان على يده احد لم اخرى موعبا الى ياره ولتقيد
 المصلي الاغنياء والملاكة والاعاء والمسلمين من الانس والجن والملا
 صوم على الامام ونسب الامام المشهور **الفصل الرابع** في ايقاع محتاجات
 وهي مثل التكبيرة ورفع اليدين كما مستقبل القبلة يبطلون اليدين
 محوثة الاصابع مبطونة الانها من التوجه بتي تكبرت كبر
 ثلثا ودمعوا شين ودمعوا حادة ودمعوا شوية بعد التكبيرة
 وترجع المصلي فاعا حاله يراه وينسج عليه حال ركوعه وتوركعه
 حال شهادته وانظر الى ما المصلي وما كذا الى ما من عليه وسلبا
 الى الله وشهادة الى حجر ورفع اليدين فاعا على يده عباد
 وكيفية معنوية الاصابع وما كذا على معنى وكيفية معنوية الاصابع وآدابها
 بمرور

محبوبه وساجدا غيرة اذنه ومفتندا وجالسا على يده كهيئة
 القيام ونحو القنوت عصاة الله الثانية بالمرسوم واقتضاه كل
 الفرج واملا سبحانه تلكا او حشا وليدع منه ونحو احوال الصلوة
 الدينية وبنائه من الجاح وسطل الوصال الحزم والتعقيب واقتضاه الكبر
 تلكا لانه من الجهل بالمرسوم ثم تسبج الزهرات كبر اربعين
 وعشرين ثلثا وثلثين وثلثا وثلثين ثم الزهرات تسبج ثم سجدا
 الكبر وسبجها ودمعوا بالمرسوم **الفصل الخامس** في التزوية وهي ما
 طائفتين وسطل الصلوة وكذا تزل الوصايا تلكا او احدا لا كان
 التخم ولوجها ودهانته والقيام والتزوية والركوع والسجدة
 معا والحديث وحرم قطعها اختيارا وحور قتل المحرم وعاد الكفا
 بالحج والقيم وكبره الملمات منها وشا والثناء وب والتعظيم
 والفتن والتميم والفرقة والثارة والاذنين به ومدافعة البنية
 والاربع **تمت** المراجعة كالأجل ونسب المرأة ان يقع بين قديريها
 في القيام والركوع من بينهما بشر الخشوع وتضم لها المصدرها
 يدريها وتضع يدها من وكيفية ركعة وتجلس على اليها ويثبدا

وتبدأ بالتسبيح قبل التمجيد فإذا انتهت صلت تحمدها ورضعت
 ركبتهما من الأرض وإذا نهضت انزلت **الفصل الثاني** في بقية **فصلها**
 الصلوات فيها الحمد وهي ركعتان كالأصح عوض الظهور وموجب
 فيها تقديم الخطبتين الثلاثين على حمد الله ثم والثناء عليه والصلوة
 على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة حنيفة ويستحب بالجمعة
 الخطب وتلاوته وحفظه على باب الأذان والتهنئة والخطب
 على شئ ولا سجد إلا بالإمام أو نائبه ولو قضاها مع السكان لا
 في التبر واجتماع حمزة والخطب عن المرأة والجد والمأخر والهم
 والراعي والأصح ومن بعد أن يدن من مخفيين ولا يفتقد حينئذ
 في أقل من مائة وخمسة عشر بعد الزوال على المكلف بها ويؤدى في
 فاعلمها أربع ركعات ولا فضل جعلها سلاسل في الأوقات الثلاثة
 وركعتان عند الزوال والمأخر عن السجود ويحقق فإن سجدت عليه
 الإمام قوى بها الأولى **فيها** التمدن وحسب شرط الجمعة
 والخطبتان بعدها غير أن الحمد وموجب فيها التكرار بعد العناد
 خمساً في الأولى وأربعاً في الثانية والثغوت ببيتها ويستحب أن

ومع اختلاف الشريعة على جماعة وفراى محتيا ولو كانت لم تنقش
 وشمل الأحاديث بها الإمامة وإن طعن في النظر فلجره وفي الأضحية
 بعد عوده من أخيه وكبره السجود لها وسادها الإجماع النبي ٣
 وشيئ التكرار في الفطر عسبارع أولها المديب ليلته وفي الأضحية
 عسخر عشرة بنى وعشر بنى لها أولها ظهر الفخر وصورة الله
 أكبره أكبر لا إلا الإله داه أكبر الله أكبر على ما هداها وبزيد
 في الأضحية أكبر الله أكبر على ما ارتقتا من بهمة الأنعام ولو أصح عبد
 ومحمد خير الفردى بعد حضور العبد في الجمعة **فيها** الآيات
 وهي الكوفان والزلزال والريح السود والصقار وكل خوف
 سادى ومحبها النبر والجمعة وقراءة الحمد وسورة ثم الركعة
 ثم رفع دهرها كما أنشأ بمجد سجدتين ثم صوم إلى الثانية
 ومنع كأمع ومحوه إله داه بعض السورة كل ركعة ولا يحتاج
 إلى الفاتحة إلا في الأول حصا كمال سورة في كل ركعة مع الحمد
 مرة ولو أتى مع الحمد في ركعة سورة وبعض في الأضحية جاز
 بالوأم السورة في بعض الركعات وبعض في آخرها لا يثبت

وبشيء القوت عتبت كل نعيم والكفر بالرفع من الركوع والتميم
 في الخامس والعاشر بقراءة الطوال مع المنة والمجهر فيها وكذا المجهر
 في المجهر والمجهرين ولو جامعتهما فالحاضر قدام ما غاب ولو شققت
 احدهما فلا يها ولو شققتا فالحاضر ولا يعلو على الرحلة الا
 لمدركها من الفرائض وقصص مع الفوات وجوبا مع تعدد
 التردد او شيئا منه او استيعاب الاحتراق مع لمحة الغسل
 مع التقبل والاستيعاب وكذا احسن الغسل للمجهر والمجهرين و
 فرائض رمضان وليلة القدر ولبس خف رجب ولبس البعث
 والتدبير واللباس وعرفة وسرور العرس والاحرام والطواف
 ونزارة المعصومين والسعي الى روية المصلوب بعد ثلاثه
 والتوبة عن ثبوت او كبر وصلة الحاجة والاستحارة ودخول
 الحرم وحكة المذنب والمجاهدين **ومنها** المنفردة وشبهها
 وهو تامة للثلاث المشروعة **ومنها** صلوة النباهة باجادة او غل
 عن كلاب وهي بحسب المأثم **ومن المنفردة** الصلوة لاستقاء
 وهي كالحديثين وبحول الرواد مينا ولبا ولبا وتكن بعد يوم ثلاثة

أكثرها الاثنان او الجمعه والتوبة ودية النكاح **ومنها** نافذة شهر رمضان
 وهي ائف كفته من الرقاب في عشرين في كل ليلة ثمان بعد العزب
 وائف عشر بعد النشاء في العشر الاخر ثلثون وفي الباقي الافراد
 كل ليلة مائة وعشرون لا تقدر عليها مع فرائضها في الحج **ومنها** نافذة
 الزيادة والاختاره والتكر وعرض ذلك واما النوافل الملتزمة فلا حصر لها
الفصل السابع في القائل الواقع وهو من هذا وهو اوشق حتى
 العبد يجل للاخلال بالشرط او الجزاء ولو كان جاحلا بالخير والاشفاق
 وفي السهو يجل ما سلف وفي القلب لا يلتفت اذا غاب ونحوه ولو
 كان فيه الى به طرفة كفعله بطلت ان كان ركنا ولا فلا ولو نسي
 غير الركبتين فلا التفات ولو لم يتجا وزعمه الى به ونقصي اكمال الحجة
 والشهد والصلوة على النبي واله وشهد لها سجدتي السهو ومجان
 ايضا للمكتم ناسا والتسلم في الاربعين ناسا والزيادة او النقص
 غير الملهة والقيام في موقف قنوع عكس والثلث بين الاربع والخمس
 ومخفها النية وما عتق التحيو والصلوة وذكرها بسم الله
 وبالله وصلى الله على محمد وآل محمد وسلم الله وبالله والسلام عليك

ابا النبي ورجاه الله وبركاهه ثم يتبعهم ويشتمك والثالث في عدلنا
 اول الثلاثة اثنى الاولين من الربا في اذني عدلنا في صورته قبل
 اكل السحرة من حاسلق بالاولين بعد ذلك اكل الاربعين وثالث
 في الزاوية من صور حش الثلب من الاربعين والثالث من
 الثلث والاربع وتلحق على الاكثر منهما ثم يحاط بركنين جالساً اوت
 ثانياً والثالث من الاربعين والاربع تلحق على الاربع وخياط بركنين
 ثانياً والثالث من الاربعين والثالث والاربع تلحق على الاربع وخياط
 بركنين ثانياً ثم بركنين جالساً وتلحق على ركنه ثانياً وركنيتين
 جالساً ذكره ابن بابويه وهو عرب والثالث من الاربع والخمس
 وحله من الركوع كان ثلث من الثلث والاربع ويحل سجدة اليهود
 وقبل تخطي الصلوة لوثق ولما يكمل السجدة اذا كان قد سلم والاربع
 الصلوة لقولهم عليهم السلام ما اعاد الصلوة فقبله **سائل** لو غلب
 على طه احد طرفي ما غلب فيه بنى عليه ولو احدث قبل الاحتياط
 او الاجزاء المنية يظهر في اياها على الاقوى ولو ذكر ما فعل في الصلاة
 الا ان يكون في احداث **الثانية** حكم الصدقة في ابن بابويه بالمال

زمر

في الثلث من الاربعين والاربع والزكاة مجهولة **الثالثة** اوجب
 ابيم الاحتياط ركنين جالساً لو غلب في المغرب من الاربعين
 والثالث وذهب وجهه الى الثالث على اربعة جالساً باطى
 عن الصادق وهو خطي واوجب اثنى ركنين جالساً للثاني من
 الاربع والخمس وهو مروي **الرابعة** حذر ابن الجندی من الثالث من
 الثلث والاربع من البناء على الاقل ولا احتياطاً وعلى الاكثر
 ويحاط بركنه اوت ركنين وهو خبر الصادق وقوله الروايات
 قال علي بن بابويه في الثلث من الاربعين والثالث ان ذهب
 اليوم الى الثالثة اتمها باقية ثم احتاط بركنه وان ذهب اليوم
 الى الاربعين بنى عليه ويتشهد في كل ركعة وسجد اليهود وان اعتدل
 اليوم حذر من البناء على الاقل ولا تشهد في كل ركعة ومن البناء
 على اكثر الاحتياط والنهية ترفضه **السادس** حكم لليهود الكثرة
 ولا لليهود في اليهود لا فهو الامام مع حفظ الاموم وبالعكس
الثانية اوجب ابن بابويه رجها الامر سجد في اليهود على من ثلث
 بين الثلث والاربع وظن الاكثر في رواية اسحق ابن عمارين

التنازع انما ذهب وهو الى التام ابدأ في كل صلوة فاسجد سجدة
 البهي وحلت على الترتيب **الفصل** في القضاء بحسب قضاء الغائبين
 مع الغائبات حال الينوع والتمثل بالخلوة من الخبز والناس والكفر
 الاصل في كل من الترتيب بحسب الغائبات ولا يجب الترتيب بل فيه
 وبين الحاضرة نعم يجب ولو جهل الترتيب سقط ولو جهل من الغائبات
 صلى سجدا وصليا مطلقا والمأخر مبرا وناسه مطلقا ونقصي
 المنة زمان رتبة وقا فلا المهور على الاقوى واوجب ابن الجند
 الامارة على العارضي انما على من وجدنا لتزويج الوقت وهو بعيد وشب
 قضاء النوافل المراتبة فان عجز بقدره وجب على الولي قضاء ما فات
 المارة في مريضه وقيل لم وهو انحوط ولو فاتت المكاه لم يحصى
 اخرى ونفى على غلظه ويبدل الى اية لو شرب في اللاتفة ولو فاتت
 محل التملك انما في تمام الى اية لا غير **باب** الادب في ذهب
 المرتضى وابن الجند وراى رحمه الله الى وجوب تأخير الادب
 الامارة الى الوقت وجوز التيمم الطوسي في اول الوقت وهو الترتيب
الطائفة المرتضى في المبطون الوضوء والبناء ما اذا فاء الحرك وكثرة
 بغير

بغير الاحباب والادب الاول الخوشق بعال الخبز عن الباقية
 وشعره بين الاحباب **الفصل** في حجب عجل القضاء ولو كان نافذة
 لم ينظر بقضاءها مثل زمان وقاها وفي جوانبنا الذين على فريضة
 فوكان اخرهما الجوار وقد بنا ما حله في كتاب الذكرى **الفصل**
 في صلوة الخوف وهي مقصورة سقرا وصعرا جاعة وفراى ومع
 امكان الاقلاق فترقبين والحد في خالات الخيلة يصلون صلوة
 ذات الزحام بان يعلى الامام بقرعة ركعة ثم يتون ثم تاق الاخرين على
 بهم ركعة ثم ينقرهم حتى يتواو ايلم بهم دق المغرب صلى بجد بها
 ركعتين وحسب اختلاف الاجماع ومع الفداء يصلون بحسب مكنتهم ما شاء فتع
 الركوع والسجود ومع عدم الامكان يجوز بهم عن كل ركعة سبحان الله
 والحرقة ولا اله الا الله والله اكبر **الفصل** في صلوة المافر
 وفطرها المانة تسعة وتسعين الف ذراع او ضعفها المراد الرجوع
 ليومه وان لا يقطع السفر فيه على منزله اهنية مقام عشره او مئتي
 ثلثين يوما وعمره ان لا يكثر سفره كما ذكرى والملاح والايجر والملاح
 وان لا يكون معيته وان يتوارى عن جدران بلده او يخفى عليه الناس

معين القدر الا في مسجد مكة والمدنية وحجرا الكوفة والطار الخمر
 على علم الكلام فيجوزها والافان افضل ومنعه ابو جعفر بن بابويه وطان
 الرضوي وابن الحنبل الحاكم في هذا الامم ٢٠ ولورض عليه الوقت
 حاضرا او اذ ذكره بعد من اتم على الاقوى وشجر كل مقصورة
 بالتهجات الاربع ثلثين **الفصل العاشر في الجاهلية** وهي مخرجة
 في الفاضل مثلك في اليوم فيه واجبة في الجاهلية والعديد في بقية في القارة
 الا في الاستقام والعديد في المندوبة والعديد في اعادة وبلد لها
 اذ ذلك الركوع ونسب في بلع الامام وعقله وعقله وذكره في هو
 يوم الملة مثلها الا ذكره ولا حتى ولا يوم الخلق في الملة ولا يصح
 حائل من الامام في الملة في الملة خلع في الجاهلية ولا مع كون الامام
 اعلى بالمطردة ويكفر القارة في الجاهلية في الشريعة ولو لم يصح ولو
 ههنا في الجاهلية فراه مستحبا وجب في الامام باليمن وقطع
 النافذ والعرضة لوفات الموت وتمامها في ثنتين حسن ثم ينفذها
 الامام الاصل ولوراد في الركوع سجد بعد من اذ انفت النية
 بخلاف اذ ذكره بعد السجود فانها غير في بلد فينبغي الجاهلية
 (الرويني)

في موضعين وحسب الحاشية فلو نظام ناسا تدارك وعامد الجهر
 وشجب اسما الامام من خلعته ويكره العكس وان با تم كل من الجاهلية
 والما من يعاجبه بل الماوى وان يقيم الاحكام والابن والحديد
 بعد اوقته والاعراب في المهاجرة والتميم بالمتطهر وان لا يشا في
 طوبى من عدم الاهلية في الانشاء انظر وبعد الفزع لا اعانة ولو
 عرض للامام خرج اسباب ويكره الكلام بعد ثلثيات والمصلحة
 خلع من لا يقتدر به بوزن نفسه ويقوم فان تغلبا دخر على قله
 فامس الخاضع لا فاعنة ولا يوم القاعد العام ولا الاقوى اللامنى
 ولا الموقف للسان بالصحيح ويقدم الاقرار فالاقتضا لا تقدم هجرة
 فالاس فالاج والراية على من الجميع وكلاما حبل المزل والاما
 ويكره اماما من الارض والاجلهم ولا على غيرهم **كتاب الزكوة**
 وفصوله اربعة **١** **٢** **٣** **٤** حسب زكوة المال على البالغ العاقل
 الحر المتكبر من الشرف في الانعام الثلاثة والخلقات الاربع والفكر
 وشجب فيها بيت الارض من المكمل والمورث وفي مال الخيانة
 واجبة ان يابو به وفيه وفيها ثلث الخبل السائمة وثلاثة ارباع

عن النبي ودينار من ماله ولا يفتقر في الرقيق والبعال والمخضب
 الا بالانبياء من ماله كل واحد من كل واحد مائة ثم ست وعشرون
 فبلغت ليون ثم ست واربعون حقه ثم احدى وستون بذاره
 ثم ست وسبعون فبلغت ليون ثم احدى وستون فبلغت ان ثم مائة
 واحدى وعشرون على كل حين حقه وكما بين بيت ليون وقد
 القرضان ثلثون فبيع او مائة واربعون حقه والتم من ماله
 فثاة ثم مائة واحدى وعشرون فثان ثم مائتان وواحدة فثان
 ثباته ثم ثلثه مائة وواحدة فارجع على الاقوى ثم كل مائة مائة
 وكل انقص عن النصاب فقوض شرط فيها السوم والمطلي على احد
 عشره اهلالة ولما لول انفرادها بعد ثباتها بالذي ولو لم
 النصاب قبل المول فلا شيء ولو فز به ويجزى في الجزم من الضان
 والفقير من المخر ولا يخذل الرقب ولا ذات العوار ولا المبيعة ولا
 الهرة ولا قد الاكواه ولا حق الضارب ويجزى العتقة والعين المثل
 ولو كانت الفتم مراضى فيها ولا مع من مريض المثل ولا يهرق
 من جتمع فيه واما التقدان فينشرط فيهما النصاب وانكاه المول
 نقاب

قصاب الذهب غشوة ديناراً ثم اربعة دنانير ونصاب الفضة ثمان
 درهم م اربعون درهما والخروج ربع العشر من العين ويجزى القيمة ولما
 الغلات فينشرط فيها المثل بالزراعة او لا فبال اصل القرض والقرو ويد
 القليل والخب ونصابها الفان وسبع مائة رطل الفراقى وحصة الفان
 مطا والخروج العشران على سبيل او مائة او مائة وسبع العشر لعزير ولو
 سقى بها فالأغلب ومع النواوى ثلثه اربع العشر **الفصل الثاني** في
 بصة كوة الخانة مع المول وقيام راس المال فضاء على نصاب
 المالى يخرج ربع عشر الفيرة وحكم بالاجناس المذبح حكم الواجب
 ولا يجوز اخبر المذبح من وقت الوجوب مع الامكان فيخرج ثم
 ولا يقدم على الوضوء الوجوب الا من احتجب بهذا الوجوب
 فيرطبها والفايز على الصفة ولا يجوز نقلها عن هذا المال الا مع
 اعوان المستحق فيعين له مائة دينار ثم قولان ويجزى **الفصل الثالث**
 في الحق وحم الفقراء والمساكين وثلثها من لا يملك حقه سنة
 والمرفوقان للمساكين اسود حالاً والارادوا خادم من الموتى ويبيع
 ذوالصنعة والصبغة اذا بيعت بجلده ولا لنا ولا الثلثة لا يخرج

والدائمين وهم العامة في حصولها والمولفة لهم وهم كذا في قوله
 الى اعياد وصل والمسلمون اسناد الى الزايب وهم الكائنون والعياد
 عند الزيادة والقاريون وهم المدينون في غير معصية والمروي ان لا
 يعطى مجهول الحال وقاصر الصبر بها وان مات او كان واجبا للنفقة
 وفي بطلانته وهو القرب كلها وابن السبل وهو المنقطع به ولا يمنع
 قتله في الامم مع عدم تمكنه من الاعتراض عنه ومنه المتيقن بشرط
 العدالة من عدم المولفة ولو كان النفر معصية منع ويعطى المطلق
 ولو كان ابواه فاسقين وصل بحسب الكبار بعد الحاشية الزكوة
 ولو اعطاهما مثله ولا يعيد في الكفاية بشرط ان لا يكون واجب
 النفقة على المعطى ولا غيبة الامن قبله او تعدد من الخبز ويجب
 دفعها الى الامام مع اللب بفسده او باماميه وصل الى النفقة في حال
 الغيبة ودفعها اليهم ابتداء وصل بحسب المالك في الاموال
 بغير عيب وتحت حتمها على الامانات واعطاء جماعة من كل صنف
 ويحوز الوالد والاغناء اذا كان دفعه واقفا يعطى استجبا با
 ما عصى في اول الشذوذ وشخصه عام الامام او ابيه لا المخرج
 المخرج

الغنية لا راي ولا مولفة الا لمن عصى اليه ويجوز كسوة النعم
 بالتمل وايضا لها الحق من قولها هذه **الفصل الثاني** في كسوة
 الغنوة وصلى على المبلغ الماعل المالك موت سنة عنه وعن
 عياله ولو تفرقا وصلى على الكافر ولا يفتح عنه ولا اعتبارا بالشرط
 عند الهلاك ونسب لوجوب التيب ما بين الهلاك الى الزوال و
 قاربها سماع من الخلقة او الشعر او القرا والرسيد والارواح لا ينفذ
 او اللين وانقلها التفرق الوصل ثم ما يغلب على قوته والصاع شقة
 ابطال ولو من اللين في الاخوة ومحوه اخلع الغنوة بغير الوقت
 وجب عليه فيها من الملائكة وصلى على لا يضر الساء عن سماع الا
 مع الاحتياج وضو المال وشحنه بحض بها المستحق من القرابة والياء
 ولو كان احدهم مستحقا رجحت ومع التفرق ان اجتهاد الا
 ان يكون عبدا **كتاب الجوز** ويجب في الغنوة بعد اخراج
 المؤمن والمؤمن والنفس وارجاع المكاسب والخلل الخلطة بالحرام
 ولا يمتنع ولا يعلم صاحبها ان يبلغ عشرين دينارا ولا المعدن كالكاف
 وتعال التمس في ثوب الاصاب واعتبر بها الصلح فيه وبها كالكاف

واربى الذئب المشقة اليه من سلم ولم يكثرها كثر واجبه ابو الصالح
 في الحرب والقتل واليه والكرمان اودس والاراجس واعتبر الشهد
 في النجاة والعوض والعبر عشرين ديارا عينا اوقته والشهوات كاشا
 للفتنة ويعتبر في الاماح عويته ومنه عياله مقتصد وجسم شته
 اقام ثلثة الامام ٢ يعرفون له جازا والى الفاية قابا او يحفظه
 وثلاثة لثلاثي ولما كون وابنا بالتسل من المهاجرين بالارب وقال
 المرتضى به الامام ويشترط مع شركا الامام ويكفي في السبل النقص
 في بلاد النبل ولا يعتبر العدالة ويعتبر الايمان ونقل الامام انما يحل
 عنها اهلها او سلب طوعا او باها لها والاحكام وردت في الجبال ويؤلف
 الاوديه وما يكون بها وصواني ملوك الحرب وميراث فاذا لو ارش
 والبيعة بغير اذنه ولما المعادن فاذا سنها **كتاب النجوم**
 وهو الكف عن الاكل والشرب وطعم والجماع كله وايضا لا يغني التمسك
 والبقاء على الحياة ومعاودة النعم جتنا بعد ابتهاهتين فيكثر
 وبعضه لو تعذر الاختلال ويقتضى لو عاد بعد ابتهاهته ولو احتقن
 المايح اوارس متعللا او شاول من دون مراعاة تمكنه فاختارها
 لان

كان متعللا للبل والنياد ومن لواضر الخطا موهبه طائفا لا قضاء او قد
 الوفا واخر يقول الليل فاضرا بقاءه فتاويل فيظهر الخلاف او ينظر
 الى امراته او غلام قاضي ولو قصدا فالا حريق الكذابة حصوا ما مع الا
 ان لا ينقص عن الاستناء سلة او لا بعد وسكر الكفارة بتكرار الوحي
 او قارب الخنزير ومجال الكثير او اختلاف الامام والافواقة ومجال من
 الزنجر المكونة الكذابة والنزوع وعشرين سوطا معز حزين
 فلو عاودته فليها **كتاب النجوم** ويحرف في الوجوب اليوغ والعلو والعلو
 من الخوض والنفاس والسفر والمرض وفي الصبر البئر والجلوس بها ومن
 الكفر ويصح من السجادة اذا فطنت الواجب من النسل ومن الماخرف
 دم اللعنة ويدل لالدينه والدار المستقيمة من جزاء الصبر وتبرين
 الصبي ليع وقال انما بانه والنج في النجاة للنع والمرض يلزم طنه
 ولو كلفه مع ظن الضرر يقتضي وجب فيه التمسك المشقة على الوحدة والتمسك
 الكليلة والمخاربه بحرية والناهي يجرد بها الى الزوال والشهوات
 الصغرى والكفاه بنية واحدة للظهر ودعي المرتضى فيه الإجماع والاداء
 اولى ويشترط في اعدا الشجيرة ويحرم بوجه الهلال او شهاه عدلين

ارغباء او بعضي ثلثين يوما من شعبان لا بالواحد في اوله ولا في آخره
 الحنون مع الصبر ولا جرم بالجهد بل بالعدل والبطولة لا شغاف والظفر
 والحناء وليكن من الطيبين يتوشى فان ظهر في التقدم اعاد واكتفى من
 طبع الجهر الثاني الى ذهاب الجزء المشرق ولوقدم المسافر اورد
 المصطفى في الزوال ولم يبق الا اجزاء من غلات البقي والكماء في المساء
 والنساء والجنون والمغني عليه ثمانية عشر ذوال الحجة قبل الفجر وبقية
 كل تاريخ له هذا وهو المأذون الا العتيق والجنون والمغني عليه والكماء
 الاصل ويحبب التابعت في القضاء ورواية جاز من الصادق ع يقين
 استحباب التريق **مسائل الاول** من ثلثي الحجة حتى الصلوة والصوم
 في الاشهر وحجرتا شهر رمضان ما بينه وبين الزوال فان افطر
 بعد ايام عشرة مسكين فان قرصام ثلاث ايام **الثاني** الكفارة في
 شهر رمضان والتمتع المدين والمهل حتى رتبة الصوم شهر من شهر
 او اطعام مسكين مكينا ولو افطر على جرم مسلم فثلث **الثالث** لو استمر للرض
 الى رمضان افطر القضاء ويعدى عن كل يوم جلد ولورودها ونحوها
 وقضى ولو لم يتهاون حتى لا يشر **الرابع** اذا عكر من القضاء ثم ما يفتقر

من

عنه اكبر لله المأذون وصل على النبي صلى الله عليه وآله من المسافر شيئا
 اثره مراعاة تملكه من الحقام والقضاء ويغني عن المرأة والصيد والكماء
 لا تقتضى ويصدق من الشركة عن كل يوم جلد ويغني عن الشهر شيئا
 صوم شهر والصداقة عن الاشر **الخامس** لو صام المسافر ما اعد ولو
 كان جاهلا فلا والتاسي لمحق بالعام وكما فقرت الصلوة قصر
 الصوم الا انه بشرط الخروج قبل الزوال **سادس** النسيان اذا عكر
 فادب عليه لا قضاء وهذا لعطاش المايوس من برسه كذلف ولورود
 قضى **السابع** الحامل المحرم والمريضة القليلة اللبن تفطران قضاء
 ولا يجبر يوم النافله بشروطه ثم يكره نقضه بعد الزوال الا لمن عكر
 للطعام **الثامن** يجب نيل الصوم الاربعة الذي لا يملك وما في شتا
 وقضاء الواجب وجزاء الصيد والسبعة في بدل الهدي وكلما اتى
 بالمطابقة لعدي حتى لا يدر في ثقب الا في الشهرين الحرامين بعد شهر
 ويوم من الثاني وفي الشهر بعد حشر يوم وفي ثلثه المتعة بعد
 يومين ثالثها العيد **الثاني** لا يفسد الحسيام بمسح الحقام وفي الطائر
 ويضع الحمام ويكره مباشرة النساء ولا اكفال بما فيه مسك في الغريم

اليوم المصطفى ودخول الحام وشم الرباحين وخصوصا المرحومين
 بالحام يطوبون المرأة والنفس في الماء والطان الحصى المسوح كركب
 ويل الغسيل الجيد والهدايا **الشارع** من الصوم اوله من شهر النهر
 واحصر منه واول اربعه من اصفه والاصطدام البصر ومعدلاته
 ومعه يوم القدر وما لا يورده من الاضعفه الزمان مع العلم
 والمجاهدة والخمس والجمعة ومعه الام بعد عدا الخطر واول اربعه
 وجب كله وثمان كله **الحام** من شهر الحام الى شهر المار والمريض
 يزول عداه بعد ثلث احوال وبعد الزوال ومن سلفه من دوى الزمان
 ثلث في ثلث النهار **الثاني عشر** لا يصوم النقيف بدون اذن متصرف
 وقيل بالكرامه ولا المرأة والعبد بدون اذن الزوج والمالك ولا
 الولد بل اذن الولد والاولى عدم انقضاء مع الهوى **الثالث عشر**
 يحرم صوم الصدين وامام العتريق لمن كان يمين وقدره بعض الحام
 بالناس وصوم يوم الثلث بنية الغرض ولو صامه بنية التخلل الحرام
 ان ظهر كونه من رمضان ولو رد ففكر ان ارضها الاجزاء وحرم
 نذر المعصية وصومه والعتق والوصال وصوم الواجب غير

لوز

سوى ما في **الرباع عشر** من شهر رمضان عامه على ما لا
 اعد من فان عاذر فان عاذل ولو كان مستحقا لكان كان ولد
 على الخطر واستنبط ان كان عن غيرها **الخامس عشر** البوق الذي يح
 معه العبادة الاحتلام والواجبات او لوعى من عشرينه في الذكر
 والتخشي وثق في الامشي وكذا الخشوع وقال في المبسوط وتبعه
 ابن حزم بلونها بعشر قال ابن ادرش الاجماع على التسع **الجمعة** **قال**
الامكان وهو من شهر رمضان في العشر الاخر من رمضان وفيه
 الصوم مالا يصح الا من مكثت من الصوم في زمان يصح صومه
 واقله ثلث ايام والمجدد الجامع والمحر في الاربعة او الخمسة ضعيف
 والافاضة بمكثته في كل يومه او لفردة او طاعة كعباده بريض
 او شهادة او قبيح موين لا اجلس او خرج ولا يمشي تحت الظل الحام
 ولا يمشي الا بعقله الا في مكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة ومكة
 على الشهر ونسحق الشرط الحرام فان شرط وخرج فلا قضاء ولو لم
 يشترط ومضى يومان اتم وعمر عليه بها ما يحرم على العام وليلا
 ونها لا الجامع وشم الطيب والاشتغال بالبناء ومعه ما يقبل

الصوم وكثير من اعتدال الثالث اذ كان وليا وعصا الجاهل في الواجب فلهذا
 كفار ان كان في شهر رمضان وقتل مسلم وليا واحدة فان اكره المتكفر
 فابع على الاقوى **كتاب الحج** وفيه فصول **الاول** يجب الحج
 على المستطيع من الرجال والنساء والمجانين على الفقرة بصل الشرع و
 لا يجب للمرأة وشبهه والامتناع به والافراد وليس تكراره ولا قبل
 الشرايط الا عجز كالفقر والعباد من مولاة وشروط يعجز به البليغ والقفل
 والموت والاراد والراضة واليكن من المهر وشروط صحة الاسلام وشروط
 مباشرته مع الاسلام النهر وحجم الولى عن عجز المهر ولا وشروط صحة
 من العباد اذن المولى وشروط صحة التدب من المرأة اذن الزوج ولو اطلق
 العبد اطلع الصبي اذ ان الحيوان حل احاد المومنين حج عن حجة الاسلام
 ويكفي ليلته في تحقق الوجوب ولا يشترط صفة جاذبة فلو حج به من
 اخوانه اجزا من المزمع ويشترط وجود ما يمين به عبادة الواجب
 التقه المومنين وجوبه وفي استنائه المنع بكلمة من اورد دفوان
 عن علم ذلك ولو زال الدين حج ثانيا ولا يشترط الرجوع المكافاة
 على الاقوى ولا في المرأة الحرم ويكفي بلن الملائمة والمستطيع حج به الحج
 مرة

منك والحج مشا افضل الاع الصنف من العبادة قال كوكب افضل فقد
 حج الحسن ما شيا مرارا قبل ان يهاجس مشرفا حجه والحاصل ان ايقظ
 باره ومن مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزاه ولو مات قبل ذلك
 وكان قد استترق ذمته فحق منه من بلده وظاهر الرواية فلو ضاعت
 الزكوة من حيث بلغت ولو من المعات ولو حج ثم ان لم يعمه عدم بعد
 على الا ترتيب ولو حج مخالفا ثم استبرأ بعد ان يحل يركن نعم تختب
 الاعادة **التولي** في حج الاسباب لونه الحج والطلاق كفت المرة ولا يجرى
 عن حجة الاسلام وصل ان نوى حجة التولية لجزات والا فلا ولو قبله
 بحجه الاسلام ففي واحدة ولو قد عجز عنها اثنان وكذا العهد واليقين
 ولو نذر الحج ما شيا وجب وسعوم في المعبر ولو ركب طريقة او بعثته
 ففني ما شيا ولو عجز عن المشي ركب وساق بدنه ويشترط في الناشئ
 البليغ والعقل والمخلو من حج واجب المكن منه ولو مشا والاسك
 واسلام المستوب عنه واعتقاده الحق لا ان يكون ابا الناعب وفرد
 به النيابة وقيمين للمنيب منه مقدرا ويجب لفظا عند الافعال
 وبه رافقه لومات محرما بعد دخول الحرم وان خرج منه بعد ذلك

ولو مات قبل ذلك لم يستعمل الاجرة بالمتبعة ونحو الايمان بما شرط عليه
 حتى الطريق مع الفرض وليس له الاستتابة الا مع اذنه صريحا او اذاع
 القصد متبعا بالاطلاق ولا يخفى من الاثنين في عام ولو اذاع اجراء لعام
 سبق احدا صح وان اقرنا اجلا وعجزوا اليابه في ايام اخر الحج كما انما
 والسوق والى مع البر ولو لم تكن حمله في الطول والسوق يجب تجنب
 لها وكفاية الاحرام في مال الاجرة ولو اذاعه حتى في الناب والافتر
 الاجزاء وعلية الاجرة ويجب للاجر اعادة فاضل الاجرة والاقام
 من الماجر ولو اذاعه وتبناه المرأة الفروقة والحنف في الصرفة
 ويطلب علم الاجرة بالمتابا سب وقوله عليه وعلى التفرقة في الماجر
 فاسبق ولو حج اجزاء والوقتية بالحج يعرف الماجر المتل وكفى المرأة
 الا مع ارادة التكرار ولو عين القدر والناهب فبها ولو عين لكل سنة
 قديلا ونقر كل من الثانية فالقائه ولو اذاعه مرتين في عام من اثنين
 والودعي العام باقتناع الوارث بها جرحته من حج او غيره ولو كان
 عليه جذان احدهما فانه فكل ذلك اذ الاحم اليها من الاصل ولو اذاعه
 وزعت ومن يفتقر الى اذن الحاكم وهو بعيد **الفصل الثاني** في انواع الحج

فان كان

وهي ثلثة تمتع وهو فرض من نأى عن مكة بقائه واربعين ميلا
 من كل باب سب على الاحم وتقدم غزوه على حجة تاول بها التمتع وقرا
 واخراد وهو فرض من نفس عن ذلك ولو اطلق التا اذ عجز في اذنته
 وكذا سحر من حج نأى وليس لمن معين عليه فجع المددول الحجة
 على الاحم الا لفروقة ولا يشترط الاحرام بالحج اذ عجز التمتع الا في التناول
 وزا الفقد رذلتا الحج بشرط في التمتع جمع الحج والعمرة لعام واحدا لا
 بالحج له من مكة وانقلها المسجد الحرام او عتد اليارب ولو احرم
 بغيرها لم يجز الا مع التعذر ولو ساق الوقت عن عام العمرة يحض
 او تقا من بعده عدل الى الافراد فاذا بالعمرة عن بعده بشرط في الافراد
 اليه واحدا من المقات او من دولة اهله ان كان اخرب الى
 عرفات وفي القرآن ذلك وعقده بيات الهدي واشغاه ان كان
 بدينه وتقليده ان كان غيرها مان يعلق في رقبته نقلا فلا صلى فيه
 ولو اذاعه ولو قللا **لا بد** من حج ولو لم يحج نأى من المددول
 التمتع لكن لا يلى بغير طوافه وسعيه فلو لم يملك منته وبقي على
 حجة ومن لا اعتبار الا لا فيه ولا يجوز المددول من الحج الواجب ايضا

ادراكها وان القلب يدور في الحزن والحزن في الذاة وعرض الغناء لهم عقليا
لوقتها الى ان والراول لوقتها الى ان ونسب الرجل بين الصوت باللبه
ولتقدرة عنه مختلف الاحوال وقضاها اليها التباين الحقيقه وتطبعها
المتنوع اذا شاهد صوت مكة والحاج الى نطال عرفه والمحرمة اذا دخل
الحرم وكبره الاحرام في السود والمعصرة وشبهها والنوم عليها والوضوء
والحمله ودخول الحمام وتسير المنادي **واما النزه** الى المعركة فثلثون سبلا
المرء ولولا لانه وشاة ولا يجرى سبلا لجر وهو ما يجرى ويخرج فيه
والاناء لكل اسبغ حتى العقد والاحتواء والبل الحظ وشبهه في
الزاد ومطلق الطيب والغيث من كبره الاله والاكحال ما تتواد
والطيب والادهان وغور كل دهن غير المطيب والجلال وهو
قول لا والله وبلى والله والعتوق وهو الكذب والتباين في النظر
في المرأة واخراج الدم اختياد وقيل الغرض وقيل النظر وان لا الشئ
وتطهير لراس الرجل والوجه للمرأة ويجوز لها سدل الشاة الى طرفه
انفها بغير لباس وجهها والقباب والحمام الرينة والحيث لم يرد في
المرأة ما لم تقتدره من الحلي واظفار المعتاد للزوج ولغيره فثلاثون سبلا
والمرء

وما يتظهر في راسه والشليل الرجل الصحيح ساهما والبرص في الخيل
وتطبع شجر الحرم وحشده الى الاخر وما يبيت في مكة وعودي
الحال في شجر العفواكه وقيل هو ام الجعد وعون يقاتل **الفصل في النطق** في
نمسه الحوت والحيت والحمان والرجل وبشر العورة وداجية البنية
والبدانة بالجر الاسود والختم به وجعل اللث على لسانه والطوات بغيره
وبين المقام ودخول الحجر وخروجه يجمع بانه عن البيت واكال السبع
وعلم الزيادة عليها مطلقا ان يملكه واكتان خلف المقام وتواصل
اربعه اشواط فاقطع لردنها بطل وان كان لفرودة او حتى اللبث
ولود كره فقتل ان في اقسام التي ترتب بحدثة وبطلان على الطوات
ولوشل في العدد بكون لم يلبثت وفي الانا بطلان ثلث في ينقصه
ومضى على الأقل ان ثلث في الزاوية على السبع **واما فعل الطوا** فيبقى
على الاقل طائفا **وسنة** النمل من بره صمون او نزع او عزمها ومنع
الاخر ودخول مكة من اعلاها حائبا فيكبر وقادرا الى دخول
من باب بين شبر بعدا للذماء بالما فورد الوتوف عندا لجر والذماء
شبهه وفيها لث الطوات وقراءة الفذرة وذكر الله سم والكبر في

والزنا واللعن والمشي اربعاً على قول واستلام الحزب عليه ادلاً لما قاله
 واستلام الاركان والمشاهدة السابع والساكن الحزن والحداد والحداد
 ومدة نفيه عنه والحداد من البيت فكمه الكلام في اثناءه فغير الذكر
 والقرآن **مسائل** كل طواف تكبير الطوافات النساء فيجوز مع الكفنة ومع
 التعريف بدينه ولو نسي طواف النساء وجازت الاستبراء فيه احتياطاً
الثاني في صوم يوم طواف الحج وسعيه للمعزة على الوقوف والفتحة عند الفريضة
 وطواف النساء ولا يقدم لها الا الفريضة وهو واجب في كل سنة على
 كل فاعل الاعمال الفع واجبة فيها بعض الاحباب وهو ما عزمنا على
الثالث في طواف النساء في الطوافات ومن عزم من سائر الناس **الفريضة**
 وهو من على في امرأة ثلاث طوافات على اربع ان جعلها طوافاً من كل
 بقعة على المرأة ويطلق في الرجل ويطلق فيهما والاقرب للحق فيها
الرابع في صوم كذا الطوافات ما استطاع وهو افضل من الصلوة للحوادث
 ولكن ثلثها وستين طوافاً فانجز جعلها اشواطاً **الثاني** في طواف النساء
 في طواف الفريضة ولا بأس في اداءه وان كان تركه افضل **الفصل في طواف**
 استلام الحجر والرب من معزم وسبيل الماء عليه والحداد والحزب من
 بالزنا

باب الصفا والوقوف على الصفا من قبل الكعبة والحداد والحداد
 وواجبه التيمم والحداد بالصفا والختم بالمرزقة في السوط وعوده
 اخرا في السبع على المرزقة وذلك ان اياه على السبع فيطير على التيمم
 فباقيها وان نال سجدتين اخرج من الهداء ويكمل اسبوعين كالطواف
 ولم يشرع استحباب المسح اليها وهو ركن يطالب تركه ولو نسي
 فله فواتح او لم يبين الخطاء اثمه وكفر سببه وهو قطع الحاجة
 وغيرها والاسترشاد في اثناءه **ويجب** التضرع بعباده اذا كان نحو
 العزم من الظهر والشرع في جعل من احرامها ولو طلق نداء ولو
 جامع مثل التضرع على فريضة للسر وبقرة السوط وشاء المصنف
 التيمم بالحزبين بعده وكذا الاهل مكة في الموسم **الفصل في افعال**
 الحج وهي الاحرام والوقوفان ومناسك الحج وطواف الحج وسعيه
 النساء ودخول الجمرات والمبيت بين الصفا **والاحرام** يجب بعد التضرع
 الاحرام بالحج على المتعمد ويجب يوم الرمي بطلوة الظهر وضعت
 كالمز **شهر** الوقوف بمكة من ذوالالحج الى عرفة بالمشقة مرفوعة
 بالقبه وحذرة من اطن عرفة وقفة وغمر الى اداء الرمي

الجان ولو افترض ان العزوب عامدا لم يبد بدانة فان عجز صام ثمانية
 عشر يوما وكفى الوصوف على الجان اعدا وركبا والسحب اليه عفي
 ليلة التاسع الى العزوب لا يتطعم حتى يطعم الشرع الامام يخرج الى الخوخ
 مثل الصلوات وكذا دعا المندبه والاداء عند الخوخ اليها ومنها والاداء
 نعهه ولا كما لا يذكر في كذا خواتمه بالاداء واتاهم اربعون ثم يفيض
 معلوم في سبب الشئ الى المشرقة متصلا في شهر داعيا اذ يطعم الكتاب الاخر
 ثم يتقبه لئلا يطعم الشئ والواجب الكون بالتيه وتجب احياء
 تلك الليلة والاداء والذكر والعدة وعلى الصلوة المشرقة بله والستو
 على وجع وتذكر اقم عليه **سائل** كل من الحوقل من سائل ان يتركه
 عدلا ولا يطل بهوا ثم لو سهر منها بطل واضطرار في غرة ليلة الحضر
 واضطرار في المشرقة الى فاته وكل اقامه جري الا الا اضطرار الى الحوا
 ولو افترض ان من العزوب ما نشاة وعجز لليلة والخاص من شهر ربيع
 المشرق ما من المائتين والخاص من شهر ربيع وتجب الفاطم على الحار
 منه وهو سبعون والهرولة في وادي حمر طحا بالمرحوم **القول**
فيما سئل يوم العزوب في حجرة العقبة ثم اللزج ثم الخلق فلو سئل

عدلا ثم واجزه وعجب اليه في الرعي واكال السبع مصدبه للحر
 منعه بما يهيى بها بما يهيى بها كبرا وتجب البرش المثلثة
 بعد الامانة والطهارة والاداء والكنس مع كل حصة وتبا على اخر
 حتى عزمها وادبها حذفا واستقبال الجرح وقى اخر من المائتين
 يستقبل القبلة والروي ما شيا **ويجب** **القول** من الشان او شئ من غيره
 تام الخلقه غير مضمحل ويكفي منه ثلث غلات ما لو ظهر ناقصا
 فانه لا يجري وتجب ان تكون ماعرف به سبعا ينظر في شئ ويولد
 في حوا ناسا من الابل والبقر ذكر انا من الفم وعسل لينة وشو لاها
 الداج وتجب جبل به معه وفتحة من الاهداء والمدة والاكل
 وتجب في الابل فامة تدر سبعت يراه بين الحنف والكتبة وطبقها
 من الامن والاداء عند ولوج من المائتين فالعزوب اجزاء المهرول
 وكذا الناقص ولو وجد الشئ دونه خلفه عنده من عشرة وبهلاية
 طول دعاه في ولوج عن الشئ صام ثلثين في الحج مقول له بعد
 التلبيح في وسعة اذا رجع الى اهله ويحرم في الماذون الاهداء
 عنه وبين امره بالصوم ولا يجري الواحد الا عن واحد ولو سئل

الشريعة ولزمت النجس من صلب المال ولو مات قبل الصوم صام
 ولو عتبه الشريعة على قول وسوق مراعاة مكانه منها وحمل الذبح والحق
 من صلاتها من المصيبة الى ما دى حجر وجب ذبح الهدى المذبح متى اقامه
 وعقد به احرامه ولو هلك لم يجز اقامه بل له ولو عرف ذبحه واطهر
 عائلته الصلوات وعوض بوجه لو اكسر الصدقة بثبته ولو فعل فله عليه
 ولو لم يجد اجزاء ولا عرى وذبح هدى النسيء لعدم التعمين ومعه مائة ان
 قرنه بالعمرة ومعنى ان قرنه بالعمرة وذبح الهدى ولو لم يجد من الاحقية
 وهي متعبة والجمع افضل وذبح التخييد بما شره وكبره بما يريه و
 ايامها بمضى ربه اولها الفخر والامعان ثلثة ولو تعذر تصدق
 بنسها فان اختلفت فمن موقع عليها وكبره اختدش من جلودها
 واعطاها الجزار بل تصدق بها **واما الحلق** فيجوز له ومن التضرع
 والحلق افضل خصوصا للمبتدئ والعمدة ويتبين على المرأة التضرع
 ولو تعذر في من يهل بغيرها وجوبا وبسبب الضرر لها ليدفن محتجبا
 ويجزأه قال الشافعي على ما رآه ويجزأه من ما سقى على الطواف
 الحلق فلو اخرها عاملا فانه ولا شئ على الناسى ويجب الطواف بالحق

بطل

بطل الا من الذماء والطب والصيد فان طاف وحمل له الطيب
 فان طاف الذماء حلال له وكبره ليس الجحيد حمل طواف ان اذ
 والطيب حرم وطواف الذماء **القول في الثلث** الى مكة للطوافين والنجس
 تعجل القعود من يوم الفري وهو راحته الى الفداء ثم باء الممتع بعاده
 ومن لا اتم وعري طول ذى الحجر وكيفية الجمع كما مر من انه ينوي
 بها الحج **القول في المني** لا يجب بغير قضاء من سكر العود اليها البيت
 بها وذبح الحمرات الثلث ثلثا ولو ابست بغيرها في كل ليلة شاة
 الا ان يبت بمكة فتشغل بالعبادة وكفى ان يجاوز نصف الليل
 في الرمي الزنيت يبدأ بالاول ثم الوسط ثم ختمه العقبه فلو نكس
 عاصدا ان سباطا لم يحصل الزنيتا ينجس حسيات ولو نوى جردا
 على الجميع ولو نوى حصاة رماها على الجميع ونجس جردا لا ينجس
 واللاه والوقوف عندها وكذا الثانية ولا يقصر عند الثالثة وان
 بات بمكة لم يمتحان له الفري الثاني عشر بعد الزوال ان كان
 فداخا للصيد والذماء ولم يترتب عليه الثلث الثالث عشر منى لا
 وجب البيت لمكة الثالث عشر وهو الحمرات فيه ثم يفرغ في الثالث

ويجوز من الزوال بعد الزوال وقت من يطعمه الشغل المذموم وبمصر العزيم
 ليلا ويغشى الرخا لو كانت مفارقة على الأداء ولو وصل قبله صبح له فان
 تغايرت انساب ذيه في الظاهر ونسب الشرف في البصر والنسب في مكره لطوات
 الطعام ويغزل الكلب خصوصا المروث والصلوة بين الاسلواتين
 على الرضا من التجرأة في رداها واستلامها والراء عند الحظم وهو الخبز
 البقاء وهو ما بين الداب والحو الاسود واستلام الاركان والمخار
 واثان مرمم والمنزب منها واخرجه من باب الحناطين والصلوة بمنزله
 يديهم والعزم على العود ونسب الكا من الصلوة بجعل الخيف خصوصا
 عند المناهضة ونحوها الى القلعة خيول ثمن ذراعا وعزم اخراج من النجا
 الى الحرم بعد النجاة ثم يتوق عليه من الطعام والمنزب حتى يخرج ولو خوفي
 الحرم فويل **الكتاب الثاني** في كفارات الاطعام وفيه مائة **الاول**
 في التقدير على العامة بله ثم الفرض على البر والطعام بين والفاصل له لا
 يلزمه الا تمام الواو من صيام ستين يوما ثم صيام ثمانية عشر يوما
 والمذموم الى المسكين منقصة صاع وفيه العزيم الوحش وصان بكرة
 اهله ثم الفرض بضع ماضى وفي الشجر والغلب فلا ريب شاة

ثم الفرض

ثم الفرض وسدين ماضى وفي كسر سبيل الغنام لكل بضة بكرة من الابل
 ان تحلب الفسخ والا رسل قوله الابل في اناث جدد البض فالذاع حاق
 فان جرحته عن البض من الغنام عشرة ما كان ثم صيام ثلثة ويكسر
 كل بضة من الفطاة والفتح والاربع من صفاء الغنم ان تحلب الفسخ والا
 ارسل في النعم بالعدد فان جرحه كسر الغنام وفي الجاهل وهي الملوقة ولما
 صلاها شاة على الحرم في الحبل درهم على الحبل في الحرم ومعيان على الحرم
 في الحرم وفي نزعها من الحرم نصف درهم عليه ثوبان على احدها وفي
 بضعها درهم وبيع وسودان على احدهما وفي كل واحد من الضفان
 والجلج والدريلج حبل مقصوم وفي كل واحد من الضفد والضفد والبربع
 جاري وفي كل من البقرة والصعرة والصفور مائة من الطعام وفي الجوز
 قمره وكل كمن طعام وفي كمن الجراد شاة ولو لم تكن الحرة فلا شيء وفي
 القملة كمن الطعام ولو قرع حمام الحرم وعاد شاة والا فكل واحد
 شاة ولو اطلق على حمام وفراخ وبض فكانت مع الجبل المال او علم
 الثلث ولو لا شر الا ثلاث جماعة او سبوا فبلى كل غلام وفي كسر في
 الغزال بضع عشرة وفي عبيد اربعة او بغيره الفقرة والواحد بالحق

ولا يضل الصيد في الماء الحرام عيانة ولا عقده كما انشئت وتبين
 رذيلة من حرام الحرم فعليه صدقة بنال اليد حرامه منى في احرام
 الحج ويكفي في احرام العمرة **الحج الثاني** في اتي الحرامات في الوطى قبل
 وديرا قبل المشعران ونقصه في يده وسم حجه وياخذ به من هائل
 وان كان الحج نقلا وعليها صلاوة مثله ويقر بان اذا لمقام وضع
 الخيل به بمصاحبه ثالث في القضاء وقيل في الفاس ايضا ولو كان
 مكرها لها فخل البدنة لا غير ويجيب البدنة بعد المشعر الى ربيعة لشواط
 من طواف النساء والا الى بعد حجه ولكن لو كان صل طواف النساء
 وعجز عن البدنة تجزئ عنها وبين بقرة او شاة ولو جامع امته الحرمه
 بانه محل فليطهر بدنة او بقرة او شاة فان عجز عن البدنة فشاة او صباغ
 ثلثه ولو نظر الى الحبيبة فامنى فبدنة او بقرة او شاة ولو سطو شاة
 للمصر ولو نظر الى زوجته بشهوة فامنى فبدنة ولو سها فشاة وان
 كان في شهوة وان لم يمن ويفتر شهوة لاشى عليه وفي لقبها بشهوة
 جزئ ويبرها شاة ولو امنى بالاستثناء او غيره من الاسباب
 التي يصدر عنه بدنة ولو عقده الحرم او الحلل الحرم على امرأة فحل
 فعل

فعلى كل نحوها بدنه والعمرة المقررة اذا استرها قضائها في الشهر الحلال
 بناء على انه الزمان من المهرين وفي ابن الخياط شاة وفي ابن الجوز
 او الشنكل والطيب او خلق الشرا وتصر الاطوار في مجلس او يدهم
 او يجلدوا الا من كل ظفر مد او قطع شجرة من الحرم صغيرة او ادهن
 عليل وطمع من به او تنقل عليه في احدها الطعام ثلاثة ماكين
 او امضى بغيره الظفر فادعى المشفق والظاهر انه لا يشترط كون الفتى
 محررا او ابدا للثنا صادقا او واصله كاذبا وفي اثنين كاذبا بقرة
 وفي الثلث بدنة وفي الشجرة الكبيرة بقرة ولو عجز عن الشاة في كفارة
 الصيد فليطهر طعام عشرة ماكين فان عجز صام ثلاثة ايام ويجزئ
 بين شاة الخلق لا ذى او غيره وبين الطعام عشرة لكل واحد مد او
 صيام ثلاثة وفي شعر سقط من الحية او دابة بمه كثر من الطعام
 ولو كان في الوضوء فلا شى ومكر الكفارة بتكرار الصيد عمدا
 وسقطا وتكرار الذبح في مجالس ولا كفارة على الجاهل بالذبح
 في غير الصيد ويجوز غلبه الابل للرعى في الحرم **الفصل في الاستسقاء**
 والصلوة في احصر بالمعنى من الموقفين او من مكة بعث ما قد

او عدايا او غنة فانا نافع حوله وهو من ان كان حليبا ومكذبا كان محملا
 حلقا او قصر فخل الامن النساء حتى يحان كان واحيا او يطا فغنة النساء
 ان كان نارا ولا يقط الهدي بالاضطرار ثم له فحل الخلال ولا يقط الخلال
 لو ظهر عدم ذبح الهدي في بيعة في القابل ولا يجب الامساك عند ذبحه
 على الاقوى ولو زال عذبه الخفق فان اوله ولا يخل بعرق
 بالاولى مما ذكرناه ولا طريق غيره ولا تنقذه له ذبح هدي فحصر
 او طلق وشغل حدث حتى من النساء ولو احصر من جهة التبع فحل
 فالظن على النساء انهن **حائضه** محبة العرة بشرط الحج ويؤخر الطارئة
 والمغزو ولا عذر بزمان مخصوص وهي محبة مع قضاء الفريضة في
 كل شهر وقبل الحمل وهو حسن **كتاب الجهاد** وعجيب على الكفا
 عجب الحاجة وانه مرة في كل عام بشرط الامام ان ياتيه او هجوم
 عليه مجتني منه على وجه الاسلام بشرط البلوغ والعقل والحرية والتميز
 والافادة من المرض والبرج والعقر ويحرم للمقام في بلدان المسلمين
 لا يتكلم من اهلها شعاع الاسلام ولا يابون منع الولد مع عدم
 التجهين والمدين يمنع الموسر مع الخلول والارباط صحت باعداؤه

لنفعهم وكثرة الدعوى يوما وليلة ان يرضيه او غلظه ان يلب ولو
 نفعهم من حال الى حالها وجب وان كان الامام غائبا **وهنا مشق**
الاول محبة الحرب يدار لها ما الى الاسلام واشتاءه حتى يلم الو
 بقتل والكفائي كالكاتب الا ان يلزم شرط الذمة وهي بالانجليزية
 والبرام لمكلا وتزك الترضي للسلطات والساكنين بالفتنة وقطع
 الطريق واواء بين المسلمين والمسلمين والذلة لزعزعة المسلمين واظهار
 المنكرات في دار الاسلام وقيل بالحزب الى الامام ٤ ولكن يوم
 الحنافة وبوخته مصاصا وسد اتصال الاضرب الامم الحظ ولا يجوز
 الفرار كما عودا لفرار ادا كان العدو ضعفا او اقل من المخرج الضال
 او حصر الرضا ويجوز الحاربه بطرق الفتح كهدم الحصون والمخيق
 وقطع النجود ان ذكره وكذا يكره بارسال الماء والنار والقاذورات
 ولا يجوز قتل العبدان والجهان والنساء وان عاونوا الامم
 الفريضة ولا النجى القاتل ولا الحشنى المشكل يقتل الزاهية والكفران
 ان كان دارا في قتال وكذا المرتس من لا يقتل ولو قتر سوا المسلمين
 كقتل امكن ومع التخلد فلا قتل ولا ربه نعم مجبة القتل ويكره

التي يتبعها الضال قبل الزوال وان تفرق المراه والهادية من وقت
 اذن الامام ومحمد ان منع وعسان الزعم وعسالة المسلم فان
 اشبهه بغيره كبريتي الذكر **الفصل الثاني** في قوله الضال وقيل الضال
 لا مورد **احكام الامان** ولو من احاد المسلمين لاحاد الكفار ومن الامام
 او تارة للبلاد وشيخه ان يكون قبل الاسر عدم المنه كما لو امن
 من الجاسوس فانه لا يتقبل **تاجها** المرقول على حكم الامام او من غنائه
 فيقبل كنه عالم غنا في النزاع **الفصل الثالث** في الاسلام وبيان الجزية **الفصل**
 المهامة على قول العرب ملة معتبة واكثرها عشر ستين وهي جائزة
 مع الصلوة للمسلمين **الفصل الرابع** في الفدية وقلب النساء والاطفال
 بالسبي والذكور البالغون يقتلون حتا ان اخذوا والحرب فاشنة
 الا ان يملكو ويحرم الامام حملهم بين اسراهم والمسلم عليهم والذلة
 وان اخذوا بعد ان وضعت الحرب اوزارها لم يقتلوا وغيروا الامام
 بينهم من الذين والنداء والاسترقاق فيدخل في الفدية والحر
 الاسرى التي لم يحر ثلثه ويعتبر المبلوغ بالانبات وما لا يتقبل ويحول
 جميع المسلمين والمنقول بعد الجاهل والرضخ والخن والقتل وما يهلفه
 الامام

الاسام يقسم بين الضالين ومن حضر الضال حتى الخلف والمولود بعد
 الحياة وقبل الغيبة وكذا المدة الواصلة اليهم للفاو من جهان والراجل
 سهم ولذا لا تراس ثلثه ولو فاقوا في السن ولا يهجم للزول في الكو
 ولا الخيم والضرع والخنم والرائع من الجبل **الفصل الرابع** في احكام البغاة
 من خرج على المعصوم من الائمة فهو باغ محصا له حتى يقتل او يقتل القتال
 الكفار فالبغاة عهر على جميعهم وبلغ مدبرهم وعسل البيرو
 عزهم بفرقتهم والاصح عدم قتله اسواقهم **الفصل الخامس** في الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وهو واجب على الكفاية وعلى الكفاية وبجس الامر
 بالمتدرب والنهي عن المنكر وانما يجبان مع علم المدون والكنكر
 وامر بالمعروف او انذاره والامن من المنكر وعون الناس ثم يندرج
 في الانكار والكرهه في القول للابن ثم التليظ ثم الضرب وفي الخرج
 والقتل قولان وعسا الانكار بالقلب على كماله وبحو والفتنة
 حال الغيبة امامه المحذوع الامان والحكم بين الناس مع احكامهم
 بصغار الحق وهي الاعان والعدالة وعقبة الاحكام بالهداية
 الثلاثة على رد الفروع الى الاصول وعجايب الحق اليهم وبالجملة

الراد عليهم ويجوز التزج اقامته الحرة على ربحته والوالد على ولده
والسيد على عبده ولو اضطر السلطان الى اقامه حرا ايضا من ظالم الز
يحكم حرا لا القتل ولا العفة **في كتاب الكفارات** كفاية الظهار
ومل الخلاء وحضها كفاية الاطمان في رمضان الصوم في المهران
فالمسجون او كفارة من اضطر في قضاء شهر رمضان بمال الز قال وهي
اطعام عشرة مساكين بمصاوم ثلثة ايام والحر كفاية شهر رمضان
وخطب التدر والفهد وفي كفارة جزاء السيد وكفارة البهيان ا
عشرة مساكين او كرمهم او حر رقبه فان عجز مضام ثلثة ايام
وكفارة الجميع للثلث المومن عدل وهو عتق رقبه وصيام شهرين
والطعام ستين مسكينا والخالفت بالبراءة من الله ومو له ولا عنة
ما ثم وكفر كفارة الظهار فان عجز كفارة من على قول وفي موضع
المسكية يطعم عشرة مساكين ويتغفر الله له وفي جز المرأة مشرها
في المصايب كفارة طهارا ورجل حمزة وفي ثلثة اوضاع دحيها او
شق الرجل بقية في موت ولده او نوحته كفارة بهن على قول قول
من ترفج امرأة في عداها فارتقا وتصدق بجزه اصوع وقيفا

م

ومن نام على النساء حتى يحار وخصف الليل اصبح صائما وكفارة ضرب
السبدوق المارضة مجبا وكفارة الابلاء كفارة من ومنع
العتق في الرقبة بوجلد الرقبه ملكا او قتيلا ويشترط فيها الاسلام
والسلامة من العي والافساد والجرام والتكيد والخلوص العوض
والنيه والتبين ومنع الجرم صوم شهرين مثا بدين ومنع الجرم يطعم
ستين مسكينا انشاؤا او تسليم مدلى لكل واحد واذا كثر النذر فتوب
ولو شيا الا اذا لم تجرق وكل من صعب عليه صوم شهرين مثا بدين
فيجر صام ثمانية عشر يوما فان عجز مضرت عن كل يوم بمك فان عجز
استغفر الله **كتاب النذر** وقا به وشرط التاثير الكمال
والاختيار والقصد والاسلام والحرية الا ان يجر المالك او زول
الرقبة واذن الرقيق كاذن السيد والصفيان كان كفارة الله على كفارة
وضابطه ان يكون طاعة او مباحا واجها مقدر ولا التاثير ولا اقرب
احنابا الى اللقطة وانتفا والبيع ولا بد من كون الجرم وطاعة
والشرط بان انان قصد الكفر وان قصد الزجر اشتراطه معصية
او مباحا واجها فيه المنع والهدل كالنذر وصورة ما هدست الله

او على عهده واليه من الخلف بالله كقولهم وعقبنا القلوب والاصابع
والذي يمشي يده والذي يمشي يده وبه الله اوابية كقولهم والله
وبالله فانه واين الله واسمها به او بالقديم او بالانقلى والذاني
لا اول لوجوده ولا ينقضي لوجوده والقادر على كل شيء واسمها القادر
الشرقة والناع حنة الله بسم الله مع والتعلق على حنة الغفر
عقبها وصلوا اليه كمنطق النارة **كتاب القضاء** وهو وظيفة
انما به وفي التبع يتفقد القضاء الفقيه الجامع للزوايل الاثنا عشر
على عهده القضاء الجور كان عاصيا وبنت ولا به القاضي النجاشي
او شهادة عدلين ولا بد من الكمال والعدالة والعلية الا ثناء والادلة
والكفاية والبصر الا في فاضل الحكم وعوزار تان القاضي من بنت
المال مع الحاجة ولا عوزار تان من المحضوم والمرتبة والمؤذن
والقاسم والكاتب ومعلم القرآن والاداب وصاحب الديوان
وظاير بنت المال وجيب على القاضي للتوبة من الخصمين في الكلام
والسلام والنظر في انواع الاكرام والافصاف وان يضع السلم على الكفر
في الجالس وان يلبس السلم مع ميام الكافر ولا يجب التوبة في الليل
التي

التي واذا بدد احد الخصمين بالدعوى مع منه ولو ابرأ مع من الذي
على عين صاحبه واذا سكتا فليقل اليك المدعي منك او تكلم او كبر
عقب من احدهما بالخطاب وختم الرضوخ فيجاء ادنها وللقاضى احد
الخصمين حجة فان وختم الحكم لرفه القضاء انما انتهى المفتي له فيجب
تضييقها في الصلح ويكره ان يفتي في اسقاط الحق او ابطال دعوى او يفتل
حاجبا وقت القضاء او يفتي مع الثمال القلب بغير اذنه او يغيب
اجوع القول في كتيبه الحكم المدعي هو الذي يتولى لوزله الخصم
والتمك مقابل وجواب المدعي عليه ما اقر او انكارا وسكوت
فالاقرار معي ومع الكمال ولو التمس كما به اقراره كس وانتهى مع حرفة
او شهادة عدلين عرفت او قناعة بجهلته فان ادعى الاشارة ونفت
صدقه بدينه مطلقه على اذن امره او حمله بخصه ان كان الذي
يعوزار وعلقت تله ولا يجوز حتى يعلم حاله واما الاكراه فان كان
الحاكم مالم يقتضيه بده ولا طلب البينة فان قال لا يثبت عرفة ان
له احلافة فان طلب احلته الحكم ولا يثبت بحلافة ولا ينقل
الزيم من دون اذن الحاكم فان حلت سقطت الدعوى عنه ويتم

مقاسمه ولا يبيع البتة بعهده وان رد اليه حلف المذبح فان لم يستع
سقطت دعواه وان نكلت دية المذبح انما كاتر وقيل يبيع بكتوبه
والاول اقرب وان قال لا يبيع بعهده ان له احصاءها وليقل له
ان شئت فان ذكر قيمتها اخبره من احاد المذبح والصبر وليس له
المرامه بكنيل ولا ملائمة وان احضرها وعرف الحاكم العدل له حكم
وان عرفت الخلق طه وان جهل اسرى ثم مال الخصم من المخرج فان
استنظر امهله ثلثة ايام فان لم يأت بالجايح حكم عليه بملأ الناس
وان اتى الحاكم بالشهود فقيمهم ومنعهم عن مخصصات القضية
فان اختلفت اقوالهم سقطت وبكره له بدعت اليهود انا كافر
من اهل البصرة بالفرق وعزم ان يبيع الناهد وهو ان يداخله
في الشهاده او يعقبه او يرضيه في الامامه او يرضاه لو توقف ولا
يصف ولا يوصيهم عن الاقرار الا وحده سم لقضيه ما عزم من
المال عند النجيم واما الكوت فان كان لانه توصل الى الجواب
وان كان متا حابس حتى يحبس عليه بالكله بعد عرض الجواب
عليه **القول** في اليقين لا يتقدم اليقين الموجبة للحق والمصلحة للمدعي

اللائمة

انما يثبت على ما كان الخائف وكافرا ولو اضافت مع الجلاله الخلق
كل شئ المحوسب كان حشا ولو على الحاكم دفع الذي بينهم فقال
ان يثقل على عزمه وينفي التلظ بالقول والزمان والمكان في المشرق
كلها الا ان يفضل المال من ضابط القطع ويصف الحاكم وعط الخائف
قبله ويكفي في الاستحقاق وان اجاب بالاحضار جعلت على القطع في
مقايضته وتكرهه وفعله غيره وعلى شئ العلم في نفي فعل غيره **المثقال**
في الناهد واليمين كما يثبت بشاهد وامرأتين يثبت بناهدين وعين
وهو كما كان مالا او المصود منه المال كالدين والقرض والعيب
وعقود المداوضات كالبيع والصلح والجنابة الموجبة للزنا كالخطا
وعمل الخطا وقول الولاد وله والحر العبد كسر النظام والجنابة
والامومة والمنقذ لما في احاديثها ولا يثبت عبودية الزنا ولا الخلع
والطلاق والرجعة والعتق على قول والكفاية والتدبير ولا يخلد
والنكاح والوكالة والموصية بالناهد واليمين في السكاح في لان
ولو كان المدعون جماعة فعلى كل واحد من شرط شهادته الناهد
ان لا يقدريه ثم الحكم بهم بما لا يحدوها فلو رجع الناهد عزم الشف

أقول في القصة

والمدعى لو رجع عن المبيع ويصحب على الناس من غير القضاء بحسب
 العين مع البينة على قبال الحق وكذا يجب في الشهادة على اليد والفضل
 والجون **القول** في التعارض لو تعارض ما في أيديها حلفا
 وأقضاء وكذا لو كان إماما بینه وبينه كل منهما بما في يدهما
 ولو خرجا معي إلى البينة ولو أقامها رابع الإمداد فأكثر بالحق
 ولو ثبت أحدهما فاليمين عليه ولا يفي بيمينها ولو أقام بینه
 مع الحكم لا يها خلافت ولو ثبتا وأدعى أحدهما المبيع والآخر نصف
 ولا يمينه أقامها بعد يمين مدعى النصف ولا يمين على الآخر نصف
 إذا ما بینه ففي الخارج على القول بترجح بینه وهو على إكل
 وعلى الآخر بینه ولو كانت في يد ثالث وصارت أحدهما صاد
 صاحب اليد فلا خلاف لانهما ولو كان نائبا أحدا البنتين أقام
 فثبت **القول** في الشبهة وهي مترادفات الشبهتين عن الآخر ولت
 بها وإن كان فيها رد وجه الشراء لو أنكر شراؤه ولا خلاف في
 نفي ردالمعبر وكذا لو كان فيها حزر كالجوهر والمقتضى بالسنه
 والشك فلو طلب الميازة جاز ولم يجب وإذا عدلت الشكاه
 وانتهت

والحقا على اختصاص كل واحد بهم إن لم يأت به ولو ظهر غلط
 بطلت ولو ادعاه أحدهما ولا يمينه حلف الآخر فإن حلف عنت و
 أن يكمل حلف المدعى ونقصت ولو ظهر إسحاق معين بالشيء
 فلا نقض ولا انقضاء وكذا لو كان مشاعا **كتاب الشهادتين** وفيه
 أربعة **الأول** الشاهد وشرطه البلوغ الأكف الجراح وشرط بلوغ العشر
 وإن جمعتا على مباح وإن لا يفرقا والعقل والإسلام ولو كان نالته
 عليه كافر على الأصح إلا في الوثنية عند عدم المسلمين والإيمان و
 العدالة ورواها الكبيرة ولا صغر على الصغرة وتزويج المرأة وطهارة
 المولد وعدم النجاسة فلا تقبل شهادته الشراك في الشرايع فيها
 والوصى في متعلق الوصية والغرض للفكر والمصلحة والعادلة
 بحسب شهيد الجناية والمعبر في الشروط وقت الأداء وقت الخلق
 في العادة الدينية ما سلم السوء بالمسافة والعكس ولو شهد
 لغيره لم إذا كانت الدلائل لا يثنى منها ولا شبل شهادة كثر
 السهو عت لا يثبت الشهادة ولا يشرع لها حاشا إلا أن يكون
 في حق الله ولو ظهر الحكم سبق القاصح في الشهادة على حكمة تنس

ومن الشهادة العلم القلبي ودرجته فيما يليق به او بما كان في حق
 العقول مع الرتبة ايضا ولا يشهد الا على من رتبة ولا يكون عرفان حاله
 بالنسب وشغل الدقة عن بعضها ويثبت بالاشهاد سيرة النسب
 واليوت والمثل للخلق والوقف والكلام والحق ولا في الماضي حتى
 شاهدة العلم على قول وحسب الحال على من له اهلية الشهادة على الكفاية
 ولو فقد سواه من رجع على الاخرس او اعمى بعد النطق بمراده وكذا
 يجب للامام مع القدرة على الكفاية الامع خوفا من عجز من لا يجتهد
 الامع العلم ولا كفى الخط ولو شهد معه ثقة ومن نقل عن الثقة جاز
 الشهادة بقول المدعي اذا كان اخا في امة معه والثقة في الشهادة
 في قدرته هو ما يجب جهل المراد من الغلاة **الفصل الثاني** في فضيل
 المحقق ومنها اربع درجات وهو الزنا والوطاء والنسب وكل من
 الزوج ثلثة رجال وامرأتان وللجارية رجلان واربعة نساء ومنها اربع
 وهي الودة والعتق والنسب والشرقة والزكوة والخمس والدية
 والكفارة والاسلام والبلوغ والذكاء والتدبير والمخرج والعقود
 الفعاس والملاذ والتعلم والوكالة والوصية اليه والنسب واليصال
 ومن

ومنها برهان وجعل ما راى بين وهاهله بين وهو المديون والامانة
 والجنابة للوجبة للدية ومنها بالرجل بالنساء ولو منقذات كالولاية
 والاستيلاء بعيوب النساء الباطنة والظلم والوصية اليه ومنها
 بالنساء منقذات خاصة وهو المديون ولا موان **الفصل الثالث** في الشهادة
 على الشهادة وحملها حقوق الناس كما قد سواه كانت عقوبة كانت
 او غير عقوبة كالخلاف والنسب والنسب او ما لا يقض بعقود
 المعاضات وعبوب النساء والوكالة والاستيلاء والوكالة
 الوصية بتعيينها ولا يثبت بحق الله ثم محضا كالزنا والوطاء
 الحق ومثلكا كالسرقة والغرف على الخراف ولو ائتمن الحق على المهر
 مستحق الناس خاصة يثبت بالشهادة على اقاربه باثبات في المديونية
 لا انحر ومثلكا يثبت مع كل واحد على ان ولو شهدا على التناهي
 ما زاد سبار وشروط مدرك شاهد الاصل لموت او مرض او سفر
 وضابط الشفعة في حضوره ولا فضل الشهادة الثالثة مطمناحلا
الفصل الرابع في الرجوع اذا اصبحا على الحكم امتع الحكم وان كان بعد
 انقضاء الحكم ومنع الناس هذان سواء كان العين باقية او انقضت ولو كان

النجاسة على كل ارضهم او على كل موضع او على كل موضع او على كل موضع
 وغيره الا ان يكون فيهم ولو كانوا على ارضهم او على كل موضع او على كل موضع
 بطريق ثم يصح ما لا يخرج في النجاسة من ارضهم او من المهر الثاني
 وثبه ابو القاسم في الخلاف ان كان بعد الوضوء والارض في
 رقبته الثاني وان كان من الارض او من المهر او من المهر
 رزق الشهود على الحكم واستدل المال فان بعد الوضوء وعلموا
 على كل حال وشهدوا **كتاب الوقف** وهو مجزئ الاصل
 والخلق المنفعة والنفقة المخرج وقت واما حجب وسلب
 وصرفت وصرفت فحقن في القرنين ولا يتم بدون التمسك اذن
 الوقف ولو كانت قبل الوضوء في وقت الوضوء او في وقت
 الموجود حال العقد ما لم يملكها واذا لم يملكها في وقت
 والادام والاقراض والارباح عن وقت وشرط الوقف ان يكون
 عبثا على كونه يتبع بها مع بقائها ويكون اباضا ولو وقف على المالك
 وقف على ارضه المالك ووقف المتاع جاز في المقوم وشرط الوقف
 الكمال فيكون ان يحمل النظر في نفسه ولغيره فان الملق في النظر في الوقف

لا

الى الحاكم وفي غيره الى الموقوف عليهم وشرط الوقف عليه وجوب
 وصحة ملكه واما في الوقف عليه فلا يصح على الموقوف ابتداءه وبيع
 بشيء ولا على العبد وبيع بثلث الوقف على المساجد والشارع في المنفعة
 على المسلمين اذ هو معروف والمساكين لا على الزانية والعصاة
 والمسلمين من صلح الى التملك الا الخواص والنفقة والشمع من ثلث
 عليها ٣ وقد مر ولا امانة الا في عشرة والمهاجرة من ولاها
 ناسه وكذا كل قبله والخلق الوقف على متعة يستحق التوبة
 ولو فضل ازم **وهنا مسائل الاقل** فتنه العبد الموقوف واليه
 على الموقوف عليهم ولو لم يملكه او لم يملكه او لم يملكه
 وسقطت النفقة **المالك** لو وقف في سبيل الله اشرفت الى كل
 منزله وكذا في سبيل الخير وسبيل الثواب **المالك** اذا وقف على ارض
 اشترى ارضا بالدين والنيات بالسوية بما ان يفضل ولو قال
 على من انتسب الى ما لم يفضل ولا داليات **الراعي** اذا وقف
 مسجدا لم ينفذ ووجهه غراب القرية واذا وقف على الفقراء
 والعاقبة اشرفت الى من في بلاد الوقف منهم ومن حوزة **الحارس**

اذا ابرأ الجان الاول الموقف ثم اخرجوا بلباس الجان الاجارة في الملة
 الباقية فيرجع المذبح على قدره لا يخرج ان كان قد وصل في غيره فخلت
 فذكر **كتاب سب القطبة** وهي رتبة الاول الصلاة وهو مقدر
 بقدر الخاضع وقبوله وقبوله من الموجب ومن شرطها العزلة لا
 يحوز الرجوع فيها بعد التجرع معروضها حرم على من هائم من غيرهم
 الا مع حضور من هم وعين الصلاة على الذي لا يحرق وصلة
 السر فصل الا ان يهتم بالملء **الفاف** التوبة وتشرع في عطية وتغفر
 الى الاحباب والقبول والغفران الى الواجب ولو وجب له ما يكره
 ما لم يصح له من قبل ولا اذن منه ولا من رفاقه وكذا اذا وجب
 اليه الصبر والتباعد ما في هذا القول كفى الاحباب والقبول ولا يثرب
 في ابراء القول ولا في الهبة المعززة ويكره تفصل من الولد على
 بعض ويصح الرجوع في الهبة بعد الاقباض ما لم يهرضا ويصرفها
 او كان بها ولو عايت لم يرجع بالاش على الموهوب ولو زادت
 زيادة متصلة فله الواجب والمتصله فله الموهوب ولو وصله فقت
 او تصدق في مرض موته فله من الثلث الا ان يخرج الوارثا **الفاف**
 من

الكنى ولا يدعيها من الاحباب ويقول وقدرنا ان امنت باسلاف
 احدها الزنت والاحزاب الرجوع فيها وان مات احدها بطلت
 منها بالبري والبري وكلما صح وقدره مع اجماع والملائكة الكاف
 سكتة بشفه ومن جرت عادته به وليس اراد ان يواجرها ولا ان يكن
 غيره الا باذن المكن **الفاف** التحسين بحكم المكن في اعتبار القدر
 والغفران والتقبل بملة والاحسان عليه او فربه في سبيل الله وعلى
 من يلزم ذلك ما رأت العين باقية وكذا الواجب عليه او امته
 في ذمته الكسبة او محمدا وشهدا ولو جالس على رجل ولم يمن وقدا
 وعات الجالس كان ميراثا **كتاب سب المتاجر** وفيه فصول
الفاف ينقسم موضع التجارة الى محرم ومكروه ومباح فالمحرم الاعيان
 الخمسة كالجزء البعيد والنفقة والمناجى الخبز من القابل للطهارة الا
 الدهن الخضوع غدا السماء والمهنة والدم وادوات واولاد غير المذكور
 والحزير والكلب الاكلب الصيد والمناشدة والزرع والحياطة والامات
 الهوى والعمى والصلب والامات الفاركا لثروا المخرج والبقري ومع
 التسلخ للاعداد الدين واجارة المكن والحولاء الحوم ومع الغنم والتمر

بأن يكون كذا والخمس لمنه صنف ويكره بطله لمن يولد من غيرهم على الصور الخبيثة
والقتل وموتهم الظالمين بالظلم والفسق والباطل وهجاء المؤمنين والنجبة
وصنف كتب الضلال في شقيها ودينها غير النقص في الجاه أو الضيق في العلم
الشر والكتابة والقراءة والعبادة وتلقيها وانما في النفس الحق والتركيب
الماشقة وتزوين كل من البطل والمرأة مما حرم عليه والأجرة على قبيل
الموتى وكيفية وفهمهم والصلوة عليهم والأجرة على إفعال الخالصة
من غيرهم كالحب والآخر على الرضا ورضا الظالمين والأجرة على
الإيمان والأفامة والقتل وموت الرزق من بيت المال والأجرة
على تعلم الواجب من التكليف **هذا المكون** فكل العرف ومع الأكفان
والرقيق وإحكام الطعام والفرجة والقائمة والحاجة وضرائب
الضلع وكسب التبعيات لا يجنب الحرام **والبايع** ما خلاصه بعد دعاء
ثم العاقبة ينقسم إتمام الأحكام الحرة **القول** في عقوبات البيع وأدائه وهو
الإيجاب والقبول إلا أن على نقل المالك بغير علم فلا يكون
المعاملة العرفية ويحوز الرجوع مع بقاء الدين ويشرط وجودها
بلفظ الماضي كعبت واشترت وشربت ومككت وكنتي الإشارة
بما في

مع العز ولا يشترط تقديم الإيجاب على القبول وإن كان أحسن في شرط
في المتأخر من الكمال ولا اختار إلا لمن رضى المكون بعد فقال كراهه
والعقد ولو أرفقه الفاضل والنام والهان لنا بشرط في الرجوع
المطلوب والإجادة المالك وهو كاشفه عن صحة العقد فأنما المظلل
لشري وتمام الثمن المدين للبايع ولا يكفي في الإجابة المكوت عند
العقد أو عند عرضها عليه ويكفي إجرته أو انقذت أو مضيت
أو رضيت بشبهه فإن لم يجز إقراره من الشري ولو يرضى فيه
له إبرة بيع بها عليه ولو يرضى كان لما كره ويبيع الشري على البايع
بأن يرضى أن كان بائنا ما كان أو بائنا ما كان تلف من الرجوع به
مع العلم وهو يبيع مع بيع الإجابة ويبيع الشري بما اقتضيه إن
كان جاهلا أو لغيره مع ملكه ولم يخز المالك في ملكه وإن
رد غير الشري مع جهله منه وإن رضى في المثل بجهته من الثمن
على وجهها جميعا ثم يقوم أحدهما وكذا الوفاء ما يملك ويألا
ملك كالمدين مع المدين والخير مع الشاة ويقوم المثل لو كان عبدا
والحر عند ماله وكما يبيع المالك من المالك يبيع من الغنم مقامه

وهو من الاب والجدله والوصي والوكيل والناظم وامنيه وبكم الحاكم
 القاس وعون اليهم في طريق العقول والوكيل والمقاص ولولاه
 الوكيل جاز وشروط كون المشرى على ان اذاع مع هذا الوكيل الاثن
 يتفق عليه **وهنا ما نزل** شرط كون الميع بما يملك فلا يصح مع
 الحرة الا ان يقع فيه غالباً كما عذرت وضاعت الاثن الا ان للمرة
 ولا المباحات قبل الميزان ولا الارض المفتوحة عنوة الا ان لا
 المتصرف والا تريب عدم جواز بيع ربا عكده زادها الله شرفا ونقل
 النجى في الخلف للاجماع ان قلنا انها حق عنوة **الان** شرط ان يكون
 مقادير على ثلثه فلو لم يجم الحام الطائر لم يصح الا ان بعض العامة يعود
 ولو لم يجمع الا في جميع الصيرة فان صلاها والا كان الفتن باطلا الصيرة
 ولا خاض المشرى مع العلم بابا به ولو قد المشرى على اختياره فلا تريب
 عدم اثرها الصيرة وعدم حقوق احكامها الوضو اما التنازل بالمجيب
 فيبيع الميع ويملكه امكن التملك وان تعذر مع الشرى ان شاء و
 في ايجاب العبد الاثن الحبول غنا الى الصيرة احتمال ولعل الا تريب
 وجع عود ان يكون احكامها غنا والاخر غنا مع الصيرة **ان** ولا يكفي ضم

ابن اسراليه ولولاه ذلك الصلة كانت بينه واحدة **الان** الشرى ان يكون
 طلقا فلا يصح مع الوقت ولو ادى بقاؤه الى حمله الخلف بين اليا به
 فالمنهون للميزان ولا يصح المستولاة ما دام الوليها الا في ثمانية مولات
احدها في ثمن رقبته مع لسا رولاها سواء كان حيا او ميتا **فانها**
 اذا جنت على غير من كذاها **فانها** اذا عجز عن نفقتها **وايضا** اذا مات
 زوجها ولا ورث له سواءها **فانها** اذا كان علوقها بعد الارثها ان
وايضا اذا كان علوقها بعد الارث لاس **وايضا** اذا مات مولاها ولم يخلف
 سواءها وصلا دين مستقر وان لم يكن غنا لها **فانها** يبيعها على من يفتق
 عليها فانه في قوة العتق وفي جواز بيعها بشرط العتق لغيره الميزان
الان لو جنى العبد حضا لم يمنع من بيده ولو جنى عدلا فلا تريب انه يفتق
 على من يفتق لغيره ولو لم يفتق **فانها** شرط علم الخن قدرا وميتا ووصفا
 والبيع الميع حكم احكامها لغيره او اجنبي ولا يثن مجهول القدر
 وان شوهد ولا مجهول المشتق ومجهول الخن وان علم قدره
 فان قبض المشرى الميع والحال هذه كان مضيقا عليه ان الخلف
الان اذا كان الموعود من الكليل او الموعود او الموعود فلا ياب

من إنبادها بالقاد ولوابع المدد وتمامه ولوابع المورون
 كيد لا بد لكس يمكن الصفة فيها ويخجل حصة الكس إذا لم يفتاوت لا
 العلة لأن الوزن أصل للكيل ولو غش الدلاء عبر كيداً ونسباً لباقي
 إليه **السادس** يجوز لبيع جزء معلوم النسيئة مثلاً إذا كانت أجزاء
 أو اختلقت إذا كان الأصل معلوماً صحيح مع نصف النسيئة المعلومة
 والشيء المعلومة ولو اجماعاً غير معلوم من مبيع بطل ولو اجماعاً غير
 من مبيع صحيح وإن لم يعلم كنه النسيئة فإن نقصت بغير المسمى بمن المأخذ
 بالحصة ومن البيع **السابع** كل في المشاهدة من الوصف ولو غاب
 وقت الأقباع فإن ظهر الخافض والأعرج البتون ولو اختلفا في الشيء
 قبل قول المشرع مع شبهة **الرابع** اعتبر ما يراد طبعه وريحه ولو اشره
 على الأصل جاز إن خرج مبيعاً غير المسمى من الرد والارض وبيع
 الارض لو تصرف فيه وإن كان اجماعاً في الجواز ما يفسد بالبيع
 كالبيع والجوز والبعض فإن ظهرها سداً ببيع بارشها ولو لم يكن كسوة
 فيه رجع بالتم اجماع وهل يكون العقد متوقفاً من أصله أو بطلان
 البيع نظر وتظهر المفايدة في مونه تشابه عن الموضوع **الفاصل** يجوز بيع
 الذرة

المسب في فارة وإن لم يعق ناء وبعده بان يخل فيه خط ويقيم الخط
الخامس لا يجوز بيع سلة لإجام مع صفة النسيئة وعقود لا يبين في
 الصريح كذا ولا ولا الجلود والأصواف على الأقدام إلا أن يكون الصوت
 متغيراً أو شرط جزء فالأغريب الصفة **السادس** يجوز بيع دواقر ويقتل البقر
 وإن كان الدواقر مذكراً لا أنثى في المهر **السابع** إذا كان المبيع على نفقة
 جاز واسقط ما جرت العادة به من النفقة ولو اجماعاً مع الطرف فالأغريب
 الجواز **الثاني** في الأداب وهو أربعة وعشرون **أ** النسيئة فيها
 سواه وكفى الخطيب **ب** النسيئة من الماعلين في الأصناف **ج** إذا لة
 النادم إذا عرف من الجلب وشرط عدم الخيار وهل يشرع الأمانة في
 ومن الخيار للأغريب ثم لا كإحصاء النادم إلا إذا قلنا هي مع أو قلنا
 بأذن الأمانة من ذي الخيار استعاط الخيار ومقتل سقوط خياره وجب
 طلبها مع حله بالحكم **د** عدم زمن المانع **هـ** ذكر السبيل إن كان فيه
سادس نزل النسيئة على المسمى في الماعة وفيها وجوبها في
 شره الأمت الماعنات **ز** ينكر الذي قلنا ونهيه الشهادة من بعد
 الشك **ط** إن يفسخ أخصاً ببيع راجحاً ونقصاناً وبجاء بالأيدي

إلى الجبال **٤** أن لا يبيع أهلها سقته ولا يبيع سلعها فيه ولقد
 سلمته فقهه بالأبطل على الكتب فلا بأس **٥** ثم قال على الوزن
 ما لا يكون إلا مع الحاجة فأنشد منه فقهه يوم منعه على العالميت
 ثم قال الزج على الموضع والأحسان **٦** ثم السابق إلى السوق والآخر
 ثم سلمه عامله الدين والجارين والمؤمن والأكله وأهل الأمانة
 ونفعه غلبته في المال **٧** ثم التزم الكلب والوزن إذا لم يجد
 ثم الزاوية في التسليم وقت الشتاء **٨** ثم السوم ما من طالع العجز
 إلى طالع الشئ **٩** ثم دخول الحوين في سوم أخيه يشاره بعد
 الزاوية في السوم ولو كان السوم من اثنين لم يجعل فقهه بل أنجاهما
 وكراهته فأنشده في الأكله وفي كراهته طلبا غشريا عن بعض العلماء
 أنزل له بقدر كراهته في قوله الممنوع منه **١٠** ثم قولك امرأه
١١ ثم التلويح الركبان وحده أربعة فراخ أن تضلع جمل الداع أو
 المشي والتمرد ثم قوله ما ينفي الأخبار لأمع الدين **١٢** ثم أكله
 الخنقه والشعر والعز والزبيب والشئ بالزيت والمخج وما يوجب
 وجب اليهم ولهم عليه أن يحرق الأكله **١٣** ثم الزاوية العزلة

على الاخرى وكذا في النقيض اختلاف الجنس **الـ** قوله في الجمع و
الوضعية الى الطس **الـ** قوله مع ما لا يفيض على اكمال اليوننة :
الشكل الثاني في جمع الحيوان والافانسي مطلقا الى جميع الكائنات
وان اسلوبا يدل على ان بعض الهمسب والمقتضيات في ان الحرب قد
اذا لم يكن فيها علم فبالتفان والاسلام ان لا يتبع وغيره على انه والحي
حالا لغيره محو ذلك وكما في اختلاف الجبل والاسلاف والفرع
وللانسان الحركات تبايرضا كما لا ملائمة للملوكيون في كافي
الوجه من انذاره فبالتفان والاسلام ان لا يتبع وغيره على انه والحي
التبني مع جملة بان تقوم حاملا وجهها ومحوها بل في جزء
مضاعف من الحيوان والافانسي ومحوها للتلا في صفة الملوكية اذا انذارها
واما ما يشبه اسم الملوك عند غلبه والسنة عنه بالانذار
واما ما يشبه اسم الملوك عند غلبه والسنة عنه بالانذار
والعبد لا يملكها ملوك انذاره وضعه مال طالع الى الا بالانذار والافانسي
فهو شرط اليه وجعل البديل جلالا على غلبه بالانذار وعمل البديل الله
على معناه في بعضه او في بعضه ليعين نوما من ان لا يتبع وغيره من

فمنع عن علي المني اذا استرا بها الا ان يجزئ نفسه بالاستبراء او يكون
لا مرة او يكون ما شاء او يغيره واستبراء الماهل موضع الجم ولا يحرم
في مدة الاستبراء عن الوطى ويكره التفريق بين الطفل والام قبل سبعة
والخبرم احوط **وهنا مسائل** لو حدث في الحيوان عيب لم يقرب من
الرد ولا الارش وكذا في من الخنزير وكذا عيب الخواري **ب** لو حدث
في الحيوان عيب من جهة الشرى في رغن اختياره الرد باصل الخنزير
والا فربما رد بالبيع بيا وتظهر الفاعل لو استقطا الخنزير بالبيع
والشرط وقال الفاضل نعم الدين ابو الناسم رد في الارش لا يرد الا
بالتجارة وهو ما في حكمه في التزاع بان الحديث في التزاع من الالباع
مع حكمه بدم الارش فيه **ثالث** لو ظهرت الامة مخطئة فاعزم التوا
الغش ويقفه او يهرل بالاجرة وقية الولد مع بها على البائع
مع جهله **رابع** لو اختلفت مولى مادون في غدا عشرة المادون له
عن المنزلة ولا يجرى له المولى ولا فرق من كونه المادون او لا
من دعوى مولى الابن من ماله وعلمه ولا من استجوابه على بيع
وعلمه او غير **خامس** لو شاة المادونان بعد شراء كل منهما صاحبه

الذي

في السابق كما جرت عليه من قبل مع الطريق ولو اجترع عقدها لملاذكل
ولو تعلم العقار من اجدها مع علمه الامع اجارة الاخر **الامر** المرونة
من انفس الصلح لا يجوز شراره ولو اشترى احداهما واستما دلتها
ولو لم يوجدا لمن شاء وقيل في بيعه **ك** لا يجوز بيع عبدان ولا
عبد وعوضه موصوفان اولا ولا يربحون حالاً ولو باعه ورفع اليه
عبدان للخرى فان احدهما يبي على ضمان المتيقن باليوم والمزني انحصار
حقه فيها وعدم ضمانه على المتري فينتج نصف المبيع ويبيع نصف
الغن على البائع ويكون الباقي بينهما الا ان على الابن يوم اخر وفي اختيار
في الزيادة على ابن ان طلبه فريده وكذا لو كان المبيع عرسا كان في
اي عين كانت **الفصل الثاني** في بيع النار ولا يجوز بيع النار من ظهورها او ما
ولا ان يرد على الابح ويجوز بيعها بحدودها وفي جواز قبضه بحدودها
خالفت الفرية بالكلية وتقبل بالعتبة او شرط القطع او بيعها مع الاصول
وبالصلح المصالح اسهل من الزاواصغر او انشأ دمرة خبز وان كانت في
كلام ويجوز بيع النفر بعد انقضاء القطة والقطاعات معناه كايوزع النفر
الطاهرة وما حذر في تالاسنة وفي غيرها ويبيع في القطة الى اخره

ولو امرت من الثانية غير الشرقي من النسخ والتركيز والاختلاف في الامضاء
على النسخ النسخ لغير الشرقي من النسخ في ذلك اذا لم يكن داخل النسخ ولو كان
الاختلاف معطى الشرقي مع نكاح البائع ومن الشرقي ما يمكن عدم الخيارات
ولو قيل ان الاختلاف ان كانا بعض غير الشرقي وان كان بهما فلا خيار
لا حدهما كما في او كلاهما مع ما جرى كالنفا والموت من جهة وضوابط
ولا يجوز كالرقة والفقرة في جزات ولا تدخل الفقرة في بيع الاصول الا
في النسخ بشرط عدم النسخ وهو يشترطه غيره من غير ان يجرى في حق
منه وانما هو معلوم في حق من يقطع من النسخ بما به لو خاست
المنفعة من المدين **مسألة** ولا يجوز مع المنفعة على اصولها
فلا كان او ضمن وشيخ في النسخ من النسخ والمثل من غير من غير
وشيخ في النسخ من غير من غير **باب** لا يجوز مع النسخ فافدا
وحصول او ضابطا لم يقسمه الشرقي على بيع فله وله المالك في بيعه
او ضم **عنوان** يتقبل احد الشركتين حيث صاحبه من النسخ ولا يكون
سما وغرم بشرط السلامة **عنوان** الاكل خارج من من النسخ والفقرة
والنسخ بشرط عدم النسخ وعدم الامضاء ولا يجوز ان يخل ويكره بالكتابة
الان

او **فصل** في النسخ في العرف وهو مع الايمان بثبوتها بشرط انه القاض
في المجلس واصحابها الى النسخ او لغيره بما في دونه من النسخ كما لا يفي
النسخ بما اذا الشرقي بما في دونه من النسخ ولو قيل ان النسخ مع غيره
انما يمكن من احداهما فلهذا لا بد من حق الوكيل في تحصيل النسخ لغيره
المتعلقين ولو كان وكلا في العرف فالنسخ من جهة ولا يجوز النسخ
في النسخ لو لم يكن ان كان احدهما مكسورا او دونهما وتواب صديقه
سالم بالان او عين غيرها وغداها بها ولا يبرق بالبرق الا في
النسخ والبرق من النسخ في النسخ ولا يمنع من جهة البيع بل النسخ
وعدم من النسخ ما صانعها في شراء درهم بله في المروية وهو من
من جهة في المطلوب مع مخالفتها الاصل والا في المستوفى من النسخ
اذا امتنع بها جاز ان تمت باحدها اشترطت زيادة على جدي في
غلبة الظن وحظر البيع للمالك بغيرها العلم ان ادله بها جعلها
فان فله في الظن النسخ بمادة النسخ عليها ولو لم ينعق في يد
منق الا ان مراد منق صحيح عرق او نطق في نصف درهم وحكم تواب
الذهب والنسخ من النسخ في حكم المدين ويجب النسخ في بيع اربا في

شأنا فلهذا لم يجر بده غير الشرعي **الثالث** شرعا تنص المصلحة كما
 لو اشترى سلعين فبقي أحدهما **الرابع** شرعا والتفصيل **المشترى**
 في أحكام وهي خمسة **الأول** التقيد بالنسب والطلاق المقتضى كونه
 المثل حاله شرط فحسب ذلك فان دعت النكاح لم يجر ولو لم يحصل في الوقت
 وإن شرط المانحيل اعتبار شرط الأجل فلا ينافي بما جعل الزيادة والقسمان
 كقولهم الخراج لا بالنسبة كسفرهم وشهد بهم ومن جعل على الأول ولو جعل
 الحال مثلا ولو جعل الزيادة أو فاقوت بين الإجماع بين الأول ولو جعل البعض
 المعين صح ولو اشترى المبيع فبيعه قبل الإيجل ويحكم بغيره بشرط وضوئها
 وقسمان إلا أن بشرط وضوئها لا يفسد ويجوز بيع المثل ولو دعت المبيع
 في الأجل لأجله فلو اشترى فبيعه الحاكم فإن تعذر فهو أمانة في المثل الشرعي
 لا يفسده ولو تعذر بشرط وكذا كل من اشترى من غير حقيقة ولا جرم في زيادة
 المثل ونقصانه أنا عرجا لشرعي الخيرة إلا أن يؤدي إلى النقص ولا يجوز
 تأجيل الحال بزيادة ونقصه كذا الأجل في غير المساومة في غير المثل بل في
 المثل ليس **الثاني** في القبول طلاق العقد يقتضي من المودعين فبقا أيضا
 معا لو تم انفساخا كان المثل حينئذ مودعا ومخوذا من قبله ما خرجا من المبيع

٥٠



مصلحة معية والانتفاع به فحقه معية والقبض في المثل ونقله فحقه
 الخلية وفيه يعمل النكاح إلى المثل الذي إذا لم يكن له خيار فلو نقله فله من
 المبيع مع أنه المثل الذي وإن نقله بعد ما مضى المثل في الأصل له
 مع الأرض والفتح ولو عقيب من المبيع وأسرعه عوده أو أمكن فله في دعوى
 فالتسليم والأكثر الشرعي ولا أجره على المبيع في تلك الحالة إلا أن يكون
 المثل منه ولكن المثل حرقا وكسرا أو الكسر والمودعون من المثل وقيل
 عزم أن كان طعاما ولو أدى المثل نقصان المبيع فله أن يملكه من غير
 لأعماله أو أحلف المبيع ولو جعل المثل الذي لا يجرى إلى عدم انقضاء
 المبيع فله أن يملكه من سيق المودعي **السادس** ما يؤول إلى المبيع وفيه
 فيه اللقطة والغرف حتى الميثان الأرض والنجرة والبناء وفي المثل الأرض
 والبناء وأما ما سفل إلا أن يفرق المثل من المثل من المثل من المثل من المثل
 والإشياء المثلثة ما لم يثبت والمفاد لا يدخل في المثل إلا مع النكاح
 أو جعله بالطلاق عليه بما وما دام عليها عليها وفي المثل المثل إذا
 لم يجرى ولو أدى المثل المبيع وعرضه إلى المثل أن أشد عرفا وطلع
 المثل للمبيع وكذا ما في المثل مع الطهي ويجوز لكل من فيه الحق إلا أن

ان يشرطوا ان لا يقرضوا بالقرض الممنوع رجعا من المشرق وفي القرية البقاء
 والمراعى في العهد ثمانية الف سنة **الكتاب** في اختلافها في تاليف
 التي جعلت المبيع مع مام العين والمصري مع تلتها وفي العهد قد لا يبيع
 بشرط بعض او ضمن على المبيع علفت ولا يقرض المبيع وفي بعض المبيع
 بخلافه والاشح والفاخر علفت المبيع كما لا يختلف في الممنوع ويحل
 العقار من جهة الامن اصله وفي شرطه مفسد يقدم العجز ولو اختلفت الورثة
 نزل كل واحد من مورثه **المحاضر** المعلق الكليل والورث ينفرد في
 المعتاد فان تفرقوا لا يخلو فان شأوت ولم يبين على المبيع واجرة
 ام لا يبيع على المبيع واعدا باليمن على المشرق واجرة الدلال على الامر
 ولو امره بخلاف الطريق فليها ولا يقرض المبيع في المبيع على علمه
 فان ثبت حلف على القرض لو خالفه المبيع **حاشية** الا فانه في حق
 المصالحدين والشعير فلا تثبت بها شفعة ولا تخط اجرة الدلال بها
 ولا يقرض زيادة في الممنوع ولا شفعة ورجع كعوض المالكه فان كان
 الفاضل خذ او قيمته **كتاب الدين** وهو بيان **الاقتل** القرض والدين
 منه ثمانية عشر دها مع ان دهم القديرة بعشرة والشفعة ارضه

الدين

او ارفع به او عرفت منه وعلمد عوفه بفنول المشرق قبلت وشعر
 ولا هو شرط التفع ولا يقرض المالك حتى الصحاح موصى لكثرة خلافها
 لا في التعلق وانما يبيع ارضه كمال وكما ان لا يقرض اجزائه بثبت
 في الامم مشددة الا يداوى تحت يوم القبض وبه يبال فلا يرد
 عقده وان كره المقرض ولا يلزم اشرط الاجل فيه ويجب انما القضاء و
 عزله عند وفائه والامنياء به لو كان صاحبه غائبا ولو لم يقرضه
 عنه ولا يصح قبه بل الحاصل لهما والناوي عنهما وصح به بحال
 لا يجوز بل زيادة وشفعة الا ان يكون رديا ولا يلزم المديون ان
 يقرضوا المشرق المبادع على يد غيره من الفضل عن ابي الحسن النخعي
 ومنع ابن اريئس من بيع الدين على غير المديون والمشهور ان شفعة
 والبيع الذي مالا يملكه المسلم ثم خضامته ومن المسلم صح بشفعة و
 لو شاعده المسلم ولا يخل المديون المحتجز من المفسر خلافا لابن حنبل
 ويخل المديون ازامات المديون ولا يخل بموت المالك ولا الب
 اقتناء الشفعة في القس المزمع زيادة مشددة وحل عوز وان زادت
 وعزماء الميت سواء في ترك بيع المصون ومع الوفاة صاحب

الدين اخذها في المشقة وقال ان الجيد يخلص بها وان لم يكن دفاه
 ولو صارت الدين اقترعت على الفليس وخرجت مع الفراء لتقتض مع شئبه
 الى النسي ولا قبل انزله وشال الفليس من لعل حق الفراء ويصير
 بلين ومعلن بدينه فلا يزال الفليس ويقول النسي انك لا تبيع
 الفليس من الفليس في اعيان امواله ويبيع ويستم على الفراء ولا يبيع
 للوجه شئ وعصر كل شئ في نوبة وعصر لواء على الاما حتى يشبه
 فاذا لم يبق شئ يبيع من على ان شئ ما جروه وان شئ استملوه
 هو بل على وجوب الكسب واختاره ابن قنبر ومنه النسي وابن ابي
 والاولى القرب وانما يجر على المدون اذا صيرت امواله عن ديونه
 وطلب الفراء ما يجره على المدون الدين ولا شئ ما جره ولا خادمه ولا يبيع
 مجله وظاهر من ان يجره عليها واستحق لهم تركه والروايات متعارفة
 بالاولى **القسم الثاني** دين الصانع لا يحول له القرض فيه ولا يملكه
 الا اذن السيد فلا يستدان باذنه على المولى وان اخلفه وخصم
 في الحارة على حال اذن ولهم الاستدانة بالاذن في التجارة فيلزم
 دمنه ولو لم يبيع به بعد دمنه على الاقوى وجعل يبيع به ولو اخل

لولا

الموقى ما تضمنه غير القرض من رجوعه على المولى وعلى شئ ما بعد
كتاب القرض وهو وثيقة للدين والاعايب مثل
 اذ اقتضت وهذا رهن عند المدا على المالك وشبهه وكفى الاشارة
 في الاخرى والكتابة معها فتقول المرهون ملت وشبهه فان ذكر
 احلا لا شرط صله ومحو لا شرط الوكالة للمرهون وغيره والوثيقة
 له ولو اذنه وانما يتم بالقرض على الاقوى فالوجن اومات او اغنى
 عليه او يبيع على اقتضائه بطل ولا شرط دوام القرض ولو اخل الى
 الراهن فلا يأس فحصل اقرار الراهن بالاخذ من ان يعلم كذا فلو
 ادعى الموطاة فلا خلاف المرهون ولو كان بيد المرهون فحقه قبض
 ولا يحل له ان يرضى ولا يرضى رضاء ولو كان مشاعا فلا يد
 من اذن الشريك في القبض او رضاه بعده **والكلام** اما في الشرط او الواجب
الاول شرط الرهن ان يكون عينا مملوكة يمكن قبضها ويبيع بها
 فلا يصح رهن الخفية كالدين ورهن المدبر بطلان الدين على الاقوى
 ولا رهن الخبز والخرنابا فان الراهن مسلم او المرهون ولا رهن الحر
 مملوك ولو رهن مالا يملك فقف على الاجارة ولو استعار المرهون

صح وتقوم بعد الرهن وبعض الراهن لو تعلق ببيع رهن الأرض
 انما يجزئ بها للابنة والشركة رهن البرق الهواء الا انما اعتد عودها
 التمس في الماء الا اذا كان محصورا مشاهدا ولا رهن المصحف عند الكافر
 او العبد المسلم لان يوضع على راسه ولا رهن الوقت ويصح الرهن في
 زمن الخيام وان كان للراعي لا يقال المبيع بالمقتضى الا في بيع رهن
 العبد المملوك ولو عن نظره والجا في سلم فان عجز المولى عن فكه هدمت البناء
 ولو رهن ما من ابيع اليه الضاد مل الاجل بشرط يبعه ورهن ثمة ولو
 اطلق حمل عليه واما المتاع فدان بشرط مبيع الكمال يحول ان تصرف في بيع
 رهن الا لطفل للمولى وانما رهن له كذا السلف له مع ظهور
 البعثة او تصرف على له من عرقه او تهب ولو قدر رهن هذا الرهن
 من ثمة عدل فالبا واما الحق بشرط ثبوت في الذمة كالقرض ونش
 المبيع والذمة بعد استيفاء الجناية وفي الخطاء عند القبول على حمله ومال
 الكفاية وان كانت شرطه على الارتب ومال الجعالة بعد الرد لا يرد ولا
 يدين امكان استيفاء الحق من الرهن فلا يبيع على حقه الوجبة فلو
 اجوزه في الذمة تجان ويصح زيادة الدين على الرهن وزيادة الرهن على الدين

والا للزينة

واما الواجب في الرهن اذا شرط الوكالة في الرهن لم يملك له ويضعف
 بان المشقة في اللاندم توضحها البيع واحدا بشرط لا وجوب الشرط
 في لو شرط الوكالة في الرهن ينعى الشرط بالرهين ان كان **ب** يحد
 الرهن ببيع الرهن وهو مقدم به على الفناء ولو عجز رهن بالباقي
 لا يحول احدها القوت منه ولو كان له يقع اجر ولو اشترى الرهن
 نقاشا **د** عجز للرهن الاستقلال بالاستيفاء لو خالف وجود
 الوارث اذا لقول قول الوارث مع بغيره في عدم الدين وعدم الرهن
خاص لو باع احدهما بوجه على اية الاخر وكذا اشترى الراهن لا الرهن
 ولو وطأها الراهن صارت مستوفاة مع الاحمال وتبقى حوازمها
 ولو وطأها المرتهن فهو ان كان اكرها فذلك العذر ان كانت بكرا
 ولا انقضاه وقبل مهر المثل وان طأ بعته فلا شيء **هـ** الرهن كاتم
 من جهة الراهن حتى يخرج عن الحق فتقرب امانته في هذا الرهن ولو شرط
 كونه ميعا عند الاجل بطلان لو ضمنه بعد الاجل لا يخلو **و** يخلو الفناء
 المتعلق في الرهن على الارتب الا شرط عدم الدخول **ف** امن ينفذ في حق
 الرهانة بالموت لا الوكالة والوصية المانع الشرط والراهن المانع

من استبان الواجب واكثر فليقتض على امرين والا فالحاكم **تاسع** لا يميزه
 المرحون الا بعد الاضطرار فلو لم يميزه على الامح ولو اختلفا في القيمة
 خلفا للمرحون **عاش** لو اختلفا في حق المرحون به حلف الراهن على التميز
 ولو اختلفا في الرهن والودي حلف المالك ولو اختلفا في عين الرهن
 حلف الراهن بعلا ولو كان شرطه في عقد لانتم في القاء **الحاشية** لو اتي
 دينه وعينه به رهنا قال وان اطلق فخالفا في التصديق حلف الراهن وقال
 لو كان عليه من خال فادعى للرفع عن المرحون به **اشي عشر** لو اختلفا في
 بيع المرحون بيع بالتقديرات فان غلب ثقلان بيع بمشابه الحق
 فان ما بينهما عين الحاكم **كتا سبب الجحش** واسبا بحت الصقر
 والمجنون والرق والغلس والسقة والمرض ويمتلج الصقر حتى يبلغ ثقل
 بان يبلغ ماله وان كان فاسقا ومجنونا على رية وبثت الرشا بها وه القاء
 في القاء الاخر ويهاجمه الرشا على كل واحد من رية بالاشارة بالاشارة في القاء
 ولا يتم حتى يخطم اليه دعوى ان يتحرك ليزيد في ما به المقتود ويمتلج
 المجنون حتى يثيق والولا في ما فيها للالب والجداره منكران في الواجب
 ثم الوحي ثم الحاكم والوكاية في الاشياء الذي لم يبق مثله كقولك فان
 يمين

سبى الحاكم والعبد ممنوع فلم والمرض ممنوع وان ادعى الثلث وان اخرج
 على الاخرى ردت على الشبهة بطهروا عنه وان لم يحكم الحاكم ولا يترك
 الا حكمة ولو طامه العالم عاله استاد ماله فان تلف فلا ضمان وفي اهل
 او امانته او اجازته فيلحق العين بغيره ولا يرفع الحجة عنه بيلوفا حتى او من
 ستره ولا يميز من ايج الواجب علم وان المثلث استوت حقيقته وثقله
 يمينه ويكون الصوم وله العوض من النقص لا المزية **كتا سبب الضمان**
 وهو التقيد بالمال من البري والشرط كالم حرجي المان بادن المولى فيثبت
 في ذمة العبد الا ان شرطه من مال المولى ولا شرطه على الحق ولا الغريم بل
 تميزها بالاعاب بحت وكثفت وتقبلت وشبهه ولو قال له العتاق
 ادع على ما عليه على فليس يرفع فيقبل المتيقن وصل كافي وضاه بالضمان فلا
 يشترط عينه في القبول ولا يرفع الغريم ثم لا يرفع عليه مع عدم اذنه ولو اذنه
 يرفع باقل الامر من ما اذاه ومن الحق وتثنيه في الملاءة او علم المتيقن
 باعاره ونحو الضمان حالا وموجلا من حال وموجلا للمال والمعون
 ما بان اشد الرهن عليه ولو من الشري عهده النكاح في كل موضع يطل
 فيه البيع من راس كالا تحقان ولو من له ذلك ما جاز له من بناء او غرس

فالأقوى جملته ولو كثر المقتضى لغيره لم يلزم عليه القبح ومع
 عدم قوله غيره ولو غلب الناعم في موضع الرجوع بما لا يوافق في
 بطلان على الأربع مع ما لا يقل **كتاب الحوائج** وهو التمهيد للمال
 من المشقول بغير شرط لها هذا الثلاثة فيقول فيها المال كالفنان ولا يجب
 قبولها على الشيء ولو ظهر إحصاءه في الحال ويصح زوال الحوائج ودورها
 وكذا الفنان والحوائج بين من الحق والحوائج الذين عليه لو اختلف على دين
 للجهل على الدين مكانين ولو اختلف في الحال عليه فطلب الرجوع لا يكاد إلا
 ولدها المجلدات في الأصل والأصل أربع صحف ويصح عليه أن يكون العقد
 بينهما حفظ الحوائج والتمان **كتاب الكفاية** وهي التمهيد للدين
 ويتضح حاله ويتجلى إلى أجل معلوم وبذلك الكفيل يتقبله أما وعند
 الأجل انقضاء الحوائج ولو استعصى الحق بدين حتى يحضره أو يؤدى ما عليه
 ولو علق الكفاية بطلت وكذا الفنان والحوائج لو قال إن لم أحضر
 لزم ما شرط من المال إن لم يحضره وقضى الكفاية بأطراف الغريم من
 المقتضى بغيره لو كان فالإدارة إحصاءه أو لا ذلك ولو غلب الكفيل
 انتظر وهو الحق بمقدار ما له من الغياب والياب وبغيره في إطلاق

للاهم

إلى التام في موضع العقد ولو عين غيره لزم ولو قال الكفيل لا يحق لك
 وحلف المقتضى وكذا لو قال براءة فلورده الدين عليه برأ من الكفاية والمال
 بما له ولو كفل إنسان بوجه كمن التزم أحدها ولو كفل بوجه لاثنين
 فلا يلزم من تسليم التهما ويصح التعبد بالدين والراس والوجه وهذا البلد
 والرجل ولويامات المكفول بطلت إلا في الشهادة على عهده بالألوان
 أو المعاملة **كتاب الصلح** وهو بيان مع الأقرار والوكالة
 أو ما أحل حراما أو حرم حلالا فيلزم بالإيجاب والقبول الصادقين من
 الكمال فيما بين التصرف وهو أصل في نفسه ولا يكون طلبا أو إقرارا أو صلحا
 الشريك على العقد لصلحها بأس المال والباقي لا يخرج أو يخرج عند
 انقضاء الشراكة ولو شرط بقاؤها على ذلك فبقية نظر وبيع الصلح على كل من
 الدين والمنفعة بينهما وحده وهذا كله ولو ظهر استحسان العوض للدين
 بطل الصلح ولا يعتزق الصلح على التقديرين الصلح في المجلس ولو ألف
 عليه ثوبا بأوى درهمين فباع على أكثر أو أقل أو المشهور والصلح ولو
 صالح منكر الدار على سكنى المدين منتهيا عما ولو أقر بها ثم صالحه على
 سكنى المقرح ولا رجوع وعلى القول بمنزلة الدار له الرجوع ولما كان

الصلح او شراها لقطع الخواص ذكر فيه احكام من الشانين ولشراها بعضها
 ونحو **الاول** لو كان يملكها ادهان فادعاهما احدها فادعى الآخر
 احدهما فلهما طلاقا في حقه فدهم والاول باق وكذا لو ادعى
 رجل دهمين فادعاهما فادعاهما بتقريب وتضمن احدهما **الثاني** يجوز حمل
 الشيء بالماء عوضا للبحر وموداه وكذا الجراء الماء على حمله او شرا
 بعد العلم بالوضع الذي عرفه منه الماء **الثالث** لو شافع صاحب لشل
 والعلوق بطلان البيت فلهما لشل وحمل من القرعة فلهما
 صاحبها وكذا في مقفيا ولو شافع في مقفيا البيت ارجح بينهما **الرابع**
 اذا شافع صاحب عرفت الخان وصاحب عتبه في المسالك فلهما صاحب
 العتبه في قلب ما يملكه وحمل الآخر على الزايد ولو شافع في الزايد
 فلهما العتبه في قلب ما يملكه فلهما **الخامس** لو شافع راكبا للزاد
 فلهما بلعها فلهما راكبا ولو شافع في ثوبا في ثوب احدها اكثر فلهما
 سواء وكذا في الجرد وعليه ثياب احدها ورجع صاحبها في دعوى
 البهينة الحاملة وصاحب البيت في القرعة عليه وان كان باها فمقتضاها
 الى الآخر **السادس** لو شافع احدا را غير متصل ببناء احدهما او ببناءها

فان شافع

فان حلفا او كلاهما فلهما والافقو لخالص ولو شافع احدهما حلفا
 وكذا لو كان لاحدهما عليه جريح اما القوي او الجاهل فلا ترجح بها الا
 معادلة فلهما في اخفى **كتاب سب الشريك** وسبها فلا يكون ارضا وشرا
 وجارة ورجلا بغيره والشريك فلا يكون مينا ومقتضاها والمعيير شريك
 الشان لا شريك الاعمال والمقاومة والحيوة وشا وان في البيع والشرا
 مع قاضي المالكين ولو اختلفا اختلفت ولو شافع في غرضها فلهما الجاران
 وليس لاحد الشركاء المقرق الا اذن الجميع ومقتضى القرع على المادون
 فان تعاقب المالكين عرضا كان المال او تقدر الشرا بامير لا بغيره الا
 بعدا وشرا بغيره ويقبل بغيره في التلف وان كان السبب ظاهرا وبكره شارة
 الذي وابضا حه وبلاعه ولو لم يكن الشريك سلهه مقتضاها فلهما احدها
 من ثمنها ان شاع راكبا او غيره ولو ادعى الشري ثمنه لثقه او لهما حلف
كتاب سب المصارع وهو ان يذبح مالا الى غيره ليعلم فيه حقيقة
 مبنه من ربه ورجله ورجله من الطريقين ولا يصح اشراط الارزوم او الاجل
 منها ولكن شرا من الشرف بعد الاجل الا ما من جديده ومقتضى الشرا
 على ما اذن المالك له ولو اطلق بقرع بالاسرار ومقتضى الشرا كمال

نقتضيه من أصل المال ولو شرطنا أن لا ينفذ المثل فإذن والبيع فما
 قوة كماله من المثل والشرط من المال لا ينفذ في المدة ولو جاز
 ما لم ينفذ المال من البيع على الشرط وإنما يجوز المصارف بالمال لا بالزمان
 وتلزم الحصة بالشرط والحاصل أن لا ينفذ إلا بعد انقضاء البيع ولو شرط المالك
 فلهما المثل فلهذا لا ينفذ إلا بعد انقضاء البيع ولو شرط المالك فلهما المثل
 فلا بد من المال وقد لا ينفذ ويصح أن يكون رأس المال معلوما عند النقل
 وليس العامل أن ينفذ ما ينفذ على المالك من يتحقق عليه ولا ينفذ من يرب
 المال شيئا ولو أن في شرط البيع ما ينفذ العامل الأجرة ولو شرط ما
 نفسه فان ظهر منه بيع انشأ شرطه وفي المتن في الباقي **كتاب**
الوديعة وهو اشتراط في الحفظ وصغر إلى عاب وقبول كالحصر
 في الألفاظ الدالة عليها وكفى في قبول الفعل ولو شرط ما ذكره على غيرها
 لم ينفذ به ولا يحفظها ولو قبل وجب الحفظ ولا ضمان عليه إلا بالشرط
 أو الشرط ولو أخذت منه فمرا فلا ضمان ولو تمكن من اللزوم وجب الم
 نود إلى محل الضرر الكثر كما يجب وأخذ المال ثم يجب عليه إيداعه لو وقع بها
 النظام ويطلب بموت كل منهما وجوبه وأما ما ينفذ ما ينفذ بشرطه ولا ينفذ

قال

قول الوديعة في ردها إلا بقرينة ولو عين موضع الحفظ اقتصر عليه إلا أن
 غايت حفظها في ردها عليها عنه ولا ضمان وحفظ الوديعة بالجرم العامة
 به كالقريب والقرينة الضيقة والدالة في الأصل والثاء في المراج ولو
 استبرج من قبل أو ينفذ من غيره بالذات أو لغيرها ويحظر إعادة الوديعة
 على المودع وإن كان كافرا ويضمن لو أهمل بعد المظالم أو أودعها من غير
 ضرورة أو ما فيها كمال أو طرحتها في موضع معين وهو أو لغيره في الدابة
 أو عليها ما لا ينفذ عليه عادة أو لغيره في الغيب المخرج أو انشع بها أو غيرها
 ولم يرد إلى المال ولا وكيلها فان عدله الحاكم عدلا ضرورة إلى ردها ولو
 أكل الوديعة سلف ولو أقام بها بغيره قبل حلفه من إلا أن يكون حواه كما
 لم ينفذ شيئا وبغيره في القول قول الوديعة في القبر ولو شرط وأدانت
 المودع سلمها إلى وارثه أو إلى من يقوم مقامه ولو سلمها إلى الجاني من
 الباقي ولا يبرأ عاقلها الخلف ولو شرط أو شرط وقبل قوله بيمينه
 في **الكتاب الثاني** ولا حصر في الألفاظ والشرط كونه
 المعبر كما لا يخفى والقرينة يجوز إعادة الصبي إذا نوى وكون العين
 مما يصح الانشاع مع بقائها ولذا لا الرجوع فيها متى ما أوفى الإعادة

الارض بعد الحرق وهي امانة لا يضمن الابا لتلف او التزيط واذا استعار ايضا
 غرس او دس او بن ولو من لهجة لم يضمنها وعادها وهو لم يضمن عرسه من
 ولو عظمى المالك ولو تفتت العين بالاعتقال لم يضمن فيضمن العادى
 بالشرط النسيان ويحكمها ذهاب الوضوء ولو ادعى التلف حلف ولو ادعى
 الرد حلف للمالك ولا يضمن الاستغلال بالغير وكذا العرق لا يضمن عارة العين
 المتعار الا ابتداء المالك ولو شرط سقوط النسيان في الوضوء والتفتت
 صح ولو شرط سقوطه مع التلف او التزيط احتمل الجواز كالوامر والقائم
 متاعه في الجرد ولو قال المالك عرسها وقال المالك بغيرها حلف للمالك
 وقيل للمالك وهو أقوى ولكن ثبت له اجرة المثل لان تملك على ارضه
 المالك من المثل **كتاب المزارعة** معاملة على الارض بحصة من محصولها
 الى الجار معلوم وعبارتها زارعتك او عاملتك او املكها اليك بشيء
 معلولها وعقدها اذن للعموم ويصح تقابل فيه ولا يطل بوث امدها
 ولا بد من كون المزارعة ذاتا او اوقفا مثلا ولو شرط امدها على الغير
 شيئا فيه مضافا الى المصير ولو وضعت المدة والقيمة بان ضل
 العامل الاجرة والمال لا يفسد ولا يضمن له كان الاضغاع بالارض ان

مع

يكون لهامد من بغير اذن به او وضع او تقيها الثبوت غالباً ولو انقطع
 وجميع المدة انقضت في الاشياء غير المعمل فانقطع فيه بغيره وسلف
 واذا طلق المزارعة في عام واحد ولو عزم لم يضمن ولو عزم المزارع
 غير المالك في الخبز فلا اجرة المثل ومن المأخوذ فلا شيء مع الارش ولو
 كان اقل من راجا وهو ان يكون من ارضه الارض حجب ومن المأخوذ
 والعمل بالمعامل وكل واحدة من المصنوع والمكتنبة جازية ولو اختلفا في المدة
 حلف منكر الزيادة وهذا محتمل صاحب اليد ولو اداها ما بينته هربت بيده
 الاخر ومن يبيع والمزارع ان اذاع عنه اوقفا لم يضمن الا ان شرط للمالك
 عليه المزارع بنفسه والمزارع على المالك الجمع للخطا واذا طلق المزارعة
 فاحل له صاحب المدة وعليه الاجرة وعوض لصاحب الارض الحرص
 على المزارع مع اذاعته تقربا لسلامة المثل فلا شيء **كتاب المساقاة**
 وهو معاملة على الاصول بحصة من ثمرها وهي لازمة من الطرفين وانما
 ما قبل او عاملات او سلت اياد او ما اشبهه والقول الرضاء في
 اذا عظمى العامل على ثمره المدة ظهرت ولا بد من كون الثمر قابلا لنفع
 بغيره مع بقائه عليه حاله وبقا كالحنظل والشرط قبيل المدة وان

العامل مع الاطلاق كما عمل كونه ولو شرط بعضه على المال مع لا يجر
 ومن المقتضى ان الجزء المتعلق لا يدين وهو ان لا يدين المتعلق الا في احوالها
 فكيف ان شرط رب المال على العامل ان يها اوضة فلو شرط وصي شرط الامة
 النزع وكما ان شرط العقد في النزع للمالك وعليه اجرة مثل العامل ولو شرط
 عقد مائة في عقد مائة فالا فربما يتخير ولو شرط ان يها في ضمانه العامل
 حلف وليس العامل ان يبا في غيره والحاج على المال لا مع الشرط وتطلب
 القامه بطله والنزوع ومحل الزكوة على كل من بلغ متبعا للثواب ولو كانت
 المائة مائة على الزكوة وجوز انها الزكوة على المال وان ثبت السداد
 حرم من زعم الزكوة على المال في المزارعة والمساكنة دون العامل
 والمزارعة بالملك ولصاحب الفض طعمه وله الاجرة بطول بقائه ولو
 نقص القامه من ارشده ولو طلب كل منها ما صاحب بعض لم يجب على الآخر
 اجارة ولو اختلفا في تحت حلف المالك وفي المدة بخلاف المالك **كتاب**
الاجارة وهي العقد على عمل المالك لمقتضى المملوكة بعض معلوم واجبا
 اجرة كل واحد او كلكت مقتضا سنة ولو فوى البيع الاجارة فان
 ارده على الدين بطل وان قال بطلب سكتها استعلا في الحق ويثبت

دم لانه

وهي لا تدين من الطرفين ولو تعنتها الميع لم يخل سواء كان المرفى هو
 المبادر او غيره وعقد المبادر لا يطلها كما لو ابادر حاد فوا مشرق
 مائة او اوم الدار كالحال المانع من قطع الطريق والافترج حوالا للفتح
 لكل منهما لا يخل بالحيث الا ان تكون الدين موقوفة وكلما اجمع الاضام
 به مع بقاء عنه فتح اعانته واجازته مفردا كان او مضافا ولا يضمن
 المشرك للدين الا بالعرف والشرط ولو شرط ضمانا من العقد فمفرد
 اشتراط الخيار لها ولا يحلها نعم ليس الموكيل بالحيث عدل ذلك الا مع الاذن
 او ظهوره في الغبطة ولا بد من كمال المتعاقدين وجواز زرعهما ومن كونه
 المستفته والاجرة معلومتين والاختيار ان لا تكون الشاهدة في الاجرة
 من اجابها وتطلب بالعتق وعقب تليها بتسلم الدين وان كانت
 على عمل فمفردة ولو ظهر فيها عيب فالاجر النسخ او الاغنى مع الدين
 ومع عذوبة يطالب المبدل ودله النسخ وهو ريبان تعدل المبال
 ولو جعل احرارين على التقديرين كمثل المتاع في يوم بينه باجرة وفي
 يوم اخر باجرى او في الحظا له الوردية وهي التي يرددين والمعارضة
 وهي التي يواحد فالافترج الحية ولو شرط عدم الاجرة على التقدير الاخر

لم يفتح في شغل النقل وفي ذلك شرط كان منتهى كل اجارة المنع من فتحها
 فيكون في شرطه قيد النقل على بطل في حال العمل في غيرها فانه مما
 في الباب انه اذا اخل بالقيود يكون البطالة ملغى الى الاجرة ولا يكون
 حاصلا من جهة النقل ولا بد من كون الشفعة مملوكة له او لولي له سواء
 كانت مملوكة بالاصالة او بالهبة والداجر ان يوجر اجمع الشواشع
 الشفعة من غير ولو جعل العتق في مال قريب الوقف على الاجارة ولا بد من
 كونها مملوكة اما بالزمان كالسكنى فاما به او بالصفة كالزكوة واما به
 او بالحل كالخياطة ولو جرح بين المدة والحل بالاقرب البطالة ان قصد
 التعلق لا بعمل الاجرة الخاص بل بالاجرة وصوره للطلق وان اقل الفين
 ومضت مدة ممكن منها الا شفع بها استقرب الاجرة ولا بد من كونها
 مباحة فلما اجرة كتبت كغيرها او حلت مكرهة وان مكرهة مقلد
 على جلبها فلا تفتح اجارة المتيقن وان ضم اليه امكن الجواز ولو شرط البيع
 فان كان قبل القبض فلا تفتح وان كان بعده فان كان تلفا بطلت وان كان
 عسبا وجع المشاجر على المناسب ولو ظهر في الشفعة عيب لم يفتح وفي
 الارش نظر ولو شرط جديا لغيره فذلك كالف كانهام المكن وشيئا من اهل

البيع

من يتعامل على الاجرة او لا وان يوفيه عتقه فانه وكذا ان يضمن الاربع
 انتهى **مسألة** لا بد من بيع على ان لا يشترط فيه باقل على الاقرب ولو اشترط
 فيه سارا فلا يفتح **قانون** لو استاجر عتقا فاجارته باكثر مما استاجر
 وفي المنع الا ان يكون بغير جبر الاجرة او جبره فيها صفة كمال **قانون**
 اذا شرط في الدين من قبلها يوم التفرط والا قرب يوم الثالث ولو اشترط
 في العتق حلف التارم بموت العبد والذات على المالك ولو اتفق على التارم
 بغير الجوع صح مع عدم اذن المالك او الحاكم ولو استاجر لغيره لغيره
 وفي حواجره فقتله على المتاجر في المشهور **قانون** لا يجوز ان يسطر الشفعة
 اليه ويمنع اسما المطلقة والاجرة وان سلم اجرا فقتل لم يظن
 كل احواله غير توقيف الشفعة على الجوع كاعتب والزام واخرت في
 الدائم في المنع والفتاح في **الارباب** لو اشترط في عقد الاجارة حلف
 المتكروفي فلا شيء المشاجر حلف الثاني وفي رد الدين حلف المالك
 وفي هلال التام المشاجر حلف الاجرة وفي قبضه الاذن كالباء والغير
 حلف المالك وفي قلة الاجرة حلف المشاجر **كتاب الزكاة**
 وهي اشياء في القرب واجابها وكانت او استقبلت والاحتجاب

والاجاب او الامرايم والفرق وضو لها قولي وفي كل شرط من الشروط
 فان الثاني نول بشرط فيها التخيير ويصح سلب التعريف وهو جازية من
 الطرفين ولو لم يشرط حله فلا يكتفى الاغناء ويطرأ الموت والجنون والافاء
 والحوادث الموكلة ما ولا يكتفى بالانقضاء وان تطل ما لم يورد الى الاغناء ويطل
 قبل الموكلة ما انتقلت به الوكالة والطلاق الوكالة في البيع بعض الشيء
 من المتلح لا يتلها الجار وكذا في الشراء ولو خالفه فتنقض في اذنا صح
 الوكالة فيما لا يتعلق بغير الشراء ايضا عه من مباشره كالتفويض والطلاق
 والبيع لانها لا تتعلق بالسلوة الواجبة في الحياة ولا بد من كمال
 المتعاقدين وجواز التعريف الموكلة في المصلحة العامة كالتأجير
 ولا يحل الموكلة ان يوكل الامم الا ان صرحا او خفي كافتاء منقطعها ووقع
 الوكيل عا ولا يحد عادة ويحتمل ان يكون الوكيل امام البصرة عارفا بالذمة
 القضا ورعا ويشترط ان يرضى الموكلة في المنازعات ولا يطل
 الوكالة بان تدار الوكيل ولا يتوكل المسلم للذي على المسلم على قول ولا الذي
 على المسلم للم الذي قطعا وباقى الله ويحاربوه وهي ثمان ولا يتجاوز
 الوكيل ما حله الا ان شهد العادة بغيره كما لا زيادة في من ما وكل فيهم

والنقص

والنقص في من ما وكل في شرطه وتثبت الوكالة بعد ان كان اصل فيها
 شهادة التمام منقذات ولا يثبت بغيرها وبين ولا يصدق الغريم
 والوكيل امن لا يحسن الا بالشرط او التعريف ولا يحسن عليهم ما في اذنا
 الى الموكلة اذا طوالب به فلو خضع الامكان حين ولما ان يبيع حتى يشهد
 وكذا لو لم يعلم حين وان كان ودعية والوكيل في الردية لا يحد عليه الا شاهد
 بخلاف صاحب الحق الوكيل في قضاء الدين وتسلم السهم فلو لم يشهد حين
 وعوض الوكيل بغيره من العقد باذن الموكلة ولو اختلفا فاصل الوكالة
 حلت للغير فذا لم يطل الموكلة وعمل الوكيل الا ان يكون يعمل وفي التفت
 حلت الوكيل وكذا في التفرط وفي الفقه ولو زوجه امرأة بدوى الوكالة
 فأنكر الزوج حلت وعمل الوكيل بنفسه لغيرها الزرع ويجب على الزوج
 الطلاق ان كان وكل يشق نصف النحر الى الوكيل وعمل مظهره وكذا
 عزم على الوكيل ولو اختلفا في بقرت الوكيل حلت وعمل الموكلة وكذا
 الخالفت لو تنازعا في قولي الشرا الذي اشترى به السلعة **كتاب النكاح**
 وهي احتقان النكاح المصلحة في غريمه ولا تثبت لعزل الواحد
 موضوعها ما لا ينقل كارض النكاح وفي اشراط امكان متينة قولان

مالا من الموضع والمأكل احدهما صاحبه صالحة على قول الفضل
 لم يصح ولو ظهر إسقاط الموضع يجب على المبادل فله وانتهى **كتاب**
الاجرة وهي حصة ثمرها غصبل المفعول من مع اشتراط العلم
 فيها وهو على كل عمل مقصود ولا يفتقر الى قبول ولا الى المصلحة
 شخص معين فلو قال من رد عبدك فاعطاه ثوب ثوبه كماله مال
 او شي من اذا علم بالموضع غير شرط في محقق الجاهل فاعطاه شرط في شخصه
 وفيه زمان اراد ذلك فله كرجلته وقدره والاشد بالرد اجرة للثلث
 وبنظره في الجاهل الكمال وعلم الجاهل ولو عين الجاهل لو اصرده غيره فهو
 مبرع وعين الجاهل من الامني ومجيبه بالكيل مع العلم بالشرط وهي
 جائزة عن طريق العامل مسلم دام الجاهل في امانة قبل التمسك واما اجرة في امانة
 بالتمسك الى ما بقي من العمل اما الماشي فله اجرة ولو وضع ولو لم يعلم
 العامل بوجهه فله كمال الاجرة ولو اوقع صنفين على الاجرة اذا سمعها
 العامل ولا فالمعتبر ما سمع وانما تحقق الجاهل على الرد بطلبه المردود فلو
 جاء به الى باب منزله المالك فغضب فلا شيء للمالك ولا يفتقر الاجرة الا
 بطلب الجاهل على فلو رد غيره كان مبرعا **مسائل** كلما امد من جعل فاجرة
 الثلث

المثل الا ان رد الباقي من المردود اربعة اربعة فاعطى البكر كذا
 لو اورد جعل فزده جاعه استحقه بغيره بالتوبة ولو جعل لكل من
 الثلاثة جعل فاعطى اربعة فزده فكل ثلث ما جعله ولو لم يتم ليعطى ثلث
 اجرة المثل ولو كانوا اربعة فبالنسبة ولو اختلفوا في اصل الجاهل اجرت
 المالك وكذا في حسن الايق ولو اختلفوا في السوي ان قال المالك لا يحصل
 في يده قبل العمل فله المالك الاصل وفي قوله الجاهل كذا لثبنت
 العامل ان قال امر من من امره المثل وما ادها الا ان يرد ما ادها
 المالك وقال ابن قنار ان احلف المالك بتمسك ما ادها وهو يقرى
 كمال الاجرة **كتاب الوصايا** وفيه فصول **الاول** الوصية
 فليست من اوصية او تملك على يقرى بعد الوفاة واعا بها او
 صيت او اقلوا كذا بعد وفاته او قلان بعد وفاته والتجول من الوحي
 له اقل فانه ما لم يرد فان رد في حصة الموصي جاز التجول بعد
 وفاته وان رد بعد الوفاة قبل التجول بطلت وان رد بعد التجول
 لم يطل وان لم يرض ويحل حق التجول الى الوارث ويصح مطلقة
 مثل ما اقدم ومقبلة مثل بطلت في ختمه كذا في سفر كذا في حق

ويحيى الزمان مع قديم النطق وكذا الكتاب مع القرية والوصية بليغة العادة
 مثل القدر والمجاهد والملازم لا يمتنع الى القول والظاهر ان القول
 كما شئت من سبب المالك بالموت ويترتب في الموصي اكمال ذوق وصي من
 يلج من قوله فهو داما الميراث والكران ومن خرج نفسه بالمجاهلة لوصية
 بالهنة ذوق الموصي الموصود وصحة المطلب ولو ادعى الميراث من غير
 لذين منه اشهر من الوصية او ارضى الميراث اذ لم يكن هنالك ذوق ولا مولى
 ولو ادعى الميراث مع الا ان يكون عبدا فتصرف الموصي وان نادى المال
 من غنمه فلم يفتح الوصية لشخص الغنم ولا مولى الميراث مع من يرضيه
 ذاق خلا الوصية والوصية بليغة معقول التوبة الامع التفضل ولو قال
 على كتابه هو الميراث ضعف اني والقرابة به عرفت بنبذة الميراث لمن
 لم يرد الى ارضه ذاقا ولو الى الميراث على التيق والتيق الامع القرية
 من نخل والقدر نصف الميراث من الموصي ومنه الميراث الميراث ان
 جعلناهم ما بيننا وبينهم ولا فلا وكذا الكسر **الفصل الثاني** في منطلق
 الوصية وهو كل مقصود من التنازل ولا يشترط كونه معلوما ولا موجودا
 حال الوصية بفتح الوصية بالقطر والفتحة وشبهه ويجوز الوارث

الوصية

اما انجزه فاعثره من السبع والسهم الميراث والوصية بفتح الوصية
 بما يشمله الامتداد والشرية بالمنفعة ولا يفتح الوصية ما لا يصل التنازل
 وحده الميراث والفتحة بفتح الوصية باحد الكتاب الميراث الميراث
 كليل الميراث ويترتب في الميراث من الثلث لبيعة الوارث وكفى جاحد الوصية
 الموصي بالميراث لثمة من الوفاة ولو قتل جاحد الوصية من تركته
 ولو ادعى ما يقع اسم على الميراث والميراث من الثلث الى الثلث ولو ادعى الميراث
 الوارث في الميراث في الميراث كالميراث والجميع على الثلثة كما بهد
 او كثره كالسيد ولو ادعى ما يقع الميراث او كثره البطانة او كثره
 المنفعة على الموصي والوصية على الوارث ان يرضى بليغة ولو ادعى من
 ملكه وعليه من مدام الدين وعق من الناضل ثلاثة ولو خذلقه فان كان
 ثمة ضعف الدين مع الميراث وسرى في ضعف الميراث وفي ثلاثة الوارث
 ولو ادعى من سبب عياله او عياله منهم استخرج بالقرية ولو ادعى
 ما مرن فان كان ميرا واجب قدام ولا يرضى بالاول فالاول حتى يتقوى
 الثلث ولو لم يرضى بثلث الثلث على الجميع ولو ابا والورثة فان دعوا ظن
 القلة فان كان الاوصياء يدين بثلث منهم وان كان الميراث شاع كالقسط

قبل مع الدين ويدخل في الوصية بالبحث فيه والصدق الفداء والقبول
مناعها الامع القرين ولو مضى الوصية بمضادها عمل الاخرى ولو اوصى
عن ربة موصنة فان لم يجد احد من كلابه سبب ولو طلقها موصنة
كفى وان طلقها لفرقة ولو اوصى بغير ربة فمدين وجب ولو طلقها الا بقل
اشرى وصق ودفع اليها ما بقي **الفصل الثاني** في الاسكان بغير الوصية
للاوى وان كان جنيبا وكذا المزداد ولو اوصى في سبل امر فكل ربة ولو
مال اعطوا فلان كذا ولم ينسج لم ينعج به دفع اليه يمنع به مشاء ويشجب
الوصية للزنا القرية وان كان اوصى بغير الوصية لم يملك مركز
الارث ولو اوصى بغير الوصية فالتحق ان كان له ابن واحد
والسنان كان له ابان وعمل هذا ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز
اعطى بغير الوصية الا بقل ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز
اشاء ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز اشاء ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز
ولو اوصى بالجميع في فقره فلا يجوز ان اوصى بغير الوصية وهو
مريض ثم مات عن حق من صلبه ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز
النصف قبل الميراث ولو اوصى بغير الوصية لم يملك مركز

ور

لوصى الجميع في الوصية فولا مثل رجعت او نكحت او ارجلت
او لا تقبلوا كذا وفلا مثل مع الدين الموصى بها او ربتها او طلق
الطعام او عين الارثيق او طلقها بالاجرة **الفصل الثاني** في الوصية
والفاسخ الوصية على الاطفال بالوكيل من الاب والجد والوصى
المأذون لمن احد لها وصية في الوصية الكمال والاسلام الا ان يوصى
الكل من قبله والدلالة في قول قولي وكذا الحررة الا ان ياذن المولى
ويصح الوصية الى الصبي من قبله الى كماله والحررة والحررة ويصح قوله
الوصى فبما ان الان شرط لها الا ان ياذن فانها سارح فيما لا يذنه بغيره
البيم والاكم الشرعي اجبا رها على الاجتماع فان عدل سبيل بها والبيم
لها حصة المال ولو شرط لها الا ان ياذن فحق حوز الاجتماع نظر ولو شرطها
عن الاجتماع ابيع ولو حوز لها الا ان ياذن فحق حوز الاجتماع نظر ولو شرطها
ولو طهر من الوصى غير ضم الحاكم اليه ولو حاز غزله وادام مكانه ويجوز
لوصى استيفاء دينه فاني به وكذا القضاء دون الميت التي لم يبق لها
ولا وصى الا اذن ويكون النظر منه الى الحاكم وكذا من مات ولا وصى له
ومع تعدد الحاكم بين عدل المؤمنين والمعتقات المعتنق في الوصية

كتاب النكاح

الابناء وعل من حين ابصار الرجاء والوفاء والوصى بجهة المثل من
نظرة في حال الموصى عليهم مع الحاجة ويصح الرد ما دام حيا فلو رد لما
يبلغ حال الرد ولو لم يعلم بالوقتة الا بعد الوفاة الموصى بجهة النكاح بها
الجمع العجز **كتاب النكاح** وفيه فصول **الاول** في المقتربات
النكاح صحيح كونه وفعله مشهور يحقق حتى ان المقترب يحجز نفسه
وربما ثلثا دنياه وهو من اعظم الفوائد بعد الاسلام وفيه كبر العتمة
الولي الا كبريتا لاسل ولا ينصرف على الحال دائره وفيه مائة وكنتين
والاستحباب والزواج بعدهما بالخير وكنتين الحاجة والرضا والاشهاد
الاعلان والخطبة امام القعد والقبول بوجوبها في عهده والفرق في التزويج
فان اذا ادا الدخول على كعتين ودعا المرأة كذلك وليكن بالمدخول به
على ما صحتها وبني هذا النكاح ما عدا نيا لانه من قول الله تعالى والذين
ولم يؤمروا بدين ولا يؤمنون ولا يؤمنون ولا يؤمنون ولا يؤمنون ولا يؤمنون
الفرس وانما هذا حال كعتين النكاح عند الرضا والفرق بين
نكاح الشقاق وعاديا وعقب الاستلام قبل الدخول والوضوء والجماع
عند الرضا ينسب النكاح الى الفرج حال الجماع وعنه والجماع مستقبل القبل

مبني

ومثلها والكلام عند الطاء الخائف الا لا يكون له ٣ وابلية الخوف
ويوم الكسوف وعند هبوب رياح السيل والسيوف والزلزلة والوقوع
التي من كل شهر الا انه يمان ويضطر والسفر مع عدم الماء وعجز النظر
الى جهة امرأة مسلم لا حيا وان لم يبا دنيا ولا يرضى ويقتصر بالحيث بالوجه
والكنتين ونظرها ما عدا ما عداه ومقتضى جواز النظر المشهرها وعجزها
وعجز النظر الى جهة المرأة ولا يثبت الا الشهوة وينظر الرجل الى غيرة وان كان
فما يحسن الصورة لا ربه ولا يلاذ والنظر الجيد الرضعة بالجماع وظاهرها
والى الحرام خلا العورة ولا تنظر الى الاجنية الا مرة من غير معاودة الا
لفرجة كالعاملة والتهادة والملاحة والاعزام على المرأة ان تنظر الى
جنسها وتضع صوته الا صوته وان كان اعمى وتحتل نظر المرأة الى الخصى
المحلول لها او بالكمس خلافه ويحرم استنساخ الرجل ما شاء من الرضعة
القبل في المحض والباس والوطى في برها محرمة كراهة مغلظة وفيها
محرم ولا يجوز الفلانة من المرأة مدبرة فصحبت بنتا لطفه بها عشرة ذواتها وكذا
يجوز نيل وطى الرضعة اكثر من اربعة اشهر ولا الدخول قبل تسعة محرم لها
ويكره الى انزلان طريق اهل بيته **الفصل الثاني** في العقد على ايجابها

ولو جمع بين الاثنين كذا زلب ومن غير ذلك وهو احاديث الاثنين المتكررين
 حرمت الاخرى حتى يخرج الاربع من حكمه ولو طوى الثانية فلهما حرما ولم يحرّم
 الا في **الثانية** لا يجوز ان يزوج احد على حدة الا في ذنبا فلو فعل سقطت
 على احدها وكان يزوج الاخر مع الثانية على تزويج العدة او مع غيره اذا
 لم يحنث الحنت ومن عجز وهو شهيد فعلى الاول لا يباح الا بعد الطول
 وخوف الحنت وكفى لامة الواحدة وعلى الثاني يباح **الثالثان**
 من تزويج امرأة وغداها باهتر كانت او رجبه عالما بالعدّة والحرم بطل
 العقد وحرمت عليها اذا تزوجها احد بعد ان وجه لها حرمت ان يدخل
 والا فلا **الرابعة** لا يحرم الزنى بها على الزنى الا ان يكون ذات حمل ولا يحرم
 الزانية ولكن تكره تزويجها على الاصح ولو نكح امرأة لم يحرم عليه على الاصح **٥**
 من اوجب عليها او رجلا حرمت على المومنين الموطوءة واخذت ويثمة ولو
 سبق العقد لم يحرم **السادس** ولو عقدا لم يحرم عالما بالحرمة ابدًا بالعقد
 وان جهل لم يحرم وان دخل بها **السابعة** لا يجوز للزنان جمع زناهما على اربع
 حرار وحرمتين وامتنان اولئك حرار وامتنان ولا للبدان جمع اكثر من اربع
 اماء وحرمتين او حرة وامتنان ولا يباح له نكاح اماء وحرة كل ذلك اثم

الائتمة

اما المتعة فلا يصره على الاصح وكذا يملك المدين **الثامن** اذا اطلق ذوا النساب
 بحيث لم يحرّم الزرع او ما يجرى مجرى من الدقة وكذا الحنت اذا تمتعت
 ولو كان ما يباح له على كراهية شرعية **الثانية** لا يحل الخلع على المطلق فذلك الا
 بالحلل وان كان المطلق قبل ذلك على اتمه المطلق من الما بالحلل والحكم
 المطلق حر اما المطلقه فتسا لتمام حكمها بطلان فانها حرم ابدًا **الثاني** يحرم
 الملاءمة ليلًا وكذا العاه والخبر اما اذا فادها او زوجها بما يوجب لها **الحاد**
عشر يحرم الكافة حركاتها على المسلم اجماعا او الكتابية وما لا يمتنع
 وعلم الممن ولو انما احل الزنا من على الارض بطل النكاح وعصى نصف
 المهر ان كان الارنك من الزنى ولو كان عدله وقت على انقضاء العدة وكذا
 لخصم من المهر ولو كان من فطرة بائنت في الحال ولو اسلم احد الزوجين الكفا
 فالك نكاح جائز ولو اسلمت دونه وقت على العدة وان كان قبل الارضول كانت
 الزوجة بطل **الحادية عشرة** لو اسلم احد الزوجين من على الارضول بطل وجهه لغيره
 باسلام الزوج وبطل مقتب على العدة ولو اسلم اعداها للنكاح عاله ولو اسلم
 الوشي او الكفاي على اكثر من اربع فاسلمن او كن كفايات غير اربع **الثانية عشرة**
 لا يحكم بفسخ نكاح العبد بالماجه ولو لم يولد في العدة على الاقوى ودعا به تعالى

من جميع ولولها الاجبارى المعقوف البصر **الحجج الثانية** لو دخل في مخرج
 للهر كان دينا حيد وان طاسا لمدة والدخول هو الوطى قبل اذ يدبر لا مجرد
 الخلق **الثالثة** لو ابراهم الصلاة ثم طلقها قبل الدخول جمع نصفه وكذا
 لو طلقها باجمع **الرابعة** يجوز ان لا يخرج عليها او لا يترك ولو طلقها
 ما عدا هذا الشرط كما شرط ان لا يخرج عليها او لا يترك ولو طلقها
 في بلدها ازم وكذا في منزلها **الخامسة** لو اصابها تعليم صاعدة ثم طلقها قبل
 الدخول كان لها نصف اجرة التعليم ولو كان قد طلقها رجع نصف الاجرة
 ولو كان تعليمه في ذلك الوقت وقبل طلقها النصف من ولده حجاب وهو
 حريم والمسلم هذا من باب النكاح **السادسة** لو اصابها من المهر بدين
 او ان لم ينس ثم طلقها رجع نصف المهر لا الموضع **السابعة** لو ورثت نصف
 مهرها من اصل الدخول طرأ الثاني ولو كان مينا طرأ نصف الثاني ونصف
 ما ورثته من الاوصية وكذا لو ورثها من غيرها فان اصابها اربعه
 طرأ رجع نصف الباقي ونصف ثلثه **الثامنة** للزوجة الامتناع قبل
 الدخول حتى تقهر مهرها ان كان حالا وليس لها بعد الدخول الا اشياء
الثانية في دفع الاب ولده الصغير للولد مال حتى ياله المهر والاكبر

ولا

في اداء النكاح وتحويلها ولو رعت لها قبل طلاقها عليه ولا يجمع الا
 عتيا من من القسم تحت ما عوض ولا ينفذ الزوج العنة في المهر من مهرها
 وجوزعها رتها في مهرها ان يقضى لوستوسب البيلة عند المراجعة
 والواجب المخلصة لا المواقعة ولو جاز في النكاح نفق **والثورة**
 وهو المخرج عن الطاعة فانما ظهرت امارته للزوج بتعطيلها في نكاحه
 والبرم جوازا وتفرعها عنها في اديها وعظما ثم حول ظهورها بها ثم
 ثم عزل ولا يجوز رها فاذا اعتقت من طاعتها يجب له مهرها
 على ان يسل جوعها ما لم يكن مديونا ولا مبرها ولا يرفع حقها
 فله المالبة والحاكم الزامه ولو رعت بعض حقوقها استأجرها حل بقوله
والثقات ان يكون النكاح رعتها ونجس الفرية فيجب الحاكم
 الحكم من اصل الدين او من مهرها حكما لا توكيلا فان انقضا على
 الاصلاح فغلا وان انقضا على التقريظ لم يجمع الا باذن الزوج في الطلاق
 والعتق في البدل وكلما شرط لم يزم اذا كان سابقا **وطي** بدل النظر
الاول الا انه لو طلق الولد بالزوج الامم بالدخول ومضى تنزهه من
 حين الوطى وعلم عان فاعفى الخلل وغايه ما قيل هناك سنة في اتمام

مع عدم البتة ولا يهران كان النكاح قبل الدخول الا في العنة نصفه وان كان
 بعد الدخول لم يمتدح على الدرس ولا يزوج امرأة على انها حرة فظهرت
 امه فله النكاح وكذا النكاح لو تزوجته على انه حر فظهرت امه ولا مهر للنكاح قبل
 الدخول يعقب بده ولو شرطت كونهما بنت عذرة فظهرت بنتا امه فلا نكاح
 فان كان قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده وجب المهر بجمع به على الدرس
 فان كانت بجمع عليها المهر اقل مهر ولو شرطت اكبر فظهرت ثوبا فله النكاح
 اذا نكحت بجمع على العقد لم يقص من مهرها بغير ما من مهر الكبر في النكاح
الفصل الثامن في القسم والعتق والنفقة وجب الزوج المراجعة
 ليد من اربع وعرضا فانما اربع فلا فاضل له لا فرق من الخوف والعتق
 والخوف والعتق وجزمه ونقط القسم بالعتق والعتق يوجب الوجوب
 بالليل ولما اتفاد علما انه لا يجوز الخامس فينكس ولله نصف
 القسم وكذا الكتابة الحرة والكتابة بالامه ربع القسم فظهر القسم من من
 عتق ليله ولا مئة للعتق ولا للعتق المطلقا فانما عتقهم الوقت
 ونفس الكبر عند الدخول بجمع والنكاح ثلث وليس للمراجعة ان يقبلها
 للعتق الا برضاء الزوج ولها الرجوع قبل البتة لا بعده ولو رجعت

فان

واجب وهو طلاق النوى والمظاهر واماسته وهو الطلاق مع التفات
وعلم بعبارة الشياخ والخوف من الوقوع في الحسبة ويطلق الطلاق الذي
على كل طلاق حارضا وهو ما يابل الحرام وهو ثلثة ما بين وهو طلاق
عن المدخول بها واليا منه والصيغة والمختصة والبراءة عام برضا في البراءة
والمختصة بالمدخلين وبينهم وهو ما يطلق في الرجعة ويصح ان
وطلاق الفكرة وهو ان يطلق على الشرايط ثم يرجع في الدعة ويصاح
في طهر اخر وهو عزم في التامسة ابدامعا له وكلالة لارة والاعتقل
في الطلاق ان يطلق على الشرايط ثم يتركها حتى يخرج من الدعة ثم يتركها
ان شاء وعلى هذا وعرفنا ان بعض اصحاب ان هذا الطلاق لا يصح للمحل
بذلك الثلث والاصح احدا به اليه ويجوز طلاق الحامل ان يرد من مرة ويكون
طلاق عدة ان يطلق والاختصة بعد الامم والاوى ان يترك الطلقات
على الاطلاق يطلق ويراجع ولو طلق مرات في طهر واحد فالان في اقرب
الوقوع مع غلظ الرجعة ويصح مع كان للثلاث في المحلل ولا يرد الطلاق
بالثب وكثرة لارض الطلاق فان فعل فوارثا في الرجعة ونزله في البائن
والرجعي المنته ما يرفع ان يرد من مرة والرجعي يكون بالتفوت مثل

بالرجع وان كان لها ولد فترجع اليه لغيره ما كفيته بل لا ان تقوم بكفايته
كتاب الطلاق وفيه فصل **الطلاق** في اركانه وهو الصبر والطلاق
والمطلقة والاشهاد والبرء است اوردته او فلانة او ففقت مثلا طلق
فلا يكتفى بطلاق ولا من المخططات ولا مطلقه ولا طلقت فلانة على قول ولا
غيره بالبرء والفرق والخلية والبرء وان قصد الطلاق وطلاق الفرس
بالاشارة والقاء القناع ولا يصح بالكتبة حل كان او قبا ولا بالخبير
وان استأذنت نفسها في الحال فلا مطلقا على شرط او صفة ولو منس الخلق
ان يرد من احواله ثلثة التغير يعتبر في المطلق والعتق ويطلق الولي
من المجنون لا من العتيق ولا من السكران والاختصاص لا يقع طلاق الكفر
والفسق فلا يصح ببراءة السام والتمام والدة اليه ويجوز قبل الزوجه
في طلاق نفسها ويصح في المخلقة الزوجية والردم والطهر من الحيض
والقاسم يقولا بعبارة الاحراز ويصح معها والتبني على الاقوى
الفصل الثاني في انشاء وهو حرام وهو طلاق الماهقين بامع المسح اليه
وكذا النكاح في طهرها معها فيه والثلث من طهر رجعه وكله لا يقع كن
نقض في الثلث واحدة واما كثره وهو الطلاق مع القيام الاملاق ولما
نابره

اعاد على المتيق منها وهو قوله الزبي من القياض والادهان والطلب
واكل الاسود في لانه من كان المروي انها عدة والفتوى اذا جعل
حيرو ذلك يمكن له في سق عليها وطلب اربع سنين ثم طلقها انما
بعبارة وتشد والمشهد وانها بعد عدة الوفاة وفتح الانفاج فان
في الدعة فهو السلب بها والاداسيل له عليها تزوجت ان وعلى المأ
ان تنق عليها مرتب المال طول الدعة ولو اعتقت لامة في الانشاء
الدعة كجئت عدة الحرة ان كان الطلاق صحيحا او عدة وفاة والزمية
كالوجه في الطلاق والوفاة على الاشهر وقندلام الولوين وكانت تركها
او شهدها عدة الحرة ولو اعتقت السبلامة فتلاذوا ورجعت لا يستل
على ثلث الثلث وهذا المذهب ان كانت محصل وعقب بولده من يوم ان
كانت لا يجهن وهي في من يجهن **الفصل الثاني في الامكام** على الانفاة
في الدعة الرجعية كما كانا في سلب الكاح وعزم عليها الرجوع من منزل
الطلاق وعزم عليه الانفاج الا ان في سباحته يجب بها الحلال وتوتى
اعلم وعمل الامان في الرجعية على لامة اذا سلبها حواها ليلادها
ولا حقة للباين الا ان تكون جاهلا ولو اهدم السكن او كان مستاقلا

لمعت دار عمت وبالحلل كالوطى والقبيل والفرس يهون وانكار الطلاق
رجعي ولو طلق الزوجه حارضا رجعتها ولو عتقها من ابداء لكاحها واما
ولو اكتمت الدعوى بعيب الطلاق وصلحت وصحبت الامم من ابداء
واخذ الفتيان وعقب بولدها في اعتداء الدعة في الزمان المحلل والامم مشددة
بيدا والمخططات وهذه الامم كدالة على الرجوع الجهر وظاهر الزواجات
ان لا اصل لها غير المأذاة انشاء اربع من الداء المطلقات على المأ
امرها وهو ترتيب **الشكل الثالث** في الدعة لا عليه على من لم يخل بها
الزوج الا في الوفاة صح او مبتدأ غيره وعزم المأ ان كانت حرة ونفسها ان
كانت امه يخل بها الا في في الاسباب متلفعات الا في المشتبه
الحقيق مع الرسول بها زادت الشهود وهي التي لا يحصل لها القبول لشار
وهي في من الجيش مثلا في الشهر لامة بجهري اوجه فادعته يوما وهو
ذات المأ في الاشهر مائة الف من انقضت تمام الاقرار فانه بنت في الاخير
لشهر او سنة فان وضعت ولما اصبحت الامم فلا اعتدلت
يعلمها مثلا في الشهر ان تم الاقرار قبلها وعلم الحامل ومنه الحل وانه
كان حلفت في الوفاة وفيها بايضا لاجلين من وعزم ومن الاشهر يجب

وشبهه بولوة زنبقا ونقي الولد فادام بغير سقط الحرام لم يفتق عند الولد الا
 بالمان وكان من كون الملائك كاملا ولو كان كاحض او سيج لعان الاخرين
 بالاشارة المفقولة ان امكن معرفته وجب نفي الولد لاداع وشاغل لا يشترطه
 بالاجاق وحرم بدينه وان ظن انشاء من ادعى الفتى صفاته ويوجب في الملاك
 الكمال واللامنة من العلم والخرين والادغام الا ان يكون اللعان بنفي الولد في
 الدخول فكانت وليست من الحر والمملوكه لنفي الولد والتميز ولا يلحق بالرد
 المملوكه الا بالاقاربه ولو اعترف بوطيها ولو نكحها اشق منه لمان **الفتوى**
 في كنفه العان واحكامه حسب كونه عند الحاكم او من شبهه وهو في التكميم
 للعالم الجته في شهاده الرجل اربع مرات باقراره من الصادقين فصارها
 به ثم يقول ان لعنت الله مملكتك كان من الكاذبين ثم في هذه المرة اربع شهادات
 باقراره لمن الكاذبين صارها به ثم يقول ان عصبيا مع عليها ان كان
 من الصادقين ولا بد من المنطق بالاشهاد على الوجه المذكور وان يكون الرجل
 قائما عند اقراره وكذا المرأة ومثل كونهان معا قائمين في الايرادين وان يقدم
 الرجل اولا وان غير الزوج من غيرها اربع الشاكلة وان يكون بالمعقود
 العربي الامع المتداول مختصرا الحاكم على المترجمين عدلين ان لم يعرف ذلك العدة

انجز

وعتب البداية بالشهادة ثم اللعن وفي المرأة بالشهادة ثم انقضت و
 يشك في حسن الحاكم مستدبر القضاة وان يقبض الرجل عن بيته والمراة عن
 بيت الرجل وان يحضر من يبيع اللعان فانه سقط الحاكم مثل كذا اللعن ويخطا
 مثل كذا القصب وان يخطا بالقول والبيان كمين الكين والمقام عكاز
 وفي الرخصة بالمدينه وعنت الصخرة والاصحى وفي المساجد بالمصار
 او المساهل الشريفه واداع عن الرجل سقط عند اخره وجب على المرأة فاذا
 اقرت او كملت وجب التحريم وان لا عتق سقط وعقل عليها اربع احكام اربعة
 سقطت الحرام عنهما ونحو الفراق ونفي الولد عن الرجل وانعم الموكم
 ولو اكدت بقدره في انشاء اللعان وجب عليه حدة العاقبة وبذلك لمان فلو كان
 وكرا بعد انفا لكان لا يهودا لعل ولا يريث الولد فان دعه الولد ولو
 اكثرت فنها بعد انفا كذا لال ولا حدة عليها الا ان اقرارها على خلافات
 ولحقها بها رجل وجب عليه حدة ان وله اسقاط احداهما باللعان ولو اقام
 بغير سقط الحدة ان ولو نكحها فانت فعل اللعان سقط اللعان وورثها
 وعليها حدة الخواريف ولمان بلعن لسقوطه ولا يفتق الا اربع ابعائة بعد
 الموت لا على رفاة ولو كان الزوج احدا لا ربعة فالارب حدة اربع ان لم

[illegible]

الحاج

[illegible]

230

في امور **علم الاول** الذي هو معلق من قعره برفاهة او شبيهة على روافد نبع
 الحوكمة والحدود المعلقة على قول شعوب وروافد ذلك يكون مطروحة ويكون
 معتدلة كما في الموضع والحدود من حرات وفسق او قسوت بعد فراق او
 جلاء فهاهنا قال مع القدر الذي لم يكمل ان يشرط به القرب ومنه على القصر
 وان خلق بعد الوفاة بل بالاصل فلو كانت من بعد الوفاة وان لم يصل شرطها
 المباشر الكمال والاختار صولنا الشرط ولا يغيره الا السلام فيجب ما في الشرط
 ان كانا حريا فان لم يوطأ واسرة احدهما او كلاهما طلق الذي لو سلم
 لزم مع على الكافر وطلق الذي لم يوطأ للزينة من ملوك قولهم ما قبل
 لو طلق من بينها صامتة ام والارض من الثلث فان فصلت من
 بين الولد والزوج في تدبيرهما لم يكن رجوعا في تدبير ولها ولو خرج
 لبيع في تدبيره ففكان والمرفوع في رجوعه الى الخلق في التدبير الا ان
 وفي كسوف الحمل تجزأ المرفوع من الثلث ولوجوب الوفاة قام بالزول
 الاول ولو كان على الميت دين قدام الذين فان فصل شيء عن من المذير
 وما بين بيع الزوج في التدبير فلا يملك بيعت في تدبيره وهذا لان
 سببا في بيعه او يوجبها وكان وليس يبيع وسئل المذير بالايان فلو

230

بغيره ولا عيب على المال انما عاينه وان لم يكن امينا وعين الورق
 الخلف تريف العبد لا تنفع الا باليقين لا بالاصاف وان خفيته لم يجز
 الدفع بها لتمام غيره بها باستحيات منه فان سار من الدافع وجع
 على الناس والموجود في المعارة او الحرة او عتقا في الارض اما ان
 لها عتق من غير بيعت فاما لم يكن عليها اثر الاسلام ولا وجب ولو كان للاش
 ما لا يعرف فان عرفه والا فهو لواجب وكذا لو وجده في خوف دابة عرفه
 ما لكها اما البكته فلو اوجدها لان تكون محصورة فيها فقلت والموجود
 في صدقة او دار مع مفارقة العتق فله ولا معها حل ولا يوجب العتق
 حولا في التليط بل لا بد من التبرك **كتاب احياء الموات وهو**
 ما لا يقع به لسلطنة او استيصادا لعدم الماء عنه وان يتكلم فيه غيبة
 الامام ٣ والا فانه لا يملكه ولا يحياها العام وقوايه كالطريق والبرية
 ولا تقتضيه منة اذ امرها للبلدين وغامرهما الامام ٣ ولا كل ما لم
 يجر عليه ملك لم ولو جرى عليه ملك لم فهو له ولو ارضه بغيره ولا ينقل
 عنه بغير موافقة وكل ارض اسلم عليها اهلها طوعا فهو لهم وابس
 عليهم فيها سوى الزكوة مع التخليط وكل ارض تملكها لها بما فيها فالحق
 فيها

احق بها وعليه مستحقا لا يابىها طرفا اصل التي يابى اهل القرية عليهم
 الجزية وجعل اماما حاصل الارض للفقوة عتق في مصالح المسلمين ولا يجوز
 بيعها ولا هبتها ولا وقفها ولا عتقها وصلها الا بالاعتق وشروط
 الاحياء لا لا يستغناء بدلتها وطعنا حلت ابق وانفاه كونه حرميا
 لعدم كونه مثل الهبة او مقلدا او محررا وحرم الدين الف ذلوع
 في الرخوة وحرم ما به في السيرة وحرم من المباح سجون ذلعا وبشر
 المسلمون اربعون ذلعا وحرم غايط مطرح الا من حرمه الله وطرحه فليطأ
 وتلويحها ومثل ذلك التحول والمزيج في صوبه الباب والمزيج في الاحياء
 الى العتق كعتق الشتر وقطع الماء القليل والنجس حرام او من لم يمتدنا فادى
 الماء او عتق الفيت من الماء الزرع والفرس وكما لم يمتدنا فادى
 ومع الشفت **القول** فيها المجرى من سقى المجرى ان فهو
 اولى به فلو فارق بطرحة الا ان يكون له باق او يجرى العتق ولو كان
 اثنان لم يكن المجرى **وفيهما** المدرس والرباط من سكن بيتا من الكتي
 فهو اسحق به فلو دلت المدة الزرع في العتق فله الواجب ولما كان
 يمنع من تناكر ولو اذنت له بغيره لم يملكه **وفيهما** الطبق فادى بها المقتل

والناس فيها شيع ويمنع من الانشاع بها في غيره للرب ما شققت به منفعة
 المارة ولا يجوز الخسوس البيع والشراء الا مع التتمه كحرف اخره فاما فاقه
 بطرحة **وفيهما** المياه المباحة من بيتا او طرحة شيع بها فله واذا في حكمه
 مع بقاء الخلف ومن اجري منها ماء مال الماء الجري منه ومن اجري عينا
 فكلها وكذا من اشترى عينا من مياه الشيشة السيل في منجرها حلت
 المار وهو له ولا يملكه ولو كان مصلدا لانشاء والمقارنه فيواو في حادامه الا
 عليه **وفيهما** المبادن فالطاهرة لا تملك بالاحياء ولا يملكها السلطان وتزك
 اليها فلو اذنت حاجته فان قواها او مكن القبة وجب والافق والباينة
 فكل يبيع فيها **كتاب الصيد والذبا حته** وفيه فصول ثلثة **الاول** في الذبا
 الصيد وهو لا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 العلم بحسب سبل تا اسلم وتزكروا كذا اكل ما يمكنه دعتق ذلعت
 بالذبا حته في هذه الصفات وهو كل ما يذبا حته لا يذبا حته ولا يذبا حته
 الذبا حته والذبا حته ان يكون المرسل من الذبا حته وان يذبا حته لا يملكه الا بالذبا حته
 لا يملكه الا بالذبا حته ومنه ومنه ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 ما يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 ولا يملكه الا بالذبا حته

والناس فيها شيع ويمنع من الانشاع بها في غيره للرب ما شققت به منفعة
 المارة ولا يجوز الخسوس البيع والشراء الا مع التتمه كحرف اخره فاما فاقه
 بطرحة **وفيهما** المياه المباحة من بيتا او طرحة شيع بها فله واذا في حكمه
 مع بقاء الخلف ومن اجري منها ماء مال الماء الجري منه ومن اجري عينا
 فكلها وكذا من اشترى عينا من مياه الشيشة السيل في منجرها حلت
 المار وهو له ولا يملكه ولو كان مصلدا لانشاء والمقارنه فيواو في حادامه الا
 عليه **وفيهما** المبادن فالطاهرة لا تملك بالاحياء ولا يملكها السلطان وتزك
 اليها فلو اذنت حاجته فان قواها او مكن القبة وجب والافق والباينة
 فكل يبيع فيها **كتاب الصيد والذبا حته** وفيه فصول ثلثة **الاول** في الذبا
 الصيد وهو لا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 العلم بحسب سبل تا اسلم وتزكروا كذا اكل ما يمكنه دعتق ذلعت
 بالذبا حته في هذه الصفات وهو كل ما يذبا حته لا يذبا حته ولا يذبا حته
 الذبا حته والذبا حته ان يكون المرسل من الذبا حته وان يذبا حته لا يملكه الا بالذبا حته
 لا يملكه الا بالذبا حته ومنه ومنه ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 ما يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته ولا يملكه الا بالذبا حته
 ولا يملكه الا بالذبا حته

والطقت اصيلها والبقرة تقل بلاء وبسبب الاله وطلق ذنبه والتم تربط
بلاء ورجل واحدة ورجل سوية او غيره ودره حتى هو والبريد
ويرسل ويكوه ان يجمع الدرهم وان يقبله لكن مدح الماوي والبلد
نزل البرد وانه الراس على ارجل الخبز واما نفع الركوب على حيوان فلهو
العين عزادى ولا خمار ولا نفع على الكلب والخنزير ولا على الخنازير
وقل نفع وانما هو نفع على المسخ وانشاء **الفصل الثالث** في اللواحق
وفيها ما لا ذكاه السبل اخرج من الماء حيا ولو رتب فاحرقه حيا
او صانع الماء فاحرقه حيا حل ولا يكره في الشرط ولا شرط في عزه
الاسلام لكن بشرط خصوص علمه في كماله ونحو ذلك حيا ولو شربه
الميت بالحق في الشبهة وعزها حرم الجميع **الذكاة** الجوارح حيا
ولو كان لا يذبحه كذا اذا استعمل الطران فلو احرته قبل ذكاه حرم ولا
على **الذكاة** ذكاة الجن ذكاة امه اذا غت خلقته سواء وعز
الروح ام لا وسواء اخرج ميتا او اخرج حيا غير متفرج الحية ولو كانت
مستقرة في **الذكاة** ما ثبت في الذكاة بلكه ولو اطلقت بيد قلب
ولا يهلك ما عشت في الماء او وقع في موطنه او رتب له غيبه ولو

لم ي

الغير ما هو محرم ما كان منغيبه اكثر من فيه دون ما ينكر وما
تأخر اذنه ودمه في الماوي فاحرقه ولا حوصلة ولا صفة والمخاض في اللواحق
ويكون الهذله والمخاض اذا ذكره حية ويكره الذكاة والخبرة في الجوارح
انذركم اهيبة والعدو والصوم والشران والمهام كذا في اللواحق والذكاة
والورثان فعل الخيل والورثان والظن والطير والحيوان والذكاة
والكوكب والصوم والعدو والاهل وغيره في طهر الماء ما يهترق في البرد
من الضعيف والماء فيف والقائمة والحوصلة والصفحة والبيض
تابع في الحل والحريم وعزها الزاير والبق والمذاب والمخبر وهي التي تخرج
عقل عرضا وتسمى بالذكاة حتى يموت والحصول وهي التي تخرج
وعزها حتى يموت والمخاض وهو الذي يلد في ماله الامنان حيا
حرام حيا بشره على الاقوى وقيل بركه فيشر الامة باردين يوشا
والقوة بعزها والذكاة عشرة ان يربط ويعلم خلفا حيا هو ويستلزم
البطء وعزها بعزها والذكاة بعزها عشرة وما عدا ذلك لا يذبح
بما يقبل على الظن ولو ضرب الخيل من حمرة واشتد حرم لحمه وحرم
شده وان لم يشتر كرهه وشبهه بتماره بسبعة ايام ويحرم موطؤه وان

الذكاة

استكن الصيد الفامل عددا او طيرا بحيث لا يدرى كرهه بركة ذواته فيقو
ماق على الاباحة **الذكاة** لا يملك الصيد المستوص او ما عليه من المملات
كتاب في الاطعمة والاشربة **باب** اناجيل من حيوان البحر حلت له
وان نازعها ككفت ولا يجل الخبز والمارماهي والزهو على قول
ولا الخفاة ولا التفتيح والسرطان ولا الجلال من السبل حتى يشبهه
بان يطعم علفا في الماء يوما وليد والبشر تابع ولو اشبهه اكل الخشن
وهو الاملس ويؤكل من حيوان البر اتمام الدلالة وبشر الوحش في جوارحه
وكثير الجبل والطي والحصى وكثير الخيل والبغال والحمير املية واكرها
البغل ثم الحمار وفل الكس وعزها الكلب والخنزير والسور وان كان
وحشيا والاسد والتمير والنفذ والضب والارنب والضب وابن اوى
والضب والخرات كلها كالحية والذئابة والضب والخنزير والضب
ونبات السور والبر احيى والقط والبريد والمشتد والوبر والخزير
الضب والسير والجناب والظن والذئابة والخنزير والضب والخنزير
كالخزير والضب والضب والخنزير والخنزير والخنزير والخنزير
الكثير والاضع وعزها البر في المشهور والثالث وهو اصغر

وشبهه ولو اشبهه شتم وخرج حتى ينفذ ولو ضرب الفل حيا
لم يؤكل او يشبهه ويجوز له اذنه ولو ضرب بول لامل ما في بطنه
واكل **وعزها** حرم اليه اجماعا وعزها الصوم والشران والذكاة
والورثان فان قلع من السبل والقرن والظن والظن والظن والظن
اذا اكتفى القتر الا على ولا يذبحه الا بالحق على قول شهيد ولو اختلف
الذكاة المستحب لجميع ما بين من حيا يحرم اكله واستعماله كالبشر
الضم ولا يجوز استعماله بها عند السجاء **الفصل** في حرم من الذبح حرمه
عزها الدم والحلال والضب والاذيان والضب والماء في المارة
والخبرة والذبح والحلبا والمخاض والذكاة في الاغصان وحرمه
الذكاة والذكاة ويكره الكلال اذا حلب والذكاة والذكاة
مع اللحم وحرم ما عداه ولو لم يكن مشويا لم يحرم **الفصل** في حرم الاحيان
الخبرة والذكاة في الماوي والذكاة والذكاة والذكاة
وان قل في الصبر البشري واغلا حتى يذهب ثلثا ما يقبل خلافا
يحرم من الزبيب وان غلا على الاقوى ويحرم التفاح والذكاة والذكاة
الخبرة وكذا ما يقع فيه هذه من الماوي والذكاة الا بعد الطهارة

وغيره وعرضت ما جعل منها في أصل السلم مثل تقيع وسنن اخذ لام و
 سبها لابل فاسلمته للزنج فلقته والحقه الام سبهان ولا يفتق الزنج
 اليهم ولا يوقن فغضبوا لاختلاف السبقه يكون حصة فلقين فغضبوا
 في سنة اصل الفريضة يكون ما بين وعشرة فن كان له سهم اخذ من باب
 في خمسة فلقين فلو رجع للثمن منها امانة وحده ولفظ جاز الام سبهان بغير
 سبعون كواريه عشر ولفظة الهب سهم بها حصة ولا يظن لكل حصة
الاخبر ان قصص العريضة من الهبام بعين واحد الفريضة من فلقين الفس
 على البيت والبنات وقراءة **الاية** ان قوله على الهبام فترى الزاب على
 ذوق الهبام على الزنج والفرجة والام مع الاخوة اربعين فوسمين
 مع ذوق سب ولعل كاسر **و** لو كانت بعض الوفاة قبل فتره الزكوة هبنا
 الاثني فان بعض فضله الميت الثاني باعتني على فتره حصة الميتان
 من المسئلة الاثني وان لم يتفقوا حارب الوفاة من فضله وسهم الهب
 في المسئلة الاثني فالباع حصة منه ولولم يكن وقف حصة من المسئلة
 الثانية في الاثني ولو كانت بعض ودية الميت الثاني حلت فيه
 ما حلت في المرتبة الاثني وهذا **كتاب الحرفة** وفيه فصول

القول

الاول في الزنا وهو الجماع البالغ الفاعل في فروع امراته عورة
 من غير عقد ولا مال ولا بجهة ذلها الحشفة عالمات ارا فلو تزوج
 الام والحشفة ظاهرا الحبل فلا حد ولا كفوف الشارب يحرم ويتحقق الاكراه
 في الرطب ويلداه الحرفة كما يلداه عن المرأة بالاكراه وتنت الزنا با
 لاخر لا يلزم ملات مع كمال المقر واختياره وجوبه او تصديق الولى
 ويكفي ثلثة ايام خمس ولو نسب الزنا الحرفة او فتره الى رجل حب
 حرك الفلقة با لمرح ولا يجب حد الزنا الا باليمين وبالبدن كاسلف
 ولو شهدوا ثلثين الزنا سب حرك الفلقة وشيعة ذكر الزنا هذه كالميل
 في الكهانة من غير علم سب التحليل فلولم يكرهها المأثرة سكرها ولا بد
 من اثباتهم على القتل الواحد في زمان الواحد والكان الواحد
 فلو اختلفوا حركوا الفلقة ولو اقام بعضهم الشهادة في عتبه
 الباقي حركوا ولو لم يرضى الامام فان جاءه الاثنيون وشهدوا
 حدا ايضا ولا يتدفع تعاقب الزنا في الفتح الشهادة ولا يخط
 بعد من الزنا التهود ولا يكتفونهم والقرية قبل امام الامة تخط الحد
 لا بد لها وتخط بغيري انما لا يكتفونهم مع المكابها في فتره واذا ثبت

الزنا على القرية المذكورة يجب الحد وهو انام ثمانية **الحد** القتل وهو
 الزاني الحرم كلام ولا حد والزرني فان كان بطلا والزاني تركها المرأة
 ولا حصر الاصلان هنا وقع له من الجوار والقتل على الاثني **في الزنج**
 وعمل الحسن اذا تقربا لقتله عاقلة والاخصان اسامة البالغ الفاعل
 المرحوم قتلوا جواركا باقتدال الام او الرق فقتلوا عليه ورجع اسامة معلو
 فلو كثر وطء زوجته صدق وان كان له مولى وان كان الولد فلقين
 من اسير المني ودية لك بغير المرأة حصة ولا فترها في الاخصان الا لاسلام
 ولا عدم الطلاق اذا كانت الدارة وحبته بغير النكاحين والاربع الجميع
 بين الجوار والزوج في الحسن وان كان غائبا قبل الجوار ثم بد من المرأة الى
 حد لها والرجل المجرم فان من ابيها ان ثبت بالثبته ولو لم تصب
 الحجة على قتل والام ياد ادب الله المشهود في الحظر الامام وينبغي اعلم
 الناس على حصر حصرها بغيره وانما هو واحد قتل لثمة وقيل غير وينبغي
 كون الحجة امانة سقار لثمة لا يرفع ثلثه وقيل لا يرفع من حد في حد حركه
 فتره من حربه فان كان قاتلا على جليده لم يرفع ثلثه ولا يرفع من دفن
والانما الجوار حاشته وهو ذل البالغ الحسن اذا تقربا بغيره او بغيره

حد الزنا

ودار المرأة فان كان على طفل ولو تقرب بها المجرم فليها الحد فانما
 والاربع عام بئوته على الجنون وعلا لثمة الجوار فترق عليه **وفي**
 داسه وعجبه وفيه ولكن قاتما والمرأة عاقلة فلا يثبت ثابها
في الجوار الجوار المجرم والزنج وعمل الاثني المرحوم الحسن وان لم يملك
 وقيل يقتل الزنج من املك الجوار على الراس والاربع فتره من حصره
 الى اخرها اما لا يجر على المرأة ولا فتره **فيها** حشون جارة وهو حد
 الولد والمؤنة وان كانا من زوجين ولا يجر ولا تقرب على احدهما **فيها**
 الحد المبس وهو حد من حره بغيره فانه يحد من حد الاصل بغير ما
 منه من الزنج ومن حد لغيره بغيره بغيره **فيها** المقتضى المتمثل على
 حد وهو حد المرض مع عدم احتمال التعذيب لكره واقتفاء المسئلة في القتل
فيها الجوار وعقوبة ذابدة وهو حد الزاني في شهر رمضان ليكرهه انما
 او فتره من الاثني الشريعة انما كطرف اذن بغيره ويتبع في الزنا
 الى الحكم **فيها** لوشهد لها بالجماع باليكارة بعد شهادة اربعة بالزنا
 فالاربع دية الجوار من الجميع ويتم الحكم الحد بطله وكذا الحقن القاتل
 الا انه عليه طائفة حركه ان كان او فتره ولو لم يرد مع زوجته ولا يرضى

بها ناله قتلها فلا تم ولكن عسل القوم الامع البنية والصلابة ومن ترفع
 امة حاضرة ملة ووطنها على الامن من غير عن حال الزنى ومن افترق بركا
 باصه لزمه مهرها ولو كانا في قلبه عشتها وحقا في حق ولم
 يلبثه من يجرى من غنى او يبيع الما به وها يبيع اما كبريا وها لا
 فلو يبيع الما به في القتل والمناجعة في دار والحال من يربا وذا الحد
 وروى ما سجدت ولو حلت ولا يسلحها لم عد الا ان تفرقها بالزنا و
 يوغر حتى تنق طوافيكم انكم سقط الحلال كان ما يوجيها حتى لا يسقط
 غيره ولو افترقتم ناسب غير الامام نوا فامته رجما او غيره **الفتل**
الثاني في اللواط والنفق والنيابة عن الزنا فاعقاب ذكره في اربع مرات
 او غير ذلك او يجرى بحال الجارية وكان حراما لانا فتل بمحضه الا انما
 بالسبب في الاخرى والاربع او انما جاز عليه او انما من شاق
 ويصير ليح من امن منها احدهما المرقق والمضول به كذا ان كان
 النافعا على اختيارا وعرض العتق ويؤتسب الجنون ولو افترق دون الأربع
 لم يعد وعرضه لو شهد دون الأربع حلف للزينة وبمك الحاكم فيه
 بوله لا فرق بين العبد والحرة ولو ادعى العبد الاكره وروى عنه

المدعي

الحد فلا بين السلم والكا فريان لم يكن اعان بالكا فخر او بين الكا فخر
 فله ما سجدت حراما او بعدا على او كانا عشتا او غير ذلك من الحق
 ولو كان عشتا القتل من مع كبريا لولا في الدالة ولا يخط في الزينة
 ولو ناسب قتل ام البنين سقط عنه الحد قتلها وجازا ولو ناسب بعدا لم
 ولكن بغير الامام في الغرض من العفو والاستقام وعرضه قتلها لا يفتق
 وكذا امر الجارية عشتا دار واحد من بين وابس فيها رجم من غير حق
 المشتقة وتبين **والنفق** ثلث نفقة اربعة رجال او اقل او اربا
 وحكم ما تملكه حرة كانت او مملوكة او كاذبة عشت او غير حرة
 فاعطى او مضطربة وبقتل في الزنا ولو كبريا لولا لانا ولو ناسب
 قبل البينة سقط الحد لا يدرها وبغير الامام لو ناسب بعدا لا قتل
 لعزها لا يثبت ان اذا جرتا فاختار فان من مرتبة تاسع تكرار الفضل مرتين
 حلفا في الدالة وعلى هذا ولو دعي زنته من احقت كبريا فقتل بالزنا
 للرجل يقتل وان لم يخطا خان مفرق الكبر والنفقة المجمع بيننا على
 النافعة وثبت بالاقراء من من كمال الحار او بنفها شاهد بين
 والحل حرمه بسون جلة حركان او بعدا ملة اذا كثر رجلا او امرأة

وقل على دابة ونفقه وحق بالزنا ولا يجوز الزنا ولا شهرة
 فاعطى ولا كذا ولا يدر ولا يجرى به الامع العذر او يجرى من بعدا
 شفاعه في استقامه **الفتل الثاني في القذف** وهو قول زنتها وثلث
 او اثنت ثلثة اولا يطو وشهيرة مع القرينة والمرقة يوضيغ اللفظ
 بالحق كان اذ قال لولاه الذي اقرته ثلث والى ولو قال في الزنا من
 الزنا قالها للثلاث الاوين ومن نسب لانا الى غير المولية فاحل للثلاث
 او يجرى لولا من ضمن شتمه واداء ولو قال لامرأة زنتك يجلد
 الاكره فلا يكون نفا ولا يثبت الزنا في حقه الا اربع والاثنت والكتن
 والفرقان فلا يجلد القذف في غير الما بل يجلد بالنسب عليه
 وان لم يدر دابة منه شتما عز ولو لم يعلم فابديتها السلا لا يجرى عليه
 وكذا كل يفت حرق على ان من لا يعلم سواه ولا الناذي في الماشي
 يوجب القذف لا الحار مثل هوو لدرام وانا لست برك ولا احيى مائة
 او يفتل لزوجته لاجل عدله وكذا يجرى بكونها كبره الواجب ل
 العاشق والكا دمي لخر وهو مستر وكذا القذف والكتب الحنف والنج
 اربع كون الحام على مضمنا الاختلاف ويغير في القاذب الكمال

غير الزنا

منه على يديه وبه الجون في الزنا لولا في كمال الحار وكان في القذف
 الاصلان الحق واليمين والمثل والفرق والاسلام والنفقة من سميت ذمة
 الحار فانه ولا القذف لولا كماله في ملة باين الزنا فاحل لها ولو
 ورثها الكفر فاحل لولا في ذمة الجسدان عزلا ولو تدارق القذف
 فاحل لولا حراما فاحل لولا في ذمة الجسدان عزلا ولو تدارق القذف
 اجتمعوا والمطالبة في ذمة واحد وان اقرضا لكل واحد حرك وكذا الكلام
 في القذف **مسائل** حد القذف ثمانية جلاء بنبأه حد لا متوسط دون
 حرك او اثنت لثلاث شهادة وثبت نفقة العدة بين والا فخر بين
 من يخطو حرك او كذا ما يوجب القذف وهو مودع الا لزوج والزوج
 اذا كان الزنا في حياته لم سقط حق البض وعرضه العفو بعد البتة
 كما عوت قبله وقبل الزنا ولو كبريا لولا لانا ولو كبريا لولا لانا
 فواحد وثلاث الحد يثبت في القذف والنية والعفو وبلدنا في
 ويرث المولى من مملوكة مملوكة بعدة لولا ولا يجرى القذف لولا يجرى
 بالانساب او غيرهم بمسما بالامراض الامع خوف القذف ولا يدر
 في ادب البش على مملوكة او كذا لولا وعرضه كل من نزل واجبا

او فعل بها ما يراه الحاكم حتى لا يبلغ حله وفي المبدأ لا يبلغ حله وسأبت
 النبي واحدا لانه حصل فلو لم يكن من الامام ما لم ينفذ على نفسه او له
 او على من وصل من على النبي وكذا انما في حق من يدعيه ان كان
 على غير الامام وقيل انما كان من سلا او غير ذلك من غير ان كان
 النبي وصل ولو تاب لم يقبل ان كان من طريقة **الفتن في الشرب**
 هذا كسب من غير النظر منه وكذا الفتناء ولو رزقا بغيرها والمصطفى
 غلا واشد ولم يذهب لذلك ولا اسلب خلا وجب له ان يكون حلا
 بقاءه وان كان كان انما ظاهر وفي المبدأ يقول بارساء وغيره للثواب
 عايد على ظهوره وكشفه ونفي جبره ونفيه ومثاله وهو في الشرب
 على جبهه ولو تكرر المبدأ في الرأفة ولو شرب مرارا في احداهما قبل غسل
 الجوارح كان من غير غسل وقيل في شرب وكذا في شرب لو استحل بها فان
 امتنع من كل ما يقتل غسل غيرها ولو تاب الناس قبل ما لم يبقه فمما
 الحد فلا يقطع بغيرها ومما افاد به الامام ويثبت بها فمما
 او لا يفر من ولو شهد احدها بالشرب واخرها بالحق فلهما ما روي
 عن علي ما فاتها الا وتشرى ولو ادعى ان كان في المبدأ بالكله الشاهد

في الامارة

شطب وكذا من سرق المأكول المذكور فان استوفى الشرط وكذا العبد
 ولو كان العبد من بين من سرق منه لم يقطع **وهنا في** في الجوارح
 للناع يشبهه او يشبهه مثل ان يذبح جمل او بقرة او غيرها من غير
 جمل او غيره **ب** شطب الشيعت واليه من الاجاز من حقه وكذا
 الرضا جاني ولو ادعى ان ارق اليه والاذن او المالك حلف المالك ولا
 قطع **في** في الحرز ما كان من سوا سلق او وصل او دفن في العريان
 او كان ماري على قتل والجواب انكم البطان حزر لا الظاهر **الرابعة**
 لا قطع في الميراث في الشجر وقال العلامة ان كانت الشجرة داخل حيزه فله
 وسبق اليه قطع **الخامسة** لا قطع سارق الحرز ان كان صغيرا وان
 قتل قطع لانه في الارض لا سارقا ولا قطع سارق المولى للصغير **السادسة**
 قطع سارق الكفن الا اذا شرط لغيره النصاب وحزر النباش ولو
 تكررت وفات الحاكم حاز قتله **السابعة** تبث السرقة في شهادة عدلين
 او اقرار مرتين مع كمال الحرز وحريته واختياره ولو ذكره في السرقة
 جبهه لم يقطع ولو رجع جلا او اقر مرتين لم يقطع الحد وكفى في اقر
 مع **الثامنة** يجب اعادة الدين او مثله او قيمته ان تلفها ولا يجب

في الفتن

وعنه من سرق المأكل المذكور فان استوفى الشرط وكذا العبد
 لو كان العبد من بين من سرق منه لم يقطع **وهنا في** في الجوارح
 للناع يشبهه او يشبهه مثل ان يذبح جمل او بقرة او غيرها من غير
 جمل او غيره **ب** شطب الشيعت واليه من الاجاز من حقه وكذا
 الرضا جاني ولو ادعى ان ارق اليه والاذن او المالك حلف المالك ولا
 قطع **في** في الحرز ما كان من سوا سلق او وصل او دفن في العريان
 او كان ماري على قتل والجواب انكم البطان حزر لا الظاهر **الرابعة**
 لا قطع في الميراث في الشجر وقال العلامة ان كانت الشجرة داخل حيزه فله
 وسبق اليه قطع **الخامسة** لا قطع سارق الحرز ان كان صغيرا وان
 قتل قطع لانه في الارض لا سارقا ولا قطع سارق المولى للصغير **السادسة**
 قطع سارق الكفن الا اذا شرط لغيره النصاب وحزر النباش ولو
 تكررت وفات الحاكم حاز قتله **السابعة** تبث السرقة في شهادة عدلين
 او اقرار مرتين مع كمال الحرز وحريته واختياره ولو ذكره في السرقة
 جبهه لم يقطع ولو رجع جلا او اقر مرتين لم يقطع الحد وكفى في اقر
 مع **الثامنة** يجب اعادة الدين او مثله او قيمته ان تلفها ولا يجب

ما لا انصر عنه ونفى دلوا انصر على شهر السلاح والذخا انه نفى لا غير
 ولما تاب قبل القادة عليه سخط المردون حتى احدى وقوته بعد
 النظر لا ازلها فضا فزعهم اوقصاصا وعلية اوصتوا على القادة
 القويين ولا تزل ان يلم من ثلثة وثلثة ويحصره لو تقدم على ركنه
 على يردن ويقي من طرد وكسبا الى كل بل وصل اليها من جباله
 وهو اكثر وسباحته ونعم من الد الشرف فان مكث فوثقوا حتى
 جرحوه واللقن جارب محو رقه ولولم يذبح الا باضا كان هذا
 ولولم طلب النفس وجبهه فدان امكن ولا وجبهه الصرب ولا قطع
 المختلص ولا المتلب ولا الحال على الاحوال بالربا بالكاره بل
 يبرز ولو جرحوا حتى قتلوا حتى غاص وعثر **القتل الثاني** في
 عقوبات متفرقة **شما** اتيان اليه اوله على المانع العاقل بعينه
 عزبوا عنهما وحرم اكلها ان كانت مأكولة وقتلها وجوب
 ذبحها واحرقها وان كانت غير مأكولة لم يذبح بل جرح من المان الوافقة
 وقيام في الضلعة به او اهادته على الغام وجهان والفرق بينهما
 الى الامام ويقل جرحه وعثره سوطا وقبل كمال الحد قبل القتل ثبت
 الجادة

بجادة عدلين والاعلان من ان كانت الاية له ولا فالفرق بين ان
 المالك **شما** وعلى الاموات وحكمهم الاحياء وحفظ العقوبة ان يكون
 ذنوبه مبرور وبنت اربعة على الاقوى او اقل اربع **شما** الاستناء
 باليد ويوجب الفرز وروى ان حلتا ٣ ضرب بله حتى احترق وبقية
 من بطنه لال وبنت بجادة عدلين والافراقة **شما** الارادة
 وهو الكفر بل الاسلام اعادته الله ما يوق الايمان وصل ان كان
 من طرفة ولا يصل قوته وتبين منه مذبحة ومعدل للوفاة وقوت امواله
 وان كان باقيا لا حكم لارادة العبي والمجنون والكله وكتاب ان كان
 من كره فان تاب ولا يصل وملة الاستناء بل لارادة المام في المروى ولا يزل
 ملكه من امواله لا يمينه ولا حصة بكماله الا بقتاله على الكفر بل مخرج
 الدية وحرمه المخلان وعوى غفيرة واجب النكاح من المرد والاعا
 المسلمون لا يثبت لال ولولم يكن وارث فللارام والملاذ لا يصل وان كانت
 من طرفة بل يخلص با ما وعثره اوقات التلوات وتنتل في اسواقهم
 وتلبس بغير الثياب وتعلم اخب الطعام الى ان لوب او توت ولو
 تكل الان لا يزل في الزانية وقوته الاقرار بالكره ولا يكي التلوة

ووجع جدد دة لم يجل ولا يجره اربعة قبل ولا دة **شما**
 الرابع عن النفس خالما والمجرم بحسب القادة معاملة على الاسهل ولو قتل
 كان كالشهيد ولو صلح دية او جلتا او غلامه من مال دون
 الجاه فله دية فان ادى المانع عليه فهو هذا ولو قتل في غير ثلثة قاضي
 اراد منه او ما لم يظن بالهنة ان الداخل كان معه سيف فهو معتبرا
 على بيل الشل ولو اطلع على قوم فلهم بخبره فان امتنع فوجوه جساءة وغرأ
 حتى عليه كان هذا والرحم بغير اخبر ان تكون مجرة حتى يصبه
 نجوه ويحرقه الما بالهنة من منته فلو قتل المانع فلا ضمان
 ولو ادب المني وليه او الزوجة فبعها فاما عن ديةها في ماله على
 قول ولو عصى على ماله فانه فبعها اصله استانه فله ولو اقص
 بالكم والمخرج لم التاين والمخرجت الى الما في الايسر **كتاب**
التصاص وفيه فصول **الاول** في تصاص النفس وموجبه اركان
 النفس للصورة الكافة على اهلها بالاقول وقيل المزدك اقبل خبر
 المكافى والاعرجيل بنيل الال للقتل باقتل قاتلا قتل او قاتلا
 واذا اقبل القتل بالادد فلا فؤد وان اتفق الموت كالغريب بالعود
 المقتول

التصفية او القصاص اما الذكر فمزم به لا يجمل بغيره بالمتة الى بله وذا
 فهو عمل كاللوفرير دون ذلك فاعقده من امانت او اياه لوجهم
 او غيرهما او يخففه بجل ولم يرخ عنه حتى مات او بقي ضنا ومانت
 او طرحت لانا لان يعلم قاتله على المخرج اوفى الجزاء وجرحه عمدا
 فصرى ومانت اذ اني منته من علو على ان اوالقاء من مكان شاهق
 او قلع البرطاما مسوحا ولم يبله او جلد في منزله لم يبله او حشر
 بجا بيلة في ظن بين ودعا من مع جباله فوقع حات او القاص في البحر
 فالتقية الموت انا فقتل الشام الموت وان لم يقد على قول او عرى
 به كليا معقولا فقتل ولا تمكدة الحظير الاقاء الى اسد حيا بمكة الحظير
 او انقش حية فقتل ذات او طرحتها عليه فقتله او دهم في بله حيا
 النبط لالما لم يرحم لولم يرحم فالتصاص عليه اربعة اربعة ولا يوجب
 التصاص فاقص منه ان ان يعلم القاتل الزور وباشرا التصاص عليه
وهنا مسائل **الاول** لو اكره على القتل فالتصاص على المباشر دون الامر
 ومجبر الامر حتى يموت ولو اكرهه الجرح بالهرا والجرح فالتصاص
 على مكرهها ولكن الاكره ما دون النفس ويكون التصاص على الكره

الناشرة لو اغترب قتلته جازمت لموايه جلدان يرد عليهم ماقتل من دينه
 ولعل البعض من هذا القول من حيث انهم كان ضل القولين فصل قام به
 الولي **الناشرة** لو اغترب قتلته امراتان صلتا به ولا بد ولو اغترب خفيان
 قتل وقد عليه ما مضى من الرجل عليها اغتاف ولو اغترب لنا قتلته
 وقد عليه ما مضى من دينه ولو اغترب رجل وامراة فلا رة لارة وبركة
 على الرجل نصف دينه من الولي ومن المرأة لو لم يقتل ولو قتل المرأة
 من الرجل على الولي نصف الدين **الناشرة** لو اغترب عبيد قتلته رد عليهم
 ما مضى من دينهم من دينه ان كان كل واحد منهم من دينه او
 سارت فلا رة له وانما الرجل فادعت حصة من دينه **الناشرة** لو
 اشترى عبيدا قتلته فلا رة له او رد على الحر نصف دينه وعلى الولي
 العبد ما مضى من دينه من نصف الدين وان كان من احداهما فلا رة
 على الحر مولى العبد على الارمين من دينه ودينه عبيده والرد على
 مولى العبد من الحر ان كان له فاضل ولا رة على الولي ودينه من حكم
 اشترى العبد والمرأة وعز ذلك **القول** في نكاح النكاح **فيها**
 النكاح في الحر والرد في قتل الحر والرد في الحر مع رد نصف دينه

فيها

والرد في الحر والرد في قتل الحر والرد في الحر مع رد نصف دينه
 في الطرف من غير دينه بل في ثلث دينار فصر على النكاح وقيل العبد
 بالحر والرد في العبد والامة والامة بالحر والرد في العبد والامة
 وقيل عباد القتل هذا قول ولا رة لارة العبد ومن انما رة قتلهم
 قتل حيا ولو قتل المولى عبيده كره وعز ذلك ان اعاد ذلك فانا
 الحرقة العبد لم يتجاوز بهاد به الحر لا بقية المالكية ودينه الحر والدين
 المولى جناية عبيده وله الخيانة ان كانت الجناية خطأ بين قتل باء الخيانة
 من اقل الجناية وقتته وبين قتلته وفي العبد الخبير للحر عليه اولى
 والمرد في القتل وكذا المكاتب المستوط والطلاق الذي لم يرد شأ ولو
 قتل حرة من هذا على طمس لهم الا قتل ولو قطع من اثنان قطعت
 بينه بالاول وبشره بالثاني ولو قتل العبد حرة فهو لا وله بالثاني
 ان كان القتل هذا الحكم به بالاول ولا يقوى عليها وكذا لو قتل عبيدا
 او حرة او عذرا **فيها** النكاح في الدين فلا رة له قتل مسلم كافر
 لكن يرد من القتل الذي والمهاد ودينه الذي وقيل انما قتل
 اهل اللذة اقصر منه بدينه فاضل دينه وعلى الذي بالدين والدين

مع الرد بالنكاح والرد على الحر وعلى الذي بالدين وفيه ما ردها
 النكاح على قول والولي استراة ان كان له القتل كغيره ولو قتل الكافر
 مسلم لم اقل بالدين الا ان كان الكافر كان المقتول دينه او قتل الكافر
 ظهر الاسلام لم يقتل به والرد في قتل الذي بالدين ولا رة لارة
 به السلم والاضرب الامة ايضا **فيها** اغتاف الابوة ولا رة لارة
 وان عدا به ويوزي ويكره وجيب الدية واستل اى ان اصابه منهم
 بعض كالولد او الكاهن والام باجها **فيها** كمال القتل ولا رة لارة
 ما قبل كالمعتون والدية على عاقلة ولا رة لارة القتل ما قبل كالمعتون
 مثل المانع القتل ولو قتل المانع من دينه اقصر منه **فيها** ان يكون
 المقتول محقوق الدم من المانع القتل لم يقتل به ولو قتل من يجب
 عليه فدا صخر المولى قتل **القول** فيما مضى من القتل وهو
 ثلثة الاقرب اليه والناشرة **فيها** لا يقتل في المدة وشروطها
 المقتول في نكاحه وحره ومن قتل اقرار الشبهة والقتل العبد ولو قتل
 قتلته فلا رة لارة عذرا ولو قتل مسلمة فلا رة لارة اخر مبراة
 المقتولة هو القاتل ويصح الاول ودينه المقتول من دينه المال

دينه

ودينه منها النكاح كما مضى في الحر والدين **فيها** ولما بينه
 مغلان ذكران وليكن النكاح صاير من الاحتمال فلو قال جرحه
 لم يكف حتى يقتل فادعت من حصره ولو قال سال ومة ثلث الدية وكذا
 من قاضها على الوصف والوصف في اختلافه اذا كان ما اذا كانت طيلة
 الشهادة **فيها** النكاح ثلث من اللوث ومع صايره يجلت المنكر مينا
 واحدة فان كل جرح للمدى بينا واحدة وثلث الحق واللوث امانة
 ملان بها صاير للمدى كوجود ذي المصلحة ملان لهم عند قتل دينه
 لو دارهم اذ قتلهم او من قرينين وعز بها سواء او كتمانة القول
 لا القتل ولا الفاسق اما جمانة النساء والفساق فقتل اللوث مع
 القتل ومن صاير الا رجوع عظيم او شاع اولى قلة اذ قتلهم
 على قتلته او جرحه او موضع قتلته على بيت المال وقدرها حتى
 بينا في العبد والفساد فان كان للمدى قيم حلف كل واحد بينا ولو قضا
 من الدين كرتت عليهم وبثب الفاسق الاعضاء بالنسبة ولو
 لم يكن لرقا ما او اتع من الدين احلف المنكر وهو من حرمين بينا
 فان امتع الزم الاخرى وقيل لرد الدين على المولى بتكفي الوصاية

ويجب ان يكون قبل الايمان وودي التكوني عن ابي عبد الله
 ان النبي كان مجلس في محبة الله سرته ايام فان جاءه الاولاد بنية
 والاخر بسل **الفصل الثاني** في قياس الطرف وصورة انوار العترة
 بالخط غالبا او منوعا من النصارى الى ثلاث وشروطه شروطا خاصا
 النسر والتداعي في الحرامه فلا يصح اليه السيرة الى الله ولو لم يكن
 الجاهن ويصنع الله بالحق لا لا تحققت السيرة وقطع اليقين
 فان لم يكن له عين فالنبي فان لم يكن فالرجل على الزيادة وتثبت
 في الحارسة والباينة واليهان والوحيه وتراعي النسخة والوحيه
 ولا حصر في الزوال مع صدق الاسم ولا في الهاميه والمقتاة
 ولا في النظام لحقق النسر ويجوز قبل الانهال وان كان الصديق
 ولا فاضا الى الجاهل فيفسر الخرج ويحل طرقة ثم يفتن من احادي
 العالمين الى الاخرى ويوزن قياس الطرف الى امتداد النهار وتثبت
 القصاص في الدين ولو كان الجاهن بين واحدة فلت ولو قل
 عنه صح اقتصر له بين واحدة فله مع القصاص نصف الزينة
 ولو ذهب منه الدين مع سلامة الحارسة قبل طرح على الاجتنان نقل

بلا

ببلول وبما لم يزل عمارة مواهبه للشيخ في بعض الشهور وبقى الى ان
 وحسب ان اشرافه امكن وضعه وكان اناب ذكر الخ والحقه بالانكس
 وفي الحسين وفي احد بها القصاص ان لم يحضه له باب منقذ الاخرى
 وضعه الاذن العشرة بالقرار والاف الشام بالانكس واحد الاخرى
 وقطع السن السن ولو كانت السن في القصاص فان عادت متفرقة فالحكومة
 وغنر من النبي فان لم يزل فيها القصاص والا فالحكومة ولو كانت
 مثل الداس من يوزنها بالادس ولا قطع من يوزن ولا بالانكس ولا اسيرة
 بل بالة ولا يابها بزيادة مع تمام النقل وكل عضو وجب القصاص فيمنعه
 النقل الى الذينة ولو قطع اصبع رجل واحد انفسر لصاحب الاصبع ان يسي
 ثم لصاحب اليد ولو لم يقطع اليد سقطت به والزمه الزل في الهاميه
 لغوات محل القصاص **الفصل الثالث** في الواجب الواجب نقل
 القصاص من احد الامرين من الذينة والقصاص ثم لو سقط على الذينة
 جاز وهو الزيادة منها والتبشير مع التراجعي وفي وجوبه على الجاني
 سقطت المولى وصلة لو وجب حفظا لنفسه الموقوف على بل الذينة ولو
 حتى على الطرف ومات او شغل استأذ الموت الى الجاني فلا القصاص

نصف الزينة عليه وكذا الكلام في العائد والخاص والاراد هنا العائد
 ويحق للمولى عليه استيفاء القصاص فان كان بالاعمال وفي جواز
 القصاص من دون فان الدين على الميت فويل وهو الموقوف في
 استيفائه ولو غلبه وانقص ولا يلاشي ولا يقص من الجاني حتى
 تنقذ ويقل فله في الجاني فان لم يزل القصاص ولو سقط فاعلى العبد
 فالمرور هذا الذينة من ماله والا من الاخرى فالانكس **كتاب**
الديارات وفيه فصول **الفصل الاول** في عوينة الديارات
 يشبه الله الامانة في الخطا ويشهر **الاول** مثل ان يوحى جونا
 فيضرب نانا او نانا باسبغ فيضرب **الثاني** مثل ان يضر
 للادب فيوت والنايط ان العترة ان يهدا لنقل والشهد والخطا
 الحضر ان لا يهد فلا ولا نقدا والشيء ان يهدا لنقل ويخطي في
 القصد في الجيب بين في ماله ما يهدا ليعتد به ليدان استأطه في
 وان الغرض والواحدة فلا انكس العترة والنايط يعين في مال العترة
 وقيل في ماله ماله في الخطا يعين لواءه به اننا ناجية في
 ماله وكذا العتق بغيره جانا او ماله في الخطا بالخطا

في النسر ويجب اختيار هادين عند الاستفتاء احتياطا بالغ من
 حصول الاختلاف في الاستفتاء وحسبنا الزهد من المسموعين
 في الطرف فلو حصل عياجا في المسموعين القصاص والابايف
 فيغير المسموعين لا غير ولا يجوز النقل به ولو كانت جانية قبل او بعد
 التفرقة او التفرقة والنقل يتم قبل نقل القصاص في الطرف ثم يقص في النسر
 ان كان الجاني قبل ذلك بمرات ولا يقص الا الذينة الكا الى قاي لو نقل
 ولا بين القصاص بمرات القصاص مالم يهدا ليعتد القصاص من حيث
 المال فان نقله كان هذا الامر على الجاني وبزينة وارث المال
 الا الوحيين ونقل السيرة لا غير ويجوز للولي الواحدة المباداة من غير
 اذن الامام وان كان استبداله اذى وحسبنا في قياس الطرف
 وان كان واجعا بوقوف على اذنه امج وقيل الجاهل استيفاء في
 حصص الجاهل من الماله ولو كان المولى في سيرة الادب او جاز لم يكن له
 الاستفتاء في بلوغه وقيل بل في المصير ولو صار بعض على الذينة لم
 يخط العترة من الجاهل على الاظهر ويؤثر عليه فيضرب المصالح
 ولو اشترى ادب والجاهل في قتل المولى انفس من الجاهل وذا ادب

من

وليجي عليه ثمانية عشرة جلاء في آخره وفيه الى الجاني
الرضا **الثانية** في غير الاس الدية وكذا في غير الحسن ولو شئت فقل
ولو غير المرأة ففقه مهر ثانيا وفي غير الجاهل حرمها به دينار
وفي غير الحجاب فقل الا هلاب الارش على قول والدية على قول **الثالثة**
في الحسن الدية في كل واحدة الريح لا يتدخل مع البين وفيه من
الواحدة كمال الدية اذا كان خلفه اوبانة من اعيانها ولو اشق
وجها فالتصديق الصحيح في خلف المولا فلف دعها صحيح **الرابعة**
في الامن الدية في كل واحدة النصف في البين حيا وفي
لف دعها وفي جنينها لفت دعها **الخامسة** في الاغص الدية مستأصلا
او مائة وكذا لو كسر فخذ لو حرم على حية فانه دينار في خلافه
ديه وفي دية الثلث وفي كل غير ذلك **السادسة** في كل من الثفتين
نصف الدية وقيل في السلي الثلثان وفي بئها بالهبة ولو استخفا
مقتله الدية ولو قتلها فالحكومة **السابعة** في استبدال اللسان الدية
وكذا في ما ذهبه الحروف وفي البعض حاسب الحروف في لسان الكفر
ثلث الدية وفي بئها حيا ولو ادعى العيب ذهاب غلظ الجاهلية ساقه

بالقوة

بالقوة وفل يفرق لانه بايرة فان حرم الدم اسود حرق وان
حرم احمر كلف **الثامنة** في الانسان الدية وهي ثمانية وعشرون في العظام
الا عشر حرقا به دينار وفي الماخرا ربع مائة وفي البقاء والسويد
والسفر مائة وفي الزانية لفت الاصل بان طعت مغررة ولا حرقها
منقبة ولو اسودت السن الجاهلية ولما انقط ثلثا ديتها وكذا في
اضلاعها وقيل الحكومة في الحيوط بها فان يفت فالارش ولا
فادع التقر وقيل فيها بغير علم **التاسعة** في الحسن الدية ومع الانسان
ديتان **العاشر** في المني اذا كسر فاصور الدية وكذا لو وضع الاصل
ولو نال فالارش **الحادية** في كل من البين نصف الدية وحدها الميتم
وفي الاحام وحدها ديتها ولو قطع معها شي من الزينة حكومتها نالها
وفي الصنادين الدية وكذا في الزمان في اليل لانه الحكومة وفي
الاصبع عشر الدية وفي الاصبع الزائدة لفت دية الاصبع وفي غلظها ثلثا
ديتها وفي الزائدة الثلث وفي الظفر ايام بيت او مائة اسودت في غير
ولو بئها بغير حية **الثانية عشر** في الظفر اذا كسر الدية وكذا لو اشدت
ولو بئها لدية ولو كسر ثلث الرجلان فدية له ولذا دية الجاهل

ولو كسر الشب نذهب منه دية ثمانية دنانير **د** في الخاء الدية **د**
الثمان في كل واحد نصف دية المرأة في قطع اللسان الحكومة وكذا
لو تفرقت في الحالتين الدية عند النج وكذا اعضاء الرجل وقيل في
حلق الرجل الريح وفي كل واحدة اثني **د** في الذكر مستأصلا او الحقة
الدية ولو كان ملوكا الحسدتين وفي بعض الحنفية حيا به وفي البين
ثلث الدية **د** في الحسدتين الدية وفي كل نصف وقيل في البين
الثلثان وفي ادعها الريح مائة دينار فان حج فلم تقدر على الشيء فثمان
مائة دينار **د** في الثغرين الدية من الميتم والرقاء وفي الركب
حكومة **د** في الاضواء الدية وهو عشر مكي البول والحجر واحدا
ونصف من النج انا كان مبالون ولو كان فله من ماله عوارث
عليها حتى يموت امدها **د** في الايمن الدية وفي كل الشف **د**
الرجلان في كل واحدة الشف وحدها مفضل السان وفي الاحام عشرة
الدية وفي كل واحدة عشرة دنانير على اصبع مستوية على ثلث امال في الاحام
على اثنين وفي لسان الدية وكذا في الفخذين **د** في الترقى اذا كسر
جرت على غير ميسر مائة دينار ولو كسر عظم من عظامه في الشف

فانها

فان حيا على حية فدية الجاهل في كسر وفي موصته مع دية كسر
وفي كسر لسانه دية العتوان على حية فدية الجاهل في كسر
وفي كسر عظم السن لسانه دية حيا على حية فدية الجاهل في كسر
كاه **د** في كل عظم على الشف اذا كسرت سمته وعشرون دينا او اذنا
كسرت على السن عشرة دنانير ولو كسر عصبه لم يمسك عليه فدية
الدية في رطبة ولو بئها حيا به لم يمسك فاحله ولا يولم منه الدية
في رطبة وفي ان كسر اصبه فدية ثمانيا على عظمها فدية
وعشر مائة دينار وقيل لفت ديتها ومن داس لحن اثنان حتى يحدث
دبر يلتمس او يتلقى ذلك بثلث الدية على رطبة **التي** في دية
المنافع وهي ثمانية **الاول** في البقل الدية وفي بئها حيا به حجب
نظر الحاكم ولو حجب بالهبة عظم لم يداخل ولو اصاب العقل بدمها به
لم يمسك الدية ان حكم اهل الحرة بدمها به **ب** الكلب **ب** السم وفيه الدية
مع الياس ولو بئها فدية فان لم يقد فالدية وان عاد فالارش ولو اصاب
فدية بها اعتبرا عند الموت العظيم والرحا الموي والصبر عند
عقلته فان حقق والاحاط لسانته وفي سم احدا لا دية الشف

ولو نقص معها بغير إلى الأخرى ولو نقصا فليس إلى ما أسسه في الأصل
 الذرية لا يشهد به شاهدان أو ثلاثة إلى ما في ويمكن شاهد واحد وإن كان
 غير عدل ولو عدم التهم حلف القضاة إذا كانت الدين قائمة ولو ادعى
 نقصان أحد منهما فحلفت إلى الأخرى ونقصاها فحلفت إلى ما أسسه
 فإن استوفيت المسافات كالأربع سنوات والأكثرب **الرابع** في القسم الرابع
 ولو ادعى تعاملا بغير الوفاق البتة والمقابلة في العامة وروى بقرينة
 الحراق منه فإن دعت منه أو ادعى تعاملا فحلفت وإذا مضى ولو ادعى
 نقصه قبل علف ووجب له الحكم شيئا عجب لجهاده ولو قطع الأ
 ناصب لم يثبتان **الخامس** الذوق شاربه الذرة ويصح به عند الحاجة
 لو حواه مع الإجماع **السادس** في شدة الأثر الذرة **السابع** في نسل الولد
 الذرة وقيل إن طم إلى النسل فيه الذرة والى الميراث الثلثان والى ارتفاع
 الثلث **الثامن** في الصوت الذرة **الفصل الثالث** في النكاح ونحوها
 وهي ثمان **الحاشية** وهي القاشه لجلادتها بغير **الحاشية** وهي التي تلد
 في الميراث منها ميراث **الحاشية** وهي الإخوة كقرا في الميراث ومنها نكاح
 للطلاق **الحاشية** وهي التي تبلغ الجارية المنقبة للعلم ومنها الرتبة
 والبر

والنكاح وهي التي تكلف عن العلم ومنها **الحاشية** وهي التي تقيم
 العلم فيها عشرة أشهر أو براءة أن كان خطأ أو أملا أن كان شيئا
الحاشية وهي التي يحج إلى عقل العلم ومنها عشرة عشر **الحاشية** وهي
 التي تبلغ أم الراس على الخرجه التي يحج الأماع ومنها ثلثة وثلاثون ميراث
وأما الحاشية وهي التي مدق الخرجه ومعدل معها السلامة فإن فزح
 قيل ثبتت حكمته على المأمونة **الحاشية** وهي الواسلة إلى الخوف
 ولو من فزح الخرجه ثلث الذرة **الحاشية** في الأفت تلك الذرة
 فإن حلفت خمس الذرة وفي أحد الميراث عشرة الذرة وفي شق الغضين
 حتى يولد الإنسان ثلث ذبحها ولو بركات ذبحها وفي أحمر الكو
 بالجماعة دينار ونصف وفي أخضره ثلثمائة دينار وفي أسود دة
 وفي البذر على النصف وفيه النجاس في الوصية والراس سواء وفي البذر
 بشعر وفيه المنوال إلى الراس وفي النافذة في شق من أطراف الرسل
 مائة دينار وكل ما ذكر من الدنار فهو منسوب إلى صاحب الذرة **الحاشية**
 والمرأة الكاملة وفي البذر والذبح ينسبها إلى النضر ومعنى الكوفة
 بالأرض أن يقوم بملوكا تقدر بصحتها وبالجماعة في وقت من الذرة

بشبهه ومن لا يؤث له الحاكم ولا يقر بغيره من المتقرب وصل إلى له
 الفقه من النقصان كل الذرة **الفصل الرابع** في النكاح وهي ثمانية
الأول في ذرية الجنين في النكاح إذا استقرت في الرحم مشرود
 دينار وكفى بغيره الإلقاء في الرحم ولو انزله قبل عشرة دنانير
 في الملقحة أربعون دينارا وفي النكاح مستون وفي العلم ثمانون
 وفي النكاح الملقحة قبل ولوج الرحم مائة دينارا ذكرنا الواسي ولو كان
 دينارا ثمانون درهما ولو كان ملوكا فمئة درهم الأم الملوكة ولا
 كفارة هنا ولو لم يمتد الرقح قد نية كالماء الذكر ونصف الذكر
 ومع الاستبراء نصف الذكرين بأن يموت المرأة ويموت معها
 علم سبق الحياة ويجب الكفارة مع الباشرة وفي أمشائه وجملها
 بالنسبة وروية وأرث المال الذرية فالأزرب ويعتبر به الأم
 عند الحاجة لا الإجماع وهي في مال الجاني أن كان على الزوج شيئا
 والأختي مال الملقحة وفي قطع سائر الميت المسلم القربا مائة دينار وفي نكاح
 وجملها بشبهه ونقص في وجوه **الحاشية** في الملقحة وفي
 من تقرب بالاب وإن لم يكونا وارثين في الحال ولا تقبل المرأة

والبر

والنكاح الملقحون والفقير من المال البتة ويبلغ الموطان ومع عدم
 الفقرة في الملقح من حاشية الميراث في الإمام ولا تقبل الملقحة إلا إذا
 بيوته ولا حاجة البذر وقيل الجناية عليه وعاقلة الذي يغضه
 ومع عجزه فالإمام ونقصه بحسب ما يراه الإمام وصل على النكاح نصف
 دينار والفقير مائة دينار والأزرب الزمب في التوزيع ولو قتل الأب كره
 علما فالذرية لو أرث الابن فإن لم يكن سوف الأب فالإمام ولو قتل
 خطأ فالذرية على الملقحة ولا يرث الأب منها شيئا **الحاشية** في الكفارة
 وقد تعاقبت ولا يجب مع التتبع كمن طرح حجرا أو غيب كسبا في غير
 ملكه فحلف بها أدى وتجب بقول الصبي والمجنون لا يقبل الكفارة
 وعلى المشر من كل أصل ككفارة ولو قتل من التكفير في العدا خربت
 الكفارة التلث من مال إن كان **الحاشية** في الجناية على الحيوان
 من ألفت ما يقع عليه الذرة بها فغلبه أرشاه وليس إلى السطابة
 بالقرعة وفيه الذرة على الأزرب ولو ألفتها بها فغلبه فبعت يوم
 التلث إن لم يكن عابيا ووضع منها ماله فيه من الميتة كالشعر
 ولو غيب بقله ظلال الأرض وأما ما يقع الذرة عليه ففي كلب



التداريعون ودها وقل قنته وفي كلبه الغم كبتن وقيل عثرون
 ودها وفي كلبه الحاط عثرون ودها وفي كلبه انزع فخره ولا فخر
 لماعداها ولا مان على اهلها واما الحزب فبعض مع الانشا وقبته
 عنه تحببه وكذا لوالف الم عليه خرا اذ لا لهو مع استناده
 وبعض الناس في كلبه الوقية خلاف الجاني ما لم ينقص
 عن المقدار الذي وبعض صاحب الماشية جانيها لئلا انها
 وفيهم من اعتبر القه يعلم وندي في غير من اربعة عطل احدهم
 فوقع في اثر فاكسرا في على الشكاه حسته لانه حفظ وصيته وانه
 ذلك عن امر المؤمنين على ولكن هذا الخبر للغة ولم يذكر فيها
 سوى الهم وهو مشهور بين الاحباب والباعث عليه اقتداء
 بعض الطلاب بفعاله واما ما في الحرة وحاله وصلواته

في على سبلا عجل التي وعزة للمؤمنين
 والذين اذهباه عنهم
 الركن والمهم
 البلاء عليهم السلام



بسم الله
 قصور الفاضل صدر الدين محمد بن ابراهيم
 در بيت در اين دل که در دار اندر
 نوبت در اين سينه که در بار اندر
 ارادت دلت بر منم که مستغنی نديز
 اين اسم تو که در مستغنی نديز
 رفت زنده را بگويا راجع به عشق
 محبت عشق که در ميوه که نديز
 کس چو منم که در چو منم که نديز
 کين منم که در چو منم که نديز
 و در ۱۲۱۱ م کاشان از اجل ضل

تخفم ضعیفی شد عیب نظر
 آری جو وجودی بود جانی نديز
 با نگوئی نیست نديز
 با نگوئی نیست نديز
 رفت چو زرين را در نديز
 آن نگوئی نیست نديز
 که از در چو منم که نديز

